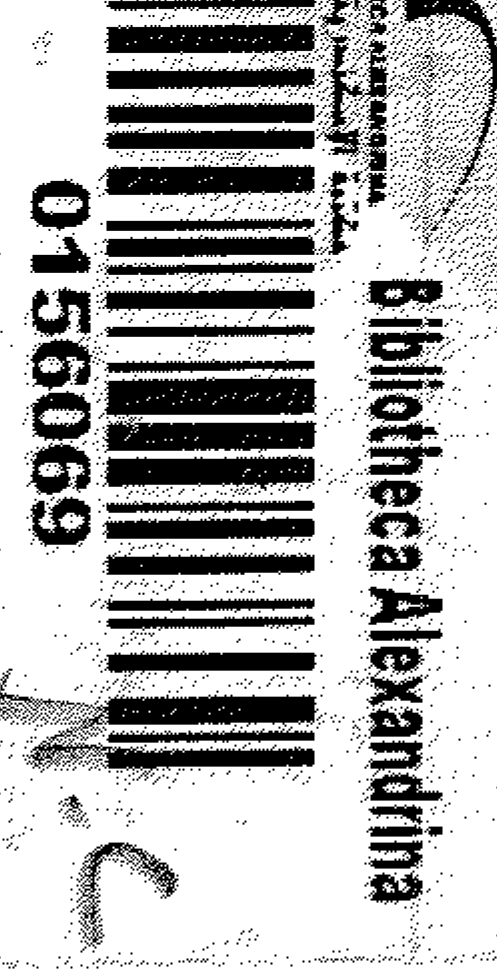


العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي



اعداد عبد الباسط دردور

العنف السياسي في الجزائر
وأزمة التحول الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾
صدق الله العظيم



DAR AL AMEEN

طبع ● نشر ● توزيع

القاهرة : ١٠ شارع بستان الدكة
من شارع الألفى (مطابع سجل العرب)
تليفون : ٩٣٢٧٠٦
ص.ب : ١٣١٥ العتبة ١١٥١١

الجيزة : ٨ ش أبو المعالى (خلف مسرح
البالون) العجوزة - تليفون : ٣٤٧٣٦٩١
١ شارع سوهاج من شارع الزقازيق
(خلف قاعة سيد درويش) - الهرم
ص.ب : ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

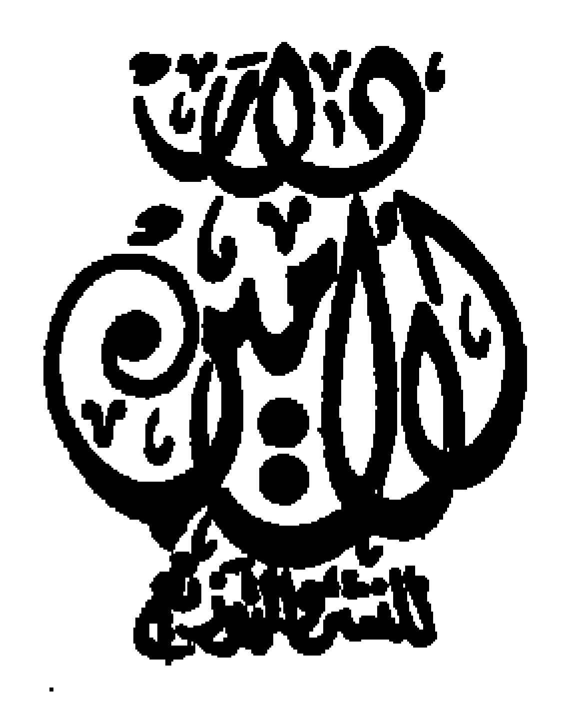
رقم الإيداع ٢٧٤٧/ ١٩٩٦

I.S.B.N.

977-279-056-4

العنف السياسى فى الجزائر وأزمة التحول الديمقراطى

إعداد
عبد الباسط دردور



الإهداء

إلى أبى وأمى اللذين وضعانى فى طريق العلم

إلى أخوتى وأخوانى سبب نجاحى وتفوقى

إلى الذين ينبذون العنف وسيلة للاستيلاء على الحكم

وإلى الحكام الذين لا يستغلون نفوذهم فى قهر شعوبهم

إلى الذين لا يريدون علوًا فى الأرض ولا فسادًا

إلى هؤلاء جميعًا أهدى هذا الكتاب العلمى

تقديم ـــــــــــــــــ بقلم / يسرى مصطفى

باحث - مركز البحوث العربية

البعد الثقافى والاجتماعى فى الأزمة الجزائرية

إن بحثاً يناقش ظاهرة العنف السياسى والدينى لابد وأن يثير لدى القارئ ، بداية ، تخوفاً حقيقياً من الانحيازات الظاهرة أو المضمرة لهذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع . ففى ظل مناخ استقطابى يصبح الانحياز ظاهرة متوقعة بل وحادثة على المستويين الاجتماعى والفكرى .

والانحياز ليس بالضرورة نتاجاً للانتماء أو حتى التعاطف مع هذا الطرف أو ذاك ، فهو ، أيضاً ، على المستوى الفكرى نتاج الارتكاز على رؤية تقضى فى النهاية إلى الانحياز ، وهى رؤية قد تبدو فى ذهن حاملها وكأنها رؤية منهجية محايدة وموضوعية ، فى حين أنها ، فى واقع الأمر، تضحى بالمنهج لصالح الموقف الأيديولوجى المسبق . والملاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت ومازالت أصواتاً ترتفع منادية بضرورة الانحياز ، فتبرره وتروج له باعتباره من مقومات الرؤية " العملية " ، برغم أن " الخصوصية " الحضارية تقتضى ذلك .

وفى هذا الإطار يستعرض بحث الأستاذ عبد الباسط دردور ثلاثة مداخل لتفسير ظاهرة العنف السياسى فى الجزائر، أولاً : المدخل الثقافى وأزمة الهوية ، ثانياً : المدخل السياسى وأزمة السلطة ، ثالثاً :

المدخل الاقتصادى . ويحـدد البـاحث موقفـه منـذ البدايـة ، فيقـول فـى المقدمة ": وجدير بالذكر أن أشير في هذا الصـدد أن مسـألة الهويـة فـى نظرى تأتى على رأس المداخل المختلفة لتفسير ظاهرة العنف السياسى فى الجزائر ولولا احتدام وشدة وطـأة هـذا العنصر علـى المجتمـع الجزائـرى لجـاءت ، بكـل تـأكيد ، الخسـائر علـى المسـتويات الأخـرى السياسـية والاقتصادية والاجتماعية أقـل بكثير ممـا هـى عليـه الآن .. ويقـول فـى موضع آخر : "إذن فالصراع الدائر فى الجزائر اليـوم مـن حيـث الجوهـر والمضمون هو صراع هوية ضد المسخ والاغـتراب ، ففـى الجزائـر خصوصـاً والمغرب العربى عموماً ؛ الإسلام ليس دينـاً وعقيـدة فحسـب ، إنمـا هـو بالأساس هوية وانتماء " .

إن هذه السطور كافيـة لكـى نـدرك انحيـازات البـاحث ، وبالتـالى مسار البحث ، فحسب قوله : إن أزمة الجزائر هى أزمة هويـة وبمـا أن الإسلام ، حسب تعبيره ، هوية وانتماء فإن الأزمة هى أزمة " الإسلام"، فى حين أن أنصار التيار الإسلامى يرون أن هناك صحوة إسلامية تتنـامى بمعدلات سريعة ، رافعين شعار " الإسـلام هـو الحـل " ، فهـل الحـل الإسلامى هنا حلاً للأزمة الاجتماعية أم حلاً لأزمته ؟.

فى واقع الأمر أن هذه الرؤية التى تنطلق من الدين ، ليست جديدة على الساحة الثقافية والفكرية ، فكثـيراً مـا صعدتهـا الأزمـة وتصـاعدت معها ، وخاصة مع دخول النظام الاجتماعى فـى مـأزق شـامل وانقسـامه علـى ذاتـه ، وعجـزه عـن الوعـى بأبعـاد أزمتـه ، فتبـدو فـى أسـبابها

ومظاهرها ووسائل الخروج منها وكأنها تنتمي إلى الديني ، وإليه أولاً ، بل وفقط .

ولم يرتبط مصطلح " الهوية" بالرؤية الدينية فقط ، وإن كانت تحتكره الآن ، بل نجده لدى ممثلي التيارات الفكرية المختلفة ، فهو دلالة على تماهي الذات مع ذاتها في مواجهة " الاستعمار " بالنسبة للحركة الوطنية ، و"الامبريالية " بالنسبة للحركة التقدمية ، و"الكفار" ، بالنسبة للقوى الدينية . وفي كل الأحوال بقي مصطلح " الهوية " راسخاً ، ومتنقلاً من هذا الخطاب إلى ذاك مقترناً بمصطلح " الأزمة " ، قبل أن يتفجر أخيراً كأنه هوية بالمعنى الديني الخالص .

ومن ثم فإن استخدام العامل الثقافي الدينيكمدخل لفهم الأزمة الاجتماعية ، قضية يجب التوقف عندها مجددًا ، لما لها من أهمية تتجاوز هذا البحث ، ذلك أن معظم التحليلات التي تعرضت للمشكل الجزائري غالباً ما تنطلق من العامل الثقافي وتنتهي فيه ، وهي معالجات تكشف عن تلك العلاقة العضوية بين أزمة الواقع وأزمة الفكر ، ذلك عندما لا يدري الفكر من الواقع إلا تجلياته المأزومة ويستجيب لها ويرتكز عليها ، فيتحول الفكر بذلك إلى ميدان للاستلاب والسلب ، بكونه مفعول الأزمة وأحد فواعلها على حد سواء . ومن ثم لنا أن نتسائل :

هل للعنصر الثقافي الديني والمتمثل فيما يسمى بـ " الهوية " هو أحد أسباب الأزمة أم أحد تجلياتها الأكثر بروزا ؟ وبالتالى هل يصلح هذا العنصر كمدخل للتفسير أم أنه هو ذاته في حاجة إلى التفسير ؟ .

منذ السبعينيات وقد بدأت المسألة الثقافية في الظهور على الساحة بقوة ، لتحرك فئات اجتماعية يقع عليها عبء التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة ، وتمثلتها وامتثلت لها فئات اجتماعية استفادت ، بدرجات ، من الحقبة النفطية بما أفرزته من ثقافة ومؤسسات . وقد عادت المسألة الثقافية مرتبطة بعنف سياسي واضح وصريح أصاب الجميع بارتباك شديد على المستويين السياسى والفكرى . فهناك من رأى أن هذا العنف هو ضرب من ضروب الصراع الثقافي الحضارى ، أو ما يسميه الباحث " صراع هوية " وأنه يجب القبول بذلك كحقيقة . وهناك من يرى أن هذا الشكل الثقافي للصراع هو حاجز وهمى يلعب دورا في إخفاء التناقضات وإزاحة الصراعات الاجتماعية عن موضعهما الحقيقى وجذبها نحو ميدانه الخاص لتأخذ بذلك صبغة ثقافية أخلاقية . وليس غريباً أن يثير العامل الثقافي الارتباك ، فقد تم ، في السابق ، السكوت عنه كموضوع للفهم والتحليل ، على الرغم من كثرة استخدامه وإذكائه والإشادة به في الفترات السابقة أيضاً ، من قبل حركات التحرر الوطني والدولة الوطنية ذاتها ، وفى هذا الصدد يقول سمير أمين : أنه قد " طال إهمال المسألة الثقافية من جانب كل القوى السياسية الفاعلة في العالم أجمع ، في الغرب وفى العالم الثالث على السواء ، وكانت عندما يأتى ذكرها تختزل إلى مرتبة ثانوية في الخطاب الجارى - وها هى تطفو من

جديد على السطح بقوة فـي كـل مكـان . فهـذا الدفـاع عـن " الأصالـة " وتقريظ " الاختلاف " موضوعين رائجين لهما ، فضلاً عن ذلك ، خطـوة مؤكدة لدى قطاعات متنوعة وغفيرة من الجمهور . ومع ذلك لا مناص من أن نلاحظ أن الخطاب ذا المنحى الثقافي في عصرنا لا يسـتند إلى أسـاس أكـثر مـن السـكوت السابـق ، وأن هـذا الخطـاب الرائـج يصـاحب انتكاسات سياسية ظـاهرة ، كمـا يصاحب التخلـي عـن الـرؤى العالميـة المرمى ، والانضواء المجتمعـي ، بـل يصـاحب أحيانـا الـرؤى الظلاميـة ليس إلا " (١).

إن بروز الثقافي ليس حدثاً جديدًا على الإطلاق ، ولكنه بـلا شـك، يتخذ الآن شكلاً جديداً وفقاً للدور الذى يلعبه فمن أداة لمقاومة المستعمر ، ولكنـه ، إلى أداة لشـرعية الدولـة والفئـات الحاكمـة ، ثـم أداة للعنـف والاحتجاج ، هكذا ، إذن ، يمكـن أن نرصـد تجليـات مختلفـة للعـامل الثقافي والديني في المجتمع الجزائرى ، وهى تجليـات محكومـة بـالأثر التاريخي والاجتماعي .

أولا – المقاومة الثقافية :

منـذ اللحظـات الأولى للمواجهـة بـين المجتمـع والمسـتعمر تفجـرت المسألة الثقافية ، ليس اختياراً وإنما بشـكل موضوعـي وتـاريخي ، ففـي ظل التفاوت في موازين القوى المادية والثقافية ، لم يكـن أمـام المجتمـع

الجزائرى سوى الاحتماء بأدواته المتاحة ، وهى أدوات ثقافيــة تقليديـة ، حددت ميدان المقاومة كميدان للحفاظ على الهوية ورفض المستعمر ثقافياً.

وفى هـذه الفـترة لـم يـكن ثـمـة خطـاب متبـلور حـول ما يسـمى بـ "أزمـة الهويـة "، فكـل مـا فـى الأمـر أن الاسـتعمار بـدا للجماعـات والقبـائل وجهًـا سـافرًا للاسـتغلال و " الكفـر " ، ولم يكـن الموقـف مـن الاستعمار الفرنسي واحداً متجانساً ، وهـذا مـا نلحظـه مثلاً فـى موقـف السلطان وعدد من القبائل الجزائرية ، وتراجعهم عـن نصـرة الأمـير عبد القادر كأحد الأسباب المباشرة لهزيمته تلك الهزيمة التـى فتحـت البـاب واسعًا أمام التدخل الفرنسى ، لتبدأ بعد ذلك مواجهة غير متكافئـة علـى الإطلاق من خلال ثورات " كان يقودها فى الغالب زعماء يدّعى كل منهم أنه المهدى المنتظر ويرسمـون صوراً لمجـىء اليـوم الآخـر .... وفـى تلـك الفترة اكتسبت ظاهرة الهجرة الجماعية أهمية كبـيرة . ودفعـت الأزمـات الاقتصاديـة ومنـاخ القهـر السياسـى والثقـافى كثـيراً مـن المسـلمين إلى الاستجابة لأمر الإسلام بالهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام " (٢) .

ومن الأحـداث التـى تجـدد الإشـادة إليهـا فـى هـذا السياق ، أن المسـتعمر ، والـذى يتعـامل بذهنيـة سياسية ، كـان علـى وعـى بـالأثر الثقافى، وهو مـا دفـع إلى محاولـة الاسـتفادة منـه ، فمـع تزايـد هجـرة الجزائريين من الأرض بسبب الاستغلال والقهر ، قام الحكـام الفرنسـيون " بمحاولة الحصول على فتـاوى فـى صـالحهم لكـى تسـتحيل المعارضـة الدينية إليهم . وعلى ذلك فإن جول كامبو Cambon الحـاكم العـام كتـب إلى أهل الإفتـاء فـى مكـة وطلـب منهـم أن يصـدروا فتـوى بشـأن موقـف

المسلمين المقيمين فى الأراضى التى يفتحها الكفار والذين يحكموهم مع ذلك دون أن يحولوا دينهم وممارسة شعائرهم الدينية ويعينوا منهم قضاة ينفذون أحكام الشريعة فيهم ويدفعون لهم راتباً منتظماً . ويمضى السؤال بعد ذلك إلى ما هو واجب هؤلاء المسلمين فى تلك الأهوال :

١- أتفرض عليهم الهجرة أم لا تفرض ؟

٢- أيفرض عليهم قتال الكفار لاستعادة الحكم حتى لو لم يكونوا على اقتناع بأن لديهم من القوة ما يكفل لهم ذلك ؟

٣- وهل المنطقة التى يعيش فيها هؤلاء المسلمون دار حرب أم دار إسلام ؟

رد المفتى الحنفى على السؤال الأول والثالث فقط وسكت عن الرد عن مسألة فرض الجهاد على المسلمين . أما عن الهجرة فقد أورد شيئاً من النصوص التقليدية فحواه أن الهجرة ليست فريضة إلا إذا عجز المسلمون عن أداء واجباتهم الدينية علناً وكان عندهم من المال ما يسمح لهم بالرحلة . وكان رده على المسألة الثالثة أن مثل هذه المنطقة تعتبر دار إسلام ما دامت الشريعة مطبقة فيها . وأجاب المفتى الشافعى على سؤال الهجرة بنفس الطريقة ، ولكنه فيما يتعلق بوضع المنطقة أكد أنها قد أصبحت دار حرب لأن الكفار قد فتحوها . ولكن الجهاد فى رأيه لم يكن ملزماً لأن هؤلاء المسلمين غير قادرين على البلوغ به إلى غايته من النجاح . وزع الحكام الفرنسيون فى الجزائر هذه الفتاوى بين السكان

وسرعان ما تناقص عدد المهاجرين ، وإن كان هذا لعله يرجع إلى تحسن الوضع الاقتصادى " [٣] .

عمدنا إلى الاستعانة بهذا الاقتباس الطويل لأنه يوضح آلية الصراع فى فترة من فترات مقاومة الاستعمار . وهى آلية محكومة بالأدوات المتاحة، والتى لجأ إليها الحكام الفرنسيون أحيانا للاستفادة منها ، من خلال حيل لم يقيد لها النجاح بسبب الاستغلال الفاحش والقهر . ويبقى العامل الثقافى متصدرا الساحة . حيث تبدأ بوادر فكرة الهوية فى الظهور ، فى ظل متغيرات أكيدة أحدثها الاستعمار أدت إلى تعميق انقسام المجتمع على ذاته .

ويبدو أن جذور فكرة الهوية لا ترجع لأثر الاستعمار كمعطى خارجي ، بل إلى ما أحدثه هذا المعطى من تحولات ومتغيرات أدت إلى انقسام المجتمع على ذاته . أو ما تم التعارف عليه مأزق التحديث .

فمن ناحية كانت هناك مقاومة ثقافية تستدعي الموروث بهدف التعبئة . ونلحظ ذلك على سبيل المثال فيما يسمى بالغزوات وهى حكايات شعرية تستعيد انتصارات الأمس . وقد " كان لها بالطبع دور معوض . بالنسبة للشعب الجزائرى ، الغارق فى رتابة السيطرة الاستعمارية ، كانت تلاوة ملحمة الإسلام فى عهوده الأولى ، وسماعها تعنى أولاً : الثأر الرمزى للحاضر ، وتعنى كذلك - وقت تلاوة الغزوة - قلب الأدوار بشكل خرافى " .. كما " لم يكن للغزوات دور المتنفس فقط - ولم تكن حلماً حنينيا وحسب - بل كان دورها المحافظة على رفض الأمر الواقع . إن تعبئة الماضى البعيد ، وإعادة تنشيط المآثر

البطولية . لها في الواقع وظيفة سياسية ، تكمن في التكرار باسم الماضي وعظمته لرفض اعتبار الانحطاط الراهن نهائيا " [٤] .

ومن ناحية أخرى ، لم يكن الاستعمار مجرد ضغوط خارجية ، فلم يكن مجرد مجموعة من البشر جاءت لتحتل وتستوطن ، ينتهي أمرها بمجرد الخروج والانسحاب من أرض الوطن ، كما لم يكن الاستعمار لغة في مواجهة لغة ، أو أخلاقا في مواجهة أخلاق ، بل منظومة ضاغطة من المؤسسات والأنساق والإجراءات كان من أحد نتائجها فرض لغة وأخلاقيات جديدة ، وخلق سلسلة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تفكك البُنى الاجتماعية القائمة وتدفع بشروط جديدة في مجالات الإنتاج والحكم والإرادة والاتصالات .. إلخ .

إن الاستعمار بهذا المعنى ، وحسب قول ج . بالاندبيسة " قوة تحديثية " ، مع الأخذ في الاعتبار أن " التحديث " ليس عملية محددة ومتجانسة ، بل تتحدد وفقا لمسارات وتفاعلات بين الوافد والمحلي على أساس الهيمنة والصراع . وأبرز ملامح هذه الوضعية الجديدة هو ذلك الانقسام الذي يحدث على الصعيدين الثقافي والاجتماعي ، ما بين واقع يتحرك وفقا لمعطيات وشروط جديدة ، وثقافة منها ما يستجيب لمتغيرات الواقع فيصبح الواقع مرجعيتها الأساسية ، وثقافة تنطوي على ذاتها وتتحدد حقلا ومرجعية بالعنصر الديني ، وثقافة شعبية ذات مرجعية خاصة بها .

وإلى جـانب ثقـافة الرفض ، والتى كانت تتعرض للتهميـش المتزايد ، كانت هناك ثقافة ناتجة عـن الضـرورة التاريخيـة لاتخـاذ مواقـف عمليـة ، وليس الرفــض فحسـب ، مــن أجــل إدارة المجتمــع وفقــاً للمتغــيرات والمستجدات، وهذا ما نلاحظــه مثـلاً فـى موقـف شـخصية مثـل محمـد بـن رحال، وهو وجه سياسي وثقافي كبير خـلال المرحلـة التـى سبقت تكويـن الحركة الوطنيـة فـى الجزائـر ، ففـى سياق تطـوره وانتهاجـه موقفاً عمليًا بخصوص نظام التعليم في الجزائر يطرح ابن رحال ثلاث أفكار أساسية :

١- أولية إعادة الاندماج الثقافي العربى الإسلامى .

٢- قبول الاندماج فى الثقافة الفرنسية .

٣- إمكانية نهضة الإسلام فى إطار السياسة الفرنسية [٥].

ووفقاً لهذه القسمة الجديدة ستتحدد الأدوار الثقافيـة وأدواتهـا ، ففيمـا يتعلق بمشكلة التعريب ، وهى أحد العنـاصر الأسياسـية فيمـا يسـمى بأزمـة الهوية ، سنلاحظ ، أولاً ، أن هذه المشكلة لم تنشأ بسبب الاحتكاك باللغــة الفرنسية فقط ، فقـد كـانت جـزءًا مـن صراع ثقـافي يـدور علـى المســتوى الداخلي، بين ثقافة الفصحى وثقافة العامية الشعبية، وهـو صـراع ، اتخـذ أيضاً ، شكلاً دينيًا فى محاولة للانتصار للغة الفصحى وما تعبر عنه ، يقـول أحد الباحثين : " فالدعوة إلى مقاومة البـدع ونبـذ شـيوخ الدينيـة ، والعمـل على إحيـاء اللغـة العربيـة وثقافتهـا كـانت حـاضرة خـلال الفـترة ١٩٠٠ - ١٩٣١ م . لقد وجدت جمعية العلماء " عندما باشرت عملها الإصلاحى سـنة ١٩٣١م تربـة خصبة هيأها علماء محليون أمثال الشيخ " الطيـب المهـاجى "

في وهران والشيخان " ابن مرزوق " و" بوعروق " فـي تلمسان وغـيرهم فـي المدن الأخرى " [٦] .

يشير ذلك إلى أن اللغة العربية لم تكن في تناقض فقط مع الوافد بل مع عناصر من الثقافة المحلية ، وإن كان صراعها اللاحق مع اللغة الفرنسية سيكون أشد ، لأنه سيدار على مستوى المؤسسات ، ولأنها وإن كانت في علاقتها بالثقافة الشعبية تبدو في وضعية الغالب فهي علاقتها باللغة الفرنسية (لغة المؤسسات الحديثة) تبدو في وضعية المغلوب يقول عمار بلحسن ، نقلاً عن مصطفى الأشرف : " كانت اللغة العربية دائماً في وضعية المغلوب خلال الاستعمار وبعد الاستقلال ، فتقهقرت كأداة تعبير وتخاطب وتوصيل . وبقيت أداة تراثية مقتصرة على المبادىء الأصلية ، بعجز واضح عن ملاحقة المستجدات .

هكذا فقدت العربية مكانتها الأولى ، كوسيلة تعبير رسمية نتيجة العلاقات بين الغالب والمغلوب في الوضع الاستعماري ، وتقوقعت وظهرت كسمو روحي وجسد ممتاز للآخرة ، نتيجة إضفاء الطابع الديني عليها وتقديسها وتنزيهها بحجة روابطها مع الكتاب والوحي والنص الديني بينما ظهرت الفرنسية كلغة دنيوية مسيطرة في دواليب الإدارة والاقتصاد والحكم الاستعماري . في حين ظلت اللهجات واللغات الدارجة العربية والبربرية ، أدوات ممتازة للتخاطب والتواصل والإبداع الشفوي ، رغم تأثيرات التفقير الثقافي واللغوي الأجنبي " [٧].

في هذا المناخ الثقافي الموزع تحددت المجالات ما بين ديني ودنيوي، وتعددت أنماط المثقفين : العربي ، والمتفرنس ، ومزدوج اللغة، وهذا يعني

انقسام المجتمع على ذاته ثقافياً ، وهو انقسام يشكل أرضية خصبة لظهور فكرة الهوية .

ثانياً - المقاومة السياسية :

يقول سمير أمين : إن الفترة من ١٨٧٠ م إلى ١٩٢٠ م هي بالتأكيد الأكثر قتامة في التاريخ الجزائرى ، وقد بدا فيها " الحقل الدينى الميدان الأكثر حساسية والأكثر خطورة فى الوقت ذاته إن الانبعاث الدينى الذى افتتحه الشيخ عبد القادر مجاوى Madjaoui ، والشيخ حمدان لونيسى ، ثم ابن باديس والسلفية ، والذى ألهمه الانبعاث الذى بدأه في المشرق الأفغانى ومحمد عبده . ظل مدة طويلة خجولاً ولم يجرؤ على البروز على المستوى السياسى إلا بعد الحرب العالمية الأولى " (٨)، وكما يقول عبد القادر جغلول: أنه بعد الحرب العالمية الأولى : " انتقلت الأولوية فى كل مكان من العالم العربى ، من الجبهة الثقافية إلى الجبهة السياسية ، ولم تستثنى الجزائر من ذلك ، فقد دخلت المعركة السياسية بدون أن تعرف مسبقاً الإصلاح الثقافى "(٩).

إن بروز العامل السياسى وانتقال الصراع إلى الجبهة السياسية أمر سيكون له أهمية بالغة فعلى هذه الجبهة ستنشط مؤسسات جديدة ، تنتمى إلى معطى الحداثة : أحزاب ، جمعيات ، روابط ، لجان إلخ ، بما يعنيه ذلك من تحول على مستوى الخطاب السياسى والفاعلين السياسيين، إن بداية ظهور الحركة الوطنية ، تتزامن بداية التحول من فكرة الجماعة إلى فكرة المجتمع والحديث عن هوية مجتمعية جزائرية : " فحتى حوالى ١٩٣٠ م، كانت امتيازات الأعيان الريفيين وروح الجماعة المغلقة لدى

العائلات الدينية القديمة تقف عائقا دون انصهار المجموعات السكانية . كان قانون إدارة المستعمرين ، سارى المفعول حتى عام ١٩٢٨ م ، يمنع التنقل الحر للجزائريين ، الذين لم يكونوا يتوصلون ، بغياب الحرية السياسية ، لاكتساب حس التضامن الذى لا غنى عنه لتكوين حركة وطنية . ليس صدفة إذا أن يكون الشعور بهوية جزائرية لدى الشغيلة المهاجرين للخارج " [١٠].

لقد كانت فكرة الهوية هى الرد الثقافى على عدم تحقق فكرة "المواطنة " ، فثمة تحولات اجتماعية تقتضى على المستوى السياسى نشود المواطنة ، فى حين أن الدولة الفرنسية بدأت طرح فكرة دمج المجتمع الجزائرى بوصفه مستعمرة ، بما يعنيه ذلك من استغلال وقهر وتهميش ، كما لم يكن ثمة ما يسمى بالدولة على المستوى الوطنى . بل إن الطبقات الإجتماعية ذاتها لم تكن واضحة المعالم . وبالتالى فلم تكن هناك طبقة قادرة على قيادة النضال الوطنى ، وهو الأمر الذى سيعزز – كما يقول محمد حربى – الدور السياسى للشرائح الوسيطة وهى شرائح رأينا كيف أنها على طول العالم العربى هى الأكثر امتثالا للعامل الثقافى الدينى ولفكرة الهوية . وخاصة فى ظل مناخ من الاستغلال حيث : " كانت مقاومة الاستعمار تخلط بين الأهداف الاجتماعية والثقافية والدينية . فحق تعلم المرء لغته ، وممارسة إيمانه الدينى بكل حرية ، والاعتراف بماضيه الثقافى . كلها أشكال لتأكيد رفض الاستغلال ، وهذه الشروط تلائم نمو شعبوية تحترم التراث "[١١] .

لقد كانت أيديولوجيا الحركة الوطنية مستودع يجمع الشتات الفكرى ويوحده من أجل إجلاء الأجنبى عن الأراضى ، حيث تتجذر فكرة الهوية

داخل هذا الخطاب وتصبح أحد مرتكزاته الأساسية ، قبل أن تأتى الدولة الوطنية لترث كل هذا الشتات وتعيد إنتاجه .

ثالثاً - الدولة الوطنية :

يذهب المحتل تاركاً لغته ، ومنظومة المؤسسات الحديثة التى زرعها والتى ستشكل بنية الدولة الوطنية الحديثة وجملة من التحولات الاقتصادية والطبقية والثقافية بما فى ذلك فكرة الهوية التى خلقتها آلية المقاومة . ولم تكن الدولة الوطنية سوى بنية جديدة ستعيد دمج كل هذه العناصر والتعامل معها مجدداً وفقاً لشروطها . فعلى المستوى الثقافى سترث : " هذه الأنماط الثقافية والانتلجانسيات لتقوم بمجهود فكرى وعقائدى لصياغة أطروحتها الخاصة اعتماداً على المبدأ " الوطن التوحيدى " الاجماعى الناظم لبناء الدولة ، فكلما اجهدت الثورة الجزائرية نفسها فى توحيد التنوعات الأيديو - سياسية الموروثة عن تعددية الحركة الوطنية " ١٩١٢-١٩٥٤ م" فى خطاب سياسى راديكالى وعنيف رمزياً ، كانعاس للعنف الوطنى والثورى لحل مسألة السياسة الوطنية ، فستحاول الدولة الوطنية ولو بكثير من الجهد والعناء والبرجماتية ، صياغة خطاب سياسى عن الثقافة ، تحوصل شتات الثقافات الجزائرية الموروثة فى نسق أيديولوجى وطنى موحد وتحديثى "[١٢] . وكانت الأنظار كلها موجهة نحو تلك الدولة القوية المتشكلة والتى ستجسد فكرة الهوية ، والتحديث ، والتنمية .. إلخ . وستحظى هذه الدولة بإعجاب كل الأطراف فى الداخل ، وكما يقول على الكنز : "الفلاحون والعسكر (ضباط أحرار أو ثوار) الذين قادوا إلى النهاية عملية القضاء على الاستعمار ، كانوا بالطبع راضين كل الرضى عن كل أيديولوجيا

تبرز تواجد الدولة المكثف والقوى . فالفلاحون استفادوا خاصــة فـى المرحلـة الأولى من الاصلاحات الزراعية التى مست بحركيتها أغلبيـة المنـاطق الريفيـة ففي الوطـن العربـى . أمـا الجيـش فقد استفاد مـن الشـرعية فـى احتكـاره للسلطة. أما المثقفون فقد أعجبوا بهـذه الدولـة التـى فتحـت أمـامهم أبـواب المناصب الإدارية التى أغلقها أمامهم الاستعمار ، فقـاموا بتوفـير المستشـارين والمخططين وإطارات التجنيد الجماعى التى كانت تحتاجهـا الدولـة لتسـيير المجتمع " (١٣).

وفى واقع الأمر أن دولة ما بعد الاستقلال كانت عبارة عن نقطة تـوازن حرج على كل الأصعدة السياسية والاقتصاديـة والثقافيـة . فمـن ناحيـة ثمـة صراع بين ما يسمى بالقوى التحديثيـة والقـوى التقليديـة وهـو صـراع يتصـل مباشرة بطبيعة هذه الدولة الوارثة لتناقضات مرحلة ما قبل الإستقلال، وعلى الصعيد الاقتصــادى ، ثمـة اسـتراتيجية تنمويـة حافلـة بالتناقضـات يغلفهـا خطاب أيديولوجى عن وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع ، وعلى المستوى الهيكلى للدولة ثمة ثقل بيروقراطى سيصيبها بالترهل " فمن حـد أدنـى مـن المركزيـة الضرورية انحرفت الأوضاع نحو " مركزية " لتتجه نحـو البيروقراطيـة بكـل لوازمهـا مـن عرقلـة وشـلل وتبذيـر . ومـن السـلطوية كـان الإنحـراف نحـو البيروقراطية والتعسف بأشكالها المختلفة : تجاوزات، شكلية ، وأخيراً مـن سلطة التوزيع اتجهنا نحو الرشوة المهمة لكل الجسم الاجتماعى"(١٤).

وتقاس قوة الدولة الجزائريـة ، دائمـاً ، بفـترة حكـم بومديـن ، والتـى لعب الانتعاش النفطـى دوراً كبـيراً فـى إخفـاء نواقصهـا ، فمنحـت السـطح المتوازن والاحتفالى لهذه الفترة ، كانت تناقضات المجتمع الجزائرى المزمنـة

تواصل وجودها وإن بأشكال جديدة . فعلى الصعيد الاقتصادى ، عمقت استراتيجية التنمية المتبعة آنذاك ، أحد التناقضات الأساسية فى المجتمع الجزائرى . وهو التناقض بين الريف والمدينة حيث " اعتمد نظام الرئيس بومدين [١٩٦٥م] استراتيجية للتنمية تقوم على أساس التركيز على التصنيع الثقيل والسريع الذى تقوم قاعدته أساسا على الوقود " كصناعة مصنعة " (بكسر النون) .... وبصورة عامة كانت الاستثمارات فى الصناعة تزيد بمقدار ثلاث مرات عنها فى الزراعة . وفى الوقت الذى كان فيه ثلثا الشعب يعيشون على الزراعة ، فإن نصيبها من الاستثمارات العامة لم يتجاوز ١٥٪ ولقد كان ذلك مظهرا كبيرا من مظاهر التناقض من توجهات التنمية الجزائرية ، فى علاقتها بقضية رفع مستوى معيشة الغالبية من الشعب الجزائرى " [١٥].

يبدو الأمر وكأن قدر أبناء الريف النزوح الدائم إلى المدن بحثا عن العمل فى سوق للعمالة يضيق مع الوقت . كما أن استراتيجية التصنيع هذه عمقت التناقضات الثقافية فى المجتمع . فالمصانع الحديثة والتى تعنى المجال الإنتاجى الأكثر تقدما كانت تستوعب فقط فئات الفنيين والأجانب والتكنوقراط وهى فئات أقرب إلى الثقافة واللغة الفرنسية ، أداتهم فى التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، وكان هذا يعنى على مستوى الواقع انشطارا واضحا بين عالم المستوعبين وعالم المستبعدين أو ما يسميه على الكنز : مجتمع العصرنه ومجتمع التهميش بما يتضمنه ذلك من مواقف عدائية على المستويين الثقافى والاجتماعى .

وعلى صعيد آخر ، كانت الدولـة ساحة للصراع الثقافى بين القوى التحديثية والقوى التقليدية . فقد كان لبعض الاجراءات التى اتخذتها الدولة ، وهى فتح الحملة الوطنية الأولى للتعريب ١٩٧١ م، وتأميم الشركات الأجنبية البترولية منها خاصة . الشيء الذى زاد من حدة نبرة الخطاب المعادى للغرب " الصليبى " ، والمصادقة على قانون الثورة الزراعية سنة ١٩٧٢ م ، أن أدت إلى بروز النتوءات الأولى لمراكز القوى المتصارعة على السلطة على شكل انشطارى . الأول ثقافي ، متخذا من العروبة والإسلام وسيلة . والثاني اقتصادى مرتكز على المؤسسة الاقتصادية وما تتطلبه من خطاب تحديثي بارزا مفهوم الغرب في شتى مضامينه التقنية واللغوية وسيلة للصراع ... " (١٦).

في هذا الإطار ، كان على الدولة أن تتعامل مع الفرقاء ببرجماتية شديدة ، فمن ناحية توجد مؤسسة اقتصادية تفرض وجودها ولغتها وثقافتها، ومن ناحية أخرى هناك قوى تطالب بالتحقق ثقافيًا . وكلما انغلق عالم الاقتصاد ، كلما تضخم عالم الثقافة وازداد توترًا ، ولأن استراتيجية الدولة عاجزة عن حل مثل هذا التناقض ، فقد اعتمدت سياسات سلبية ، بدلاً من الاستيعاب الاقتصادى ، لجأت إلى وهم الاستيعاب الثقافى . بما يعنيه ذلك من استخدام برجماتي للأيديولوجيا الدينية لسحب البساط من تحت القوى الدينية ، ففي أواخر ١٩٦٦ م أمر الرئيس هوارى بومدين " بتكوين لجنة وطنية لإصلاح المجتمع ، تتكون من السيد طيبى العربى رئيسا ومشاركة ممثلين عن الحزب ووزارة الأوقاف ، ووزارة الدفاع ، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية والمجلس الإسلامي الأعلى ، مهمة هذه اللجنة إصلاح المجتمع ، وذلك من خلال وضع قائمة لمختلف الأمراض والآفات

الاجتماعية وإيجاد الحلول لها وعلى غرار الخطاب الديني ، شخصت اللجنة أمراض المجتمع وطرق علاجها من منظور ديني أخلاقي .." (١٧).

وفي عام ١٩٧١ م وفي إطار سياسة الاستيعاب الثقافي الديني ، أشرفت الحكومة على إصدار مجلة " الأصالة " وابتداءً من ذلك الوقت قامت هذه المجلة بالتعبير عن وجهة النظر الرسمية في المجال الديني . وقام رئيس الدولة بالترحيب بهذه المجلة واعتبر أنها إحدى العناصر الثقافية في ثلاثيته الثورية (التي كانت تشير في ذلك الحين إلى ثورة ثلاثية في المجالات الزراعية والصناعية والثقافية) . وهكذا أصبحت " الأصالة " أداة تعبير عن الإجماع الذى يحتفظ بكيانه داخل النظام . وأصبحت في نفس الوقت – ولكن بطريقة تتسم بازدواجية أكبر – نقط ارتكاز تيار أصولي لن يتخلى تماماً عن تطلعاته .... وكان أحد التوجهات الأساسية هو : "التعريب الكامل ، أولاً ، على أن يتم ذلك لصالح اللغة الفصحى فقط ، لأن أية إعادة تقييم أو إصلاح للغة العامية " مرفوضة " لأنها آثمة . فهي تكرس عزلة الجزائر والانفصال عن الماضي وعن التراث العربي الإسلامي" (١٨).

إن المتتبع لخطاب الدولة الجزائرية وجهودها بعد الاستقلال بخصوص قضية التعريب ، يلاحظ مدى الاهتمام بهذه القضية على المستوى السياسي ، فالمادة الخامسة من الدستور الجزائرى الذى أصدرته جبهة التحرير الوطني ينص على أن اللغة العربية هي اللغة القومية الوحيدة ولغة السيادة . ويأتي هذا في وقت كانت نسبة الأمية تصل إلى ٨٥٪ ، وهذا معناه أن المنافسة مع اللغة الفرنسية ، إذا أخذنا الأمور من المنظور الكمي ، ليست مستعصية . ولكن ، مع ذلك ، لم تتحول اللغة العربية إلى لغة سائدة ، فثمة عوائق

حالت دون ذلك أولها : أن معركة التعريب ، كانت معركة من أجل الانتصار للزمن الفائت وبالتالي حددت مجالها الخاص وهو المجال الديني ، وهذا ما يعني استمرار سيطرة اللغة الفرنسية في مجال الإنتاج والإدارة والحكم ، وسيطرة اللهجات العامية في ميدان التواصل اليومي داخل الفئات الشعبية .

إن محاولة الدولة احتكار الخطاب الديني والاستفادة من التأكيد على فكرة الهوية وضرورة التعريب لن تدوم طويلاً ، بسبب تقلص شرعيتها على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي من ناحية وتفشي الأمراض في جهازها البيروقراطي والحزبي من ناحية أخرى . وبالتالي فقد انتقل حق القول إلى تلك الجماعات الرابضة على تخوم الدولة ، والتي بدأت في التشكل بعد الاستقلال مباشرة ، ممثلة في جمعية القيم سنة ١٩٦٣ م تحت رئاسة عبد اللطيف سلطاني وأحمد سحنون والشيخ مصباح ، والتي بدأت المناوشات الأولى مع السلطة من خلال النقد الأخلاقي الموجه إلى الدولة والمجتمع . وعلى أي حال كانت الحركة الإسلامية في ذلك الوقت غير منظمة وإلى حد كبير مشرذمة وليست كلها ثقل كبير . لتبدأ بعد ذلك في التوحد على مستوى ممثليها القياديين سنة ١٩٧٦ م من خلال البيان الموقع عليه من طرف تنظيم " الموحدون " والذى أصبح يعبر أيديولوجيا عن الاتجاه الإخواني . وجاء هذا البيان رفضًا صريحًا لمشروع ميثاق ١٩٧٦ م والتمرد على نظام الحكم والمطالبة بتطبيق شريعة الإسلام . وفي ديسمبر ١٩٧٨ م تبدأ الحركة الإسلامية في الالتقاء بجمهورها الجديد من خلال ظاهرة " حلقات الدروس في المساجد والأحياء الشعبية ...

وكانت هـذه الـدروس عبـارة عـن حلقـات وعظيـة ذات طـابع سياسـى وتلقين أيديولوجي حسب الميول الفكرية للجماعة التى كانت تشرف عليها".

وفى سنة ١٩٧٩ م ومع قيام الثورة الإيرانيـة بـدأت تتبلـور لـدى الجماعـات المختلفة بصورة التوحيد . فكان ملتقى العاشور بضواحى العاصمة والذى ضـم الفصائل الآتية حسب المشرف على تنظيم المؤتمر :

١ - الاتجاه السلفي . ٢- الاتجاه الإخوانى .

٣ - جماعة التبليغ . ٤- جماعة الطليعة " (١٩).

لتبدأ بعد ذلك المواجهات والصدامات بين السلطة ، التى لم تعد قـادرة على قيادة المجتمع وخاصـة فـى ظـل التحـول نحـو الانفتـاح الاقتصـادى . والقوى الدينية ، التى لم تتبلـور بعـد كقـوة شـعبية . ومـع ذلـك لم تتوقـف الدولة عن تغذية الأيديولوجيا الدينية . والأسوأ أنه فى ظل عجز الدولة عـن استيعاب كتـل النـازحين ومهمشـى المـدن : " لم يـتردد نظـام الحكـم فـى مضاعفة الميزانية المكرسة لمكافحة النشاط الدينى وفى استباق مطالب الإسـلام المعارض وذلك بفضل الحصن الذى يمثله الإسلام الرسمى . وخلال فترة ما ، بدا أن النظام قد نجح فى هجومه المضـاد . ومـن أفضـل الدلائـل علـى تلـك الاستراتيجية تعيين الشيخ محمد الغزالى (عضـو مصـرى قديـم فـى الإخـوان المسلمين) على رأس جامعة قسنطينة الإسلامية الكبرى ، وبعض التعديـلات الرمزية مثل القرار الخاص بجعل يـوم الجمعـة - ابتـداء مـن ١٩٧٦م- يـوم العطلة الأسبوعية (ومما يثير الدهشة أن تونس والمغرب لم يتخذا هذا القـرار حتى الآن) ، أو القيام منذ بداية هذا العقد بمشروع كبير لبناء المسـاجد فـى جميع أنحاء الدولة " .

وستعمد الدولة لاحقًا إلى مثل هذه الألعاب الرمزية ، مثل حذف كلمة حزب عن جبهة التحرير في محاولة وهمية لاستيعاب أحزاب المعارضة، أو استدعاء بوضياف لقيادة الدولة ، في محاولة يائسة للاستنجاد بالماضي . وفي ظل هذه الظروف لم يكن أمام الدولة سوى الاعتماد على آلتها القمعية ، والتي سيصبح لها موقع الصدارة ، في مواجهة الرفض الاجتماعي ، والذى سيطفو على سطحه خطاب أصولي عنيف .

رابعاً - العنف :

الانفجار الاجتماعي في أكتوبر ١٩٨٨ م هو النتيجة العنيفة والمباشرة لأزمة الدولة والمجتمع على السواء * . والإعلان الأكثر وضوحًا على أن المجتمع بدأ في الانقسام على ذاته في مواجهة دولة كانت تقدم نفسها بوصفها الرابط والناظم لحركة المجتمع ثم أخذت في التقلص إلى نواتها القمعية " ولأول مرة منذ عهد طويل تسبب الانفجار السكاني غداة انهيار أسعار البترول في ١٩٨٦ م وانهيار أسعار الدولار ، في انخفاض منحنى النمو الإجمالي للناتج القومي إلى مستوى أقل من الخط الأفقي

---

* " يشير مقياس الأسعار Price indexes ، إذا اعتبرنا أن أسعار عام ١٩٨٢ م تساوى ١٠٠٪ ، وهو العام الذى بدأت فيه الجزائر التخلى عن الأقتصاد المركزى إلى أن الزيادات فى الأسعار كانت فى السنوات التالية كالآتى : عام ١٩٨٣ = ١٠٧،٧٪ ، ١٩٨٤ = ١١٤،٦٪ ، ١٩٨٥ = ١٢٦،٦٪ ، ١٩٨٦ = ١٤٢،٣٪ ، ١٩٨٧ = ١٥٢،٧٪ ، ١٩٨٨ = ١٦١،٩٪ " .

من مسعد عبد الرزاق حسين : " الجزائر ما بين الديموقراطية والحرب الأهلية "

التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، السنة ١٥ ، يوليو - ديسمبر ١٩٩٢ م عدد ٥٠ من المجتمع...

وبالتالى حل اليأس محل الشك عند الشباب الذين يقل سنهم عن عشرون عامًا ، وهم يمثلون خمسة وستون فى المائة .

أما السبب الثانى فيكمن فى الانشقاقات الموجودة داخل نظام الحكم (بين أنصار الانفتاح الاقتصادى الذى تحبذه مجموعة الشاذلى وبين أنصار الطريق الذى كان بومدين يحبذه ، وهو طريق سيطرة الدولة على المجالات الاقتصادية ، والتى كثفت سخط الجماهير .. أما السبب الثالث فهو يمثل أكثر الخصائص حسمًا لأحداث شهر أكتوبر ١٩٨٨ م ، ولا تكمن فى مناخ هذا العنف المدنى – والذى لا يمثل شيئًا جديدًا – بقدر ما يكمن فى كيفية القمع " [٢١] .

على أكتاف هذه الكتل الناقمة وفى ظل الأزمة يصعد ممثلو التيار الأصولى ، مستفيدين من وضعية الدولة والمجتمع ، طارحين خطابهم الخاص الذى يتمحور ويرتكز على التعليم الدينى ، الصراع اللغوى ، قانون الأحوال الشخصية (المرأة) ، ويغلف كل هذا خطاب مبهم عن الهوية ، وإذا أردنا التحديد ، علينا أن نطرح سؤالنا مجددًا : هل هى أزمة هوية أم أزمة مواطنة ؟ .

إن فكرة الهوية دائماً ما تطرح كرد على أزمة المواطنة ، أى الجماعة فى مقابل المجتمع . والمواطنة فى اكتمالها هى تعبير عن قدرة الدولة على قيادة المجتمع سلميًا ، وهو شرط لم يتحقق فى الجزائر إلا لفترات قصيرة وغير مكتملة استفادت من الانتعاش النفطى . فى حين أن المتغيرات الاجتماعية قضت على فكرة الجماعة وأسقطت الأفراد فى عالم مجتمعى مشوه ، فباتوا يعانون من تحلل الجماعة وقصور المجتمع والدولة . ولأنه لم

يتبق من الدولة سوى القمع ومن المجتمع سوى التهميش ، فثمة لجوء إلى فكرة الجماعة وذكراها التى تحملها أيديولوجية دينية عنيفة لا تؤسس ذاتها إلى من خلال رفض القائم أخلاقيًا .

إن إدارة الصراع على المستوى الثقافى الدينى ، يؤدى إلى إعادة انقسام المجتمع على ذاته وبعد وقت سيصعب التحدث عن هوية واحدة بل عن هويات فكل جماعة ستنقسم مجددًا لتعلن عن هوية خاصة ، وهو ما يعمق الفوضى الاجتماعية .

ومن هنا فإن " الرهانات الثقافية الجديدة الصيغة ، وهى علاقات أوضاع اقتصادية اجتماعية أيضًا ، تجد طرحها الأكثر علمية ، وربما بداية حلولها فى سياق مجتمع ديموقراطى يتحتم على شعبه ومثقفيه المرور بمسارات صعبة وخطيرة لإنشاء دولة عصرية قوية لها مشروعية هى الجدلية الاجتماعية والتعددية السلمية ، والوعى اللازم لفهم تحديات الاندراج فى الحداثة ، لا كمقولة غربية ، بل كعقلانية وممارسة إنسانية مشروطة ، ومستوعبة للثقافة المغاربية وأبعادها التاريخية والحضارية ، وتمفصلاتها مع العالم المعاصر وإنجازاته وثوراته الاجتماعية والمعرفية " (٢٢) .

يسرى مصطفى

القاهرة ديسمبر ١٩٩٥ م

باحث - مركز البحوث العربية

المصادر

١-سمير أمين : " الثقافـة والأيديولوجيا فى العالم العربى المعاصر ، الطريق ، العدد الأول مايو ١٩٩٣ م .

٢-رودلف بيتر : الإسلام والاستعمار ، عقيدة الجهاد فى التاريخ الحديث ، ص ٨٢ دار شهدى .

٣-المصدر السابق ص ٨٣ .

٤-د. عبد القادر حغلول : الاستعمار والصراعات الثقافية فى الجزائر ، ترجمة سليم قسطون ص ٢٠ دار الحاثة .

٥-د. عبد القادر حغلول : تاريخ الجزائر الحديث ترجمة فيصل عباس ص ٩٨ دار الحداثة - بيروت .

٦-د. غالم محمد : واقع الاسطوغرافيا الجزائرية المعاصرة وآفاقها : كتاب قضايا فكرية ، الكتاب الخامس والسادس عشر ١٩٩٥ م .

٧- عمار بلحسن : المشروعية والتوترات الثقافية ، الدولة والمجتمع والثقافة فى الجزائر فى كتاب قضايا المجتمع المدنى العربى ، أبحاث ومناقشات الندوة التى عقدت بالقاهرة ، مركز البحوث العربية ١٩٩٢ م .

وانظر أيضًا عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر . يقول مصطفى الأشرف فى كتابه : " الجزائر ، الأمة والمجتمع " ترجمة د. حنفى بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر . يقول مصطفى الأشرف :

" يدعى البعض أن استعمال اللغة الفرنسية كان مفروضًا علينا فرضًا . وهذا كلام لا يقول به إلا من كان ساذجًا ، ينظر نظرة سطحية من غير تحليل ولا تمحيص ، لأن هذا معناه أن الاستعمار قام بعمل يستحق التنويه . فكيف يصح هذا القول إذا علمنا أن نسبة الأميين فى البلاد لا تقل عن ٨٥٪ من السكان ، رغم أن هؤلاء ظلو على صلة باللغة الفرنسية طيلة ١٣٠ سنة ؟ " .

٨ - سمير أمين : المغرب العربى الحديث ، ترجمة كميل داغر ص ١٣١ دار الحداثة - بيروت .

٩-د. عبد القادر جغلول : المصدر السابق ص ١٢١ .

١٠-محمد حربى : جبهة التحرير الوطنى : الأسطورة والواقع ترجمة كميل قيصر داغر ، مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت ١٩٨٣ م .

١١-محمد حربى : المصدر السابق .

١٢-عمار بلحسن : المصدر السابق .

١٣-على الكنز : من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية : المستقبل العربى عدد ١٥٨ أبريل ١٩٩٥ م ، مركز دراسات الوحدة العربية .

١٤-على الكنز / عبد الفاق جابى : الجزائر فى البحث عن كتلة اجتماعية ، مركز البحوث العربية تحت الطبع .

١٥-خيرى عزيز : تجربة التنمية فى الجزائر ، ورقة لم تنشر .

١٦- عروس الزبير : فى بعض قضايا المنهج وتاريخ الحركة الإسلامية فى الجزائر ، نقد العدد الأول أكتوبر - يناير ١٩٩٢ م .

١٧-المصدر السابق .

١٨-فرانسوا بورجا : الإسلام السياسى ، صوت الجنوب ، ترجمة دز لورين ذكرى ص ٢٥٧ كتاب العالم الثالث ، القاهرة ١٩٩٢ م .

١٩-عروس الزبير ، المصدر السابق .

٢٠-فرانسوا بورجا : المصدر السابق ٢٧٢ .

٢١-فرانسوا بورجا : المصدر السابق ٢٧٣ .

٢٢-عمار بلحسن : المصدر السابق .

مقدمة المؤلف

العنف والعنف المضاد ، والقمع وتخريب وتدمير المؤسسات الاقتصادية والتربوية ، وضرب السياحة وقتل الأجانب والقتل بكل أبعاده ومعانيه ومضامينه من القتل بالاغتيال العادى إلى القتل بالاغتيال المثير كالذبح والتمثيل بالجثث .. هذه المفردات هي سيدة الموقف بلا منازع اليوم على الساحة الجزائرية وبالتالى تشغل موجة العنف العاتية اليوم بشدة عقول واهتمامات معظم الدوائر السياسية والأمنية الجزائرية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية .

وبالتالى يأتى هذا البحث محاولاً كشف النقاب عن هذه الظاهرة التى أصبحت حالة وبائية واسعة الانتشار . جدير بالذكر أن أشير فى هذا الصدد أن مسألة الهوية فى نظرى تأتى فى الدرجة الأولى على رأس المداخل المختلفة لتفسير ظاهرة العنف السياسى في الجزائر ولولا احتدام وشدة وطأة هذا العنصر على المجتمع الجزائرى لجاءت بكل تأكيد الخسائر على المستويات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية أقل بكثير مما هى عليه الآن .

ومما زاد هذه المسألة تأزماً أنها تعانى من تشويهات مقصودة ويتعرض النقاش حولها إلى صعوبات حقيقية ومزالق خطيرة أدت إلى مستوى ردىء فى المعالجة من طرف المثقفين وساهمت فى ذلك وسائل الإعلام بقسط وافر

فى تحقيق هذه النتيجة وخاصة عند الاطلاع على درجة الكره والحقد الذى تغذيه فى نفوس القراء والأمر الثانى الذى يرتبط بهذه القضية هو المغالاة فى تسييس النقاش حول الهوية واستخدام عناصرها فى تنوعها وتعددها بطريقة ميكافيلية سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية المتنافسة . فتفاعل العناصر المتناقضة المذكورة قد هيأ البيئة المناسبة لنمو العنف المسلح فى غياب خبرة الممارسة الديمقراطية وفى ظل مجتمع خبرته تدور فى نطاق العمل الكفاحى كان لابد من تصاعد العنف المسلح ، الذى كانت الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هى البيئة المناسبة لهذا التصاعد .

ويبدو أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ حصدت ثمار الإحباطات الاجتماعية وتراكمات الشعور بالظلم الناتجة عن فشل المشاريع الاشتراكية وما تبعها من انفتاح ديمقراطى غير عقلانى . إلا أن العنف الجارى حالياً ليس نتيجة للخطاب الدينى المتطرف بالأساس بقدر ما هو نتيجة للقمع الثقافى والسياسى .. وفى الأوضاع الحالية الناتجة عن الانهيار الاجتماعى فإن غالبية الشعب الجزائرى ترى أن الفساد والرشوة أسوأ من العنف الأعمى للمتطرفين .

ومن ناحية أخرى يتفق المتابعون للشئون الجزائرية على أن الجيش هو الذى حكم الدولة الجزائرية منذ اللحظات الأولى للاستقلال ، إلا أن صيغة هذا الحكم وطريقة تقنين نفوذ المؤسسة العسكرية اختلف من مرحلة إلى أخرى . وفى إطار الحديث عن التاريخ السياسى الجزائرى يجب التأكيد على أن تصور جهاز الدولة وتمثل الإسلام كانا مقترنين بممارسة مستمرة

للعنف استوعبها المجتمع الجزائرى وطورها إلى قانون من قوانين اللعبة السياسية فى الجزائر وخاصة إبان الاحتلال الاستدمارى الفرنسى . وأثناء الاستقلال ظلت جبهة التحرير الوطنى والجيش وأركانه ومعظم ضباطه مصالحهم تتطابق تماماً - خلال ثلاثين سنة - مع مصالح المؤسسة الحزبية ولذلك يعتبران الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ إنشائها خصماً خطيراً للغاية ، ولأن وصولها إلى السلطة كان يهدد بإنهاء عهد الحزب الذى يحكم الدولة منذ ١٩٦٢ م وبذلك ينتهى عهد الامتيازات المادية الهائلة التى يتمتع بها جهاز الحكم . الجيش والحزب . ويبدو لنا أنه ينبغى وضع المناوشات الأولى بين الجيش وجبهة الإنقاذ فى هذا الإطار .

وعند تحليل المسيرة الديمقراطية فى الجزائر . نجد أن السلطة قطعت اتصالاتها مع محاوريها الحقيقيين وأججت نيران العنف التى أخذت فى الانتشار يوماً بعد يوم وحاولت أن تحاور مؤيديها وأن توحد صفوفها من دون أن تأخذ فى اعتبارها رأى الجماهير المؤيدة للإسلاميين فى ذلك الوقت ، وقد ذكر بيان للمجلس الأعلى للدولة بأنه سوف يمنح موقع الصدارة فى الحوار الوطنى للجمعيات غير السياسية باعتبارها الدرع الواقى للديمقراطية، ومن تلك الجمعيات التى استقبلها المجلس الأعلى للدولة ، الاتحاد الوطنى لرياضة الجيدو والكارتيه وجميعة الرياضة الجامعية ورياضة الدراجات وجمعيات ألعاب القوى واتحاد السباحة .. وقد علق بعضهم أنه لم يبق للمجلس الأعلى للدولة إلا أن يستقبل هواة رياضة المشى .

فهل هناك غيبوبة سياسية أكثر من هذه ؟ ولا شك أن التاريخ السياسى سيسجلها كسابقة سياسية لا مثيل لها .

بعد ذلك يتباكون على ضياع هيبة الدولة ، ولا يدركون بأنهم أول من عمل على إهدارها وضياعها ، بتركهم ما يتوجب عمله وعمل ما لا يجب عمله ، ويبدو أن هذا المسلك قد أصبح أسلوباً ومنهجاً للعمل فى الإدارة والدولة الجزائرية منذ زمن بعيد حتى أصبح ظاهرة خاصة بها وملمحاً من أخص ملامحها إنه إصرار غريب يكاد يكون مرضياً فى اتباع كل السياسات الفاشلة .

وفى المقابل وضحت الأيام عشية اندلاع أحداث يونيو ١٩٩١ م أن جبهة الإنقاذ تبنت نهائياً استيراتيجية جديدة بهدف تغيير قمة السلطة بعدما ظهر جلياً بعد عام على تجربة المجالس البلدية أن تغيير القاعدة فيه من الضرر أكثر مما فيه من النفع ، وكعادة الأحزاب والقوى السياسية عندنا تريد أن تحكم أولاً وتستولى على السلطة وتحتكرها لنفسها فقط وعند ذلك تباشر التغيير وا لله أعلم كيف سيكون هذا التغيير فى ما بعد .

ومنذ تلك اللحظة بدا واضحاً أن جبهة الإنقاذ فى المواجهة مع الجيش مفتوحة على كل الاحتمالات وخاصة أن عاماً من الديمقراطية جعلها تكشف الكثير من هياكلها ومن أطرها التنظيمية ومن أساليب عملها وعن نواياها وخططها المستقبلية ومن التيارات المتصارعة بداخلها إلا أن فوز الجبهة الإسلامية للانقاذ فى الدورة الأولى من الانتخابات النيابية أثار مخاوف الجيش والطبقة الحاكمة الجديدة التى خشيت على امتيازاتها من الضياع ، وكذلك الأحزاب السياسية الأخرى والنقابات والمثقفين العلمانيين أصحاب التوجه الاستئصالى للتيارات الإسلامية عموماً وجبهة الإنقاذ خصوصاً .

ولم يكن الجيش مستعداً للسير قدماً فيما اعتبره عملية انتحارية فوقع قادته عريضة تطالب الشاذلي بترك منصبه . وتعلن الحكومة إلغاء نتائج الانتخابات العامة وفشل التجربة الديمقراطية لتدخل في دوامة من العنف المسلح الغير محسوب العواقب مع الجناح العسكري لجبهة الإنقاذ والجماعات الإسلامية المسلحة الأخرى .

وهكذا عادت السلطة من حيث أتت بعد انقطاع قصير المدى إلى الجيش وما أدراك ما الجيش !!..

عبد الباسط دردور

الجزائر - نوفمبر ١٩٩٥ م

الفصل الأول

المداخل المختلفة لتفسير ظاهرة العنف السياسي في الجزائر

الفصل الأول

المداخل المختلفة لتفسير ظاهرة العنف السياسى فى الجزائر

أولاً : المدخل الثقافى وأزمة الهوية

ليس سرًا أن الاستدمار الفرنسى دأب منذ احتلال الجزائر ، على محاولة تشويه الهوية الثقافية الموحدة للشعب الجزائرى ، وعلى محاولة ضرب شخصيته المميزة ، من خلال إثارة النعرات الإثنية تارة ، ومحاولة التنصير تارة أخرى ، ومن خلال تغليب البربرية على العربية كلما سنحت الفرصة ، وتشجيع الهجرة إلى فرنسا ، إلى آخر سلسلة التقسيمات الإدارية والعسكرية التى ابتدعوها لمنع تلاحم السكان وتمازجهم وللإبقاء على البنى القبلية والإقطاعية الكفيلة بحماية مصالحهم (١) .

فبين عامى ١٨٣٠ م و١٨٨١ م شهدت الجزائر حروبًا متتالية مع الاستدمار الفرنسى ردًا على المحاولات الفرنسية المستمرة للسيطرة على الإسلام لأن المقاومة كلها كانت باسم الوطنية والإسلام ، فالإسلام كان العنصر الأساسى الذى لجأ إليه الجزائريون للدفاع عن قيمهم الثقافية والحضارية ، وعلى هذا الأساس لاحق الفرنسيون الزوايا وسيطروا عليها ،

وقتلوا أئمة مساجد وأبعدوا آخرين ، وعينوا أئمة مـن جـانبهم ومنعوا اللغـة العربية ، ورجحوا بالقوة اللغة الفرنسية [٢].

وفي عام ١٩٠٤ م صـدر قـانون يمنـع تدريس اللغـة العربيـة إلا بـإذن خاص من سلطات الاحتلال ، وحتي لو حصل أحدهم علـى مثـل هـذا الإذن كان عليه أن يكتفي بتدريس القرآن مع التغاضي عن كل الآيات التـى تشـير من قريب أو من بعيد إلى " الجهاد " أو يمكـن أن تحتمـل تفسيرات معينـة داعية للتغيير .

فلم يكـن واردًا علـى الإطـلاق تدريـس التـاريخ أو الجغرافيـا أو الآداب العربية وأصبح استخدام اللغة العربية في الحياة العامة مقتصرًا علـى محـاكم الأحوال الشخصية ، ومحصورًا في جنوب الصحراء الكبرى ، حيث لم تصل قوات الاحتلال . وكان المرسوم الأول الذى أشـير فيـه صراحـة إلى "المسلمين الفرنسيين " بهدف تعزيز عملية الدمـج قـد صدر فـى عـام ١٨٨٥ م وألحـق عام ١٩٣٨ م بالقـانون الذى يعتبر اللغة العربية " لغة أجنبية " .

كما بدأت منذ ذلـك الحـين المحـاولات الدؤوبـة ، لتشـجيع استعمال العامية كمدخل لمخاطبة عامة الشعب ، وخلق البلبلة فـي صفوفـه وتشـجيع استعمال البربرية لدى بعض القبائل الجبلية ، كما طـال الاضطهـاد كـل مـا يمس من قريـب أو مـن بعيـد الـتراث الوطنـي الجزائـرى مـن كتـب ووثـائق ومخطوطات ، وحتي التراث الفلكلورى والشفهي وكـانت أبـرز ضحايـا هـذا الاضطهاد المكتبة الشهيرة التي شيدها الأمـير عبد القـادر ، والتـى أحرقـت مباشرة بعد إلقائه السلاح [٣].

وبعد الاستقلال عام ١٩٦٢ م نص دستورا ١٩٦٣ م و ١٩٦٦ م على أن الإسلام هو دين الدولة ، لكن السلطات لم تعط هذا الشعار أى محتوى ثقافي وحضاري واقتصادى ، وهذا يعنى أن الاستدمار الفرنسي ذهب لكن نهجه بقي في الجزائر . فبينما كان الحكام الفرنسيون يعينون أئمة من جانبهم إذا بالسلطات الجزائرية بعد الاستقلال تعهد إلى وزارة الشئون الدينية تعيين أئمة رسميين ، بل أكثر من ذلك تحدد لهم خطبة جمعة واحدة في كل القرى والمدن [٤]. وفي أثناء حكم الرئيس أحمد بن بلة وهوارى بومدين ، كان عربيو اللسان يشعرون برفض الإدارة لهم ، كذلك الشركات التي تنتمي إليها المافيا السياسية – المالية ، التي كانت توسع من ثرائها الكبير ، فقد كان التحديث الاشتراكي يحتقر الأئمة ومدرسى اللغة العربية ، أو يعاملهم بفوقية شبيهة بتلك التي كان يعاملهم بها الاستدمار الفرنسي . وكانت اللغة الفرنسية . وما زالت بدرجة أقل – لغة الحكومة والصناعة والتجارة ، والخاصة السياسية التي كانت ولا تزال تدير شئون البلاد . وهكذا ظل النظام في الجزائر ، ومنذ الاستقلال الوطني سنة ١٩٦٢ م يسير في خط مواز للثقافة دون أن يفكر في إيجاد نقاط تقاطع بينه وبينها ، وغالبًا ما كانت العلاقة بينهما تصادمية .

وبداية هذا الصدام كانت في السنوات الأولى من الاستقلال حين عمد النظام إلى كتم بعض الأصوات المعارضة من المثقفين الوطنيين سيما أولئك الذين أعلنوا رفضهم لتوجه السلطة السياسى " الاشتراكى " من أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي الذى خلف عبد الحميد بن باديس في رئاسة جمعية العلماء المسلمين بعد وفاته عام ١٩٤٠ م ورأوا أن النظام قد انحرف عن مبادىء ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ م .

وعلى الرغم من الانتعاش النسبى الذى شهدته الثقافة ، فى فترة الرئيس الراحل هوارى بومدين (١٩٦٥م - ١٩٧٨م) فإن المواقف المعارضة لبعض المثقفين كلفتهم غاليًا . فثمة من سجن وثمة من نفى ، وثمة من همش. والكل يعلم الخلاف الذى نشب بين النظام ، وبين شاعر الثورة الجزائرية ، مفدى زكريا ، وكلفه ذلك أن قضى ما تبقى من حياته في منفاه بتونس إلى أن توفي هناك عام ١٩٧٧ م وحتى الآن لم ينصف مثقفون كثيرون في الجزائر ، وظلت أفكارهم وإسهاماتهم الثقافية والفكرية والحضارية في طي النسيان . ولنا في الأستاذ مالك بن نبي خير مثال .

ولعل أخطر من ذلك كله ، أن وجود بعض العناصر فى النظام فتح المجال ، أمام التيار التغريبي ، المتكون أساسيًا من المثقفين باللغة الفرنسية والشيوعيين ، وقد كان من نتاج ذلك أن ضيق الخناق على المثقفين باللغة العربية ، فأبعدوا عن المواقع الاستيراتيجية ، داخل السلطة والإدارة والإعلام والجيش ، وأتاح ذلك بروز نخبة من المثقفين التغريبيين ، ظلت تمسك بزمام الأمور ، وتحاول التأثير على الرأى العام بفرض طروحاتها وتصوراتها ، التى لا تتفق فى الغالب مع تصورات الشعب الجزائرى .

والواقع أن هذه الظاهرة ، ما هى إلا امتداد للسياسة الاستدمارية التى ظلت فرنسا تتبعها حيال الجزائر طيلة احتلالها ، وقد أحدثت هذه النخبة بطروحاتها هوة واسعة بين النظام - باعتبارها طرفًا فيه - وبين غالبية الشعب الجزائرى ، الذى بقي متمسكًا بمبادئه الأساسية ، التى كانت ثورته ضد فرنسا مستمدة منها .

واحتدم الصراع بين المثقفين الوطنيين ، والمثقفين التغريبيين ، خلال فترة الرئيس الراحل هوارى بومدين ، الذى دعا إلى التعريب ، وكان حتى

ذلك الحين مجرد فكرة ، دون أن تفلح السلطات المتعاقبة ، أو المثقفون الوطنيون في ترجمتها إلى الواقع ، فالتعليم العالى اليوم لاسيما فى العلوم والتكنولوجيا مفرنس بنسبة ١٠٠٪ وكذلك الإدارة فى مختلف القطاعات ، بما فى ذلك القطاعات الحساسة التى تمثل كل مراحله .

ومن عجائب التفكير أن يطرح البعض تدريس اللغة العربية بالحروف اللاتينية ، وإحلال اللغة الفرنسية في المواقع القليلة التى اكتسبتها اللغة العربية الرسمية دستوريًا . فالمشهد الثقافى في الجزائر اليوم ، يميزه طرحان متناقضان متصارعان . الطرح الوطنى ببعديه العربى والإسلامى ، الذى تمثله شريحة واسعة من المثقفين الوطنيين الذين تخرجوا من المدرسة الوطنية الجزائرية ويدافع هؤلاء عن الانتماء العربى الإسلامى للجزائر ، داعين إلى تصفية الثقافة الحالية ، كما حدث من قبل تصفية الاستدمار ، ويتمركز أغلبهم فى قطاع التربية والتعليم ، وبعض الصحف العربية المستقلة ، وتلك التى تنشئها بعض الأحزاب ، وموقعهم فى أجهزة الدولة الحساسة ضعيف إلى اليوم . ولئن حدث تصادم ما بين بعض الأطراف التى تمثل هذا التيار سيما بين من يعرفون بالإسلاميين ، ومن يعرفون بالوطنيين ، لاختلاف فى الرؤى والتصورات ، فإن ذلك لن يؤثر على واحدية الموقف تجاه التيار الآخر .

أما الطرح الثانى فهو الذى يبلوره من يسمون بالتغريبيين ، وهم فئة من الجزائريين الذين تعلموا وتكونوا ذهنيًا باللغة الفرنسية ، ويدعون إلى فرنسة الحياة فى الجزائر ، وينظرون إلى الثقافة العربية الإسلامية على أنها مصدر للتخلف ، ويندرج ضمنهم دعاة الثقافة البربرية الجدد ، الذين أفرزتهم تطورات الأحداث السياسية فى فترة الرئيس الشاذلى بن جديد ،

ولكن امتداد هذا التيار ضعيف بين الأوساط الشعبية على الرغم من استحواذه على المراكز الحساسة فـي الدولـة والإعـلام . وقـد أثبـت أصحابـه فـي غير مناسبة قدرة رهيبة على المناورة وتنظيم الحملات الدعائية وكان لهم دور كبير فـي وقـف انتخابـات ١٩٩١ م ومـا تبـع ذلـك مـن أحـداث مأساوية ذهـب ضحيتهـا جزائريـون أبريـاء . كمـا مارسـوا ضغوطـا كبـيرة علـى الحكومـات المتعاقبة على الجزائر ، وأفلحوا في إجهاض قانون استعمال اللغـة العربيـة في الجزائر الذى أقره البرلمان المنتخب في زمن حكم حزب جبهـة التحريـر الوطني ، والذى قيل أنه حل قبيل انقلاب ١١ يناير ١٩٩٢ م ، بدعـوى أن الوقت غير مناسب ، وأنه ينبغي العمل على ترقيـة العربيـة بشـكل عقلانـي وعلمي . وكانوا وراء توقيف العديد من الصحف العربية في الجزائر كجريـدة (الصـح آفـة) و (الجزائـر اليـوم) وغيرهمـا بدعـوى مسـاندتها للإرهــاب والإسلاميين والتطرف .

ولم تفلح محاولات التقريب بين التيارين ، التى قادهـا بعـض المثقفين الوطنيين ، ذلك أن التيار التغريبي يبدى في كل مـرة تطرفًـا وتصلبًـا حيـال كل ما يتعلق بمظاهر الشخصية الوطنية الجزائريـة ، سيما بعديهمـا العربـي والإسلامي ، ومن مظاهر هذا الفشل القطيعة الحاصلة بين النتاج الثقافي لكلا التيارين ، وإن كان المثقفون بالعربيـة يبـدون انفتاحًـا أكـبر علـى مـا يكتـب بالفرنسية حتى لغتهم الأصلية ، فلغة ثقافتهم هي أيضًا لغة تخاطبهم اليومي في العمل والشارع والبيت [٦].

وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن أنصار الاتجاه الفرنسي ، ويطلـق على هؤلاء (حزب فرنسا) - الذيـن يـرون أن روابـط الجزائـر بفرنسـا هـي روابط تاريخية ، وأن المجتمع الجزائرى أقرب مـا يكـون إلى فرنسـا نتيجـة

لفترة الاحتلال الفرنسى الطويلة للجزائر والتى دامت ١٣٢ سنة وهم فضلاً عن اختراقهم فإنهم أخترقوا المواقع الحساسة فى مؤسسات الدولة ، وجبهة الإنقاذ ذاتها وقاموا بتقديم معلومات خاطئة لقادة الجبهة أدت إلى تورطها فى مواجهة غير محسوبة العواقب مع السلطة السياسية الجزائرية [٧].

والواقع أن حزب فرنسا التغريبى اللائكى (أى العلمانى) ، يتمتع بقوة ينبغى عدم الاستهانة بها ، وأنه يخوض الآن معركة مصيرية ، التى هى بالنسبة لرموزه معركة حياة أو موت .

وفى الحقيقة إن حزب فرنسا يؤسس وجوده ، ويغرس جذوره فى البنية الأساسية للدولة الجزائرية ، منذ أواخر سنوات الثورة ، وبداية عهد الاستقلال ، فحين لاح أن الاستقلال قادم لا محالة ، قامت فرنسا بتسريح الضباط الجزائريين العاملين فى جيشها ، وهؤلاء ضموا لاحقًا إلى جبهة التحرير والجيش وصاروا قوة بارعة ومتماسكة ، فى الوقت ذاته فإن السلطة الفرنسية سلمت جهاز الإدارة إلى حوالى ثلاثة آلاف من الإطارات التى تربت على يدها ، وهؤلاء تخرجوا من مدرسة الإدارة العليا التى أسستها والتى لعبت لاحقا دورًا مؤثرًا فى مجمل الحياة الجزائرية ، إذ صار منها الوزراء والسفراء ورؤساء أجهزة الدولة طيلة العقود الماضية .

وحين فعلت فرنسا ذلك فإنها زرعت فى الوقت ذاته خليتين مواليتين لها ، فى الجيش والإدارة ، الأولى قوام الحياة العسكرية والسياسية والثانية قوام الحياة المدنية . وفى الوقت ذاته ظلت المدرسة العليا للإدارة تؤدى دورها فى تزويد مختلف المؤسسات المدنية بعناصرها الرئيسية ، وظل الالتحاق بها يكاد يكون محصورًا فى طبقة بذاتها ، هى التى تدين بالولاء لفرنسا ثقافيًا وحضاريًا وسياسيًا .

وبمضى الوقت ، أصبحت نخبة المجتمع المتحكمة فى جهاز الدولة ، ومواقع قيادة أجهزة الإدارة ، وشكل هؤلاء قوى ضغط ، لها تأثيرها الفعال فى القرار السياسى ، وفى توجيه الرأى العام ، وأطلقوا على أنفسهم أوصافًا مثل منظمات " المجتمع المدنى " والقوى " الحية " فى المجتمع وهؤلاء هم الذين عطلوا التعريب فى الأجهزة الحكومية ، وأغلقوا أبواب الوظائف فى وجوه دارسى اللغة العربية ، وخلقوا انطباعًا فى المجتمع مؤداه، أن صاحب اللسان العربى لا مستقبل له ، بينما صاحب اللسان الفرنسى مفتوحة له كل الأبواب ، هؤلاء هم أيضًا الذين يقودون الآن تيار " الاستئصال " فى القطاع المدنى ويعتبرون أن بقاءهم واستمرارهم مرهون بالقضاء على التيار العربى والإسلامى فى الجزائر[٨].

ولعل هذا ما يريد أن يوضحه زعيم حزب التجديد الجزائرى فى قوله: " إن فى الجزائر قوى معينة ، لها غطاء سياسى عام ، ولكن مضمونها يهدف إلى تغيير الانتماء الحضارى للجزائر ، وهذه القوى المناهضة لعروبة الجزائر ، تريد أن تدفع بالجزائر إلى اتجاه (غربى لاتينى) فى حين أنه ليس من حق أحد أن يشكك فى انتماء الجزائر للعالم العربى والإسلامى ، وليس من حق أى جيل أو أى حزب أن يعيد النظر فى هذا الانتماء ، لأنه يشكل محصلة تاريخية ، لا يمكن أن تعيد النظر فيها كل يوم . ولذلك فإنه ، كما يقول : لا بد من حسم هذه المسألة بأن نضع فى الدستور ثوابت لا يمكن لأى إنسان أن يغيرها كلما رأى ذلك ، حتى ولو أدى الأمر إلى إجراء استفتاء عام حول هوية الجزائر ، عربية أو إسلامية ، وهل نريد البقاء فى المحيط الإسلامى العربى ، أم نريد الانضمام إلى أوروبا ، على غرار المثال (التركى) وهى أمور يستطيع الاستفتاء العام حسمها " [٩].

إذن فالصراع الدائر فى الجزائر اليوم من حيث الجوهر والمضمون هو صراع هوية ضد المسخ والاغتراب ، ففى الجزائر خصوصًا والمغرب العربى عمومًا ، الإسلام ليس دينًا وعقيدة فحسب ، إنما هو بالأساس هوية وانتماء " شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب " هكذا عرف ابن باديس الشعب الجزائرى ، فى مطلع هذا القرن ، عندما كانت الأيديولوجيات الأخرى ، تنكر وجود هذا الشعب ، وتقول : إنه شعب فى طريق التكوين أى أنه لا يزال فى طور المشروع . وأن هذا المشروع الذى هو الشعب الجزائرى يتكون من عدة مكونات وعناصر هى على التوالى : البربر وهم ينقسمون إلى عدة فصائل غير متجانسة ، والعرب وهم أيضًا مجموعة من القبائل غير المتحابة بل المتنافرة ، وأخلاط أخرى من اليهود والزنوج ، والحرطانيين سكان الصحراء ، وفى الشمال توجد عناصر سكانية مختلفة لعل أهمها المالطيين ، والكورسيكيين ، والفرنسيين الكولون ، والسردانيين، والطليان ، وغيرهم كثير . ولقد عدد بعضهم هذه الأجناس فبلغت حوالى الثلاثين جنسًا عدًا وحصرًا .

والصراع فى الجزائر اليوم هو صراع التحرر من التبعية الاستدمارية فى أشكالها الجديدة ، وهى مستوياتها المختلفة فالإسلام المناضل اليوم فى الجزائر إسلام شعبى ، لا يجب أن يؤخذ ويفهم فقط فى جانبه الدينى التعبدى ، أنه يجب أن يفهم فى أهم جوانبه التى اكتسبها عبر التاريخ ألا وهو جانبه الجهادى السياسى بدءًا من الأمير عبد القادر ، والحاج أحمد باى وثورة التحرير الوطنية الأخيرة فى نوفمبر ١٩٥٤ م .

ولعله من الطبيعى فى إطار هذا المسار التاريخى لتطور النضال التحررى فى الجزائر أن تواصل هذه المرجعية النضالية الإسلامية مسيرتها النضالية

التحررية بالمعاني والمفاهيم الجديدة للتحرر الاقتصادى والثقافى والسياسى وأن تكون لها رؤاها الأصلية المنطلقة لإقامة مشروعها الحضارى الإنسانى [١٠].

المراجع

١ - الحياة العدد ١١١٦١ .

٢ - الحياة فى حوار مع عبد الحميد الإبراهيمى رئيس الوزراء السابق العدد ١١٣٨٩ الصفحة (٣) السبت ٢٣ أبريل ١٩٩٤ م .

٣ - الحياة العدد ١١١٦١ - سلسلة : الإسلام الجزائرى من عقبة بن نافع إلى عباسى مدنى ل : جورج الراسي الصفحة (١٤) .

٤ - الحياة فى حوار مع عبد الحميد الإبراهيمى رئيس الوزراء السابق العدد ١١٣٨٩ (سبق ذكره) .

٥ - الحياة العدد ١١٣٧٦ - سلسلة : الجزائر فى مهب الريح ل : خوان غويتيسولو .

٦ - الحياة العدد ١١٥٦٤ - السياسة والمسألة الثقافية فى الجزائر - مسؤولية التغريب وأهل الثقافة الفرنسية عما حل بالبلاد .
ل : خليفة قرطى . بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٦ م .

٧ - السياسة الدولية : العدد ١١٣ يوليو الصفحة ١٣٣ الإسلاميون والعنف المسلح فى الجزائر ل : د/ محمد سعد أبو عامود .

٨ - المجلة العدد ٧٧٠ نوفمبر ١٩٩٤ م . مقتطف من حوار مع رئيس حزب النهضة عبد الله جاب الله ل للمجلة الصفحة (٤٠) .

٩ - السياسة الدولية العدد ١١٥ يناير ١٩٩٤ م الصفحة ٧٠ مأزق الجزائر بين العنف والحوار ل : أحمد مهابة.

١٠ - الجزائر حرب الإرهاب ل : د/ محمد الطاهر عدوانى . (لم يطبع) .

١١ - المستقبل العربى العدد ١٩١ يناير ١٩٩٥ م الصفحة ٨٣ سوسيولوجيا الأزمة الراهنة فى الجزائر ل : العياشى عنصر .

ثانيًا : المدخل السياسي وأزمة السلطة

حظى هذا الجانب بقدر كبير من الاهتمام ، مقارنة بالجوانب الأخرى للأزمة الجزائرية حيث ركزت عليه وسائل الإعلام ، خصوصًا المكتوبة ، إضافة إلى مجموعة من المثقفين الذين ساهموا فى النقاش . وفى إطار ذلك أثيرت النقاط التالية :

اغتصاب السلطة واحتكارها من قبل أقلية مسيطرة تتموقع فى أجهزة ومؤسسات الدولة الحزب منذ فترة الاستقلال وحتى اليوم . خنق الحريات الفردية والعامة ومنع المبادرة المبدعة ونفى الاختلاف والتمايز ، وتأكيد أحادية متعسفة فى كل شيء ، أضف إلى ذلك تصلب الجهاز البيروقراطى وفشله فى أداء مهامه كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات وقد أدى كل ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين ، وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع [1] .

لقد قام النظام السياسى الجزائرى على أساس احتكار النخبة العسكرية للسلطة وهى النخبة التى استندت على توليفة من الشرعية الثورية والدستورية الشكلية . وعمدت إلى بناء أجهزة الدولة الفنية والإدارية . واتخذت من جبهة التحرير الوطنى واجهة أيديولوجية وسياسية وطورت جهاز الأمن ومؤسسات العقاب وأدوات القمع ، الذى أدى إلى تركيز شديد فى عناصر القوة السياسية ، عند قمة الهرم السياسى . وقد قبل الجمهور هذا الوضع لفترة من الزمن ، على أساس أن هذا النظام يسعى إلى تحقيق بعض الأهداف القومية ، كالتحرير والوحدة والتنمية والعدالة الاجتماعية . إلا أن النظام قد أخفق فى تحقيق أى من الأهداف المعلنة ، وبالتالى اهتزت شرعيته، وبدا واضحًا أنه لا بد من إحداث التغيير . وفى ظل غياب التقاليد

الخاصة بالممارسة الديمقراطية ، والتي تدور حول إمكانية التغيير باستخدام الوسائل السياسية غير العنيفة ، بالإضافة إلى ضعف المعارضة السياسية نتيجة لفترات القمع الطويلة وعدم قدرتها على تقديم البدائل الممكنة لما هو قائم ، صار العنف هو البديل المتاح ، سواء من جانب الجمهور الساعى لإحداث التغيير ، أو من جانب القابضين على السلطة السياسية فى المجتمع من أجل الحفاظ على الوضع القائم(٢).

ففى مرحلة حكم الرئيس الراحل هوارى بومدين ، قام باخضاع المنظمات الجماهيرية ، وإعادة تنظيمها أو حلها نهائيًا ، مثل الاتحاد العام للعمال الذى أعيد تنظيمه سنة ١٩٦٩ م ، وجمعية القيم الإسلامية التى تم حلها وحظر نشاطها سنة ١٩٧٠ م ، والاتحاد الوطنى لطلبة الجزائر الذى تم حله سنة ١٩٧١ ، وأعيد تنظيمه بعد ذلك . ولجأ بعد سنة ١٩٧٠ م إلى تكريس الشرعية الدستورية للدولة إلى جانب الشرعية الثورية والتاريخية . وصدر فى هذا السياق ، دستور وميثاق سنة ١٩٧٦ م ، وتم اعتقال معظم الرموز الإسلامية التى عارضت الثورة الزراعية والتعديلات التى أتى بها ميثاق ١٩٧٦ م ، ومن تلك الرموز الشيخين محفوظ نحناح وعبد اللطيف سلطانى(٣).

غير أن ملاحظة الأحداث فى الجزائر منذ وفاة بومدين ، وتولى الشاذلى بن جديد مهام الحكم توضح وجود صراع بين أنصار البومدينية وهو الاتجاه الذى عبر عن نفسه فى المؤتمر الاستثنائى لجبهة التحرير الوطنى عام ١٩٨٠م والذى رفع شعار الوفاء والاستمرارية ، وبين الرئيس بن جديد ومجموعته والتى كانت تسعى إلى إحداث تغيير فى المعادلة السياسية والاقتصادية الجزائرية ، وهو ما أسماه الرئيس بن جديد بالمراجعة ، بمعنى

ضرورة تقويم التجربة الجزائرية دون التراجع عن الأهداف والمنطلقات التي تضمنها الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٧٦ م . ولقد حاول الرئيس بن جديد القيام بهذه المراجعة من خلال طرح أفكاره ، في نطاق حزب جبهة التحرير الوطني الوحيد القائم آنذاك . ولكن يبدو أنه واجه مقاومة عنيدة ، وهو ما وضح عند مراجعة الميثاق الوطني عام ١٩٨٦ م ، فقد جاء ميثاق ١٩٨٦ م مطابقًا لميثاق ١٩٧٦ م إلى حد كبير .

إضافة إلى هذه المحاولة ، اتجه بن جديد إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي مست أهم انجازات الرئيس بومدين ، فأدخل أراضي الثورة الزراعية في دوامة من التنظيم وإعادة التنظيم ، الأمر الذي انتهى بإرجاعها إلى أصحابها ، وقام أيضًا بتفكيك الشركات الكبرى في المجال الصناعي بدعوى أنها أصبحت تشكل دولة داخل دولة ، ومن ثم فكان لابد من إعادة هيكلتها في إطار محاربة مراكز القوى الموروثة عن فترة بومدين ، كما قام بإعادة هيكلة جهاز المخابرات ، الذي كان له دور فعال في صنع هيبة الدولة واستتباب الأمن .

وقد عمد بن جديد إلى تقوية موقعه ، وإزاحة المعارضين له تدريجيًا داخل الحزب الحاكم والسلطة والجيش ، إلى أن جاء عام ١٩٨٨ م ، الذي شهد انفجارًا شعبيًا كبيرًا ، نتجت عنه مصادمات عنيفة في الشارع الجزائري ، امتدت إلى العديد من المدن الرئيسية ، وهو ما لم تشهده الجزائر منذ استقلالها عام ١٩٦٢ م . وتختلف الآراء بصدد تقييم هذه الأحداث ، فاتجاه يرى أنها انتفاضة شعبية ، واتجاه آخر يرى أنها من صنع جناح بن جديد ، الذي كان يريد التخلص من جناح آخر في السلطة ، يتركز في

حزب جبهة التحرير الذى أبدى معارضة للتوجهات السياسية لابن جديد ، وهو ما اتضح فى المؤتمر السادس للحزب عام ١٩٨٨ م .

ويلاحظ أن بن جديد لم يعط الإسلاميين وزنًا كبيرًا فى البداية ؛ لأنه كان يرى ومساعدوه أن القوى الديقراطية ذات ثقل أكبر من القوى الإسلامية، وهو الافتراض الذى أثبتت الأحداث عدم صحته ، فبعد السماح بظهور الأحزاب السياسية ، تم إجراء الانتخابات البلدية ، فحصلت جبهة الإنقاذ على ٨٥٣ بلدية من أصل ١٥٤١ بلدية ، وعلى مستوى الولايات حصلت الجبهة على ٤٨ ولاية من أصل ٦٢ ولاية وأكدت وزارة الداخلية الجزائرية ، حصول الإسلاميين على ٦٥٪ من إجمالى الأصوات الصحيحة .

وبالرغم من هذه النتائج ، إلا أن أنصار بن جديد كانوا يرون أن الإسلاميين لن يحققوا انتصارًا كبيرًا فى الانتخابات النيابية ، وهو ما لم يتحقق إذ حصلت جبهة الإنقاذ الإسلامية على أغلبية المقاعد فى الجولة الأولى من الانتخابات النيابية التى جرت فى ديسمبر ١٩٩١ م ، والتى تم إلغاؤها بعد ذلك ، إذ قدم الرئيس بن جديد استقالته ، وتم تشكيل مجلس أعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف ، لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع فى دائرة السلطة السياسية الجزائرية .

وبتولى السيد محمد بوضياف ، رئاسة المجلس الأعلى للدولة فى الجزائر بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع السياسى فى دائرة السلطة الجزائرية ، وهى مرحلة تختلف عن مرحلة بن جديد ، إذ استطاع بن جديد أن يوجه ضربة لمعارضيه فى حزب جبهة التحرير ، وإن كان الثمن الذى دفعه هو منصبه ، وبعد ابتعاد الحزب عن الحكم ، أصبح الصراع بين بوضياف الذى يمثل النقاء والطهارة الثورية ، وبعض القوى الأخرى التى

حققت مكاسب كبيرة في المراحل السابقة ، وهي قوى لا تجمعها مظلة واحدة كما كان الحال في عهد بن جديد ، ولكنها قوى منتشرة في كافة مؤسسات وأجهزة الدولة ، ولقد بدا واضحًا من الخطاب السياسي لبوضياف أنه سيقوم بمواجهتها ، إذ كان يشير دائمًا إلى أن مجلس الرئاسة هو وضع انتقالي نحو نظام ديمقراطي يحتكم إلى الدستور الذى تضعه جمعية تأسيسية منتخبة تلتزم بمبادىء الثورة الجزائرية ، حول وحدة التراب الوطني والتنمية الاقتصادية الشاملة ، في خدمة المواطن ، لا المافيات التي تكونت تحت السطح ، متخذة أردية سياسية ، أو إقليمية ، أو دينية .

والواقع أن قضية الفساد من القضايا التي دخلت دائرة الصراع بقوة بعد إقالة بن جديد خاصة وأن الخبراء في الشئون الجزائرية يرصدون حول ما يثار حول هذه المسألة ، منذ أن أصبحت الجزائر دولة نفطية ، فهناك أسئلة تثار في الشارع الجزائرى حول المبالغ التي دخلت البلاد نتيجة لتصدير النفط ، خاصة وأن الآداء الاقتصادى كان سيئًا بدليل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الجزائر اليوم ، أضف إلى هذا أن كثيرًا من المحللين قد أشاروا إلى الثراء الكبير الذى أصابه عدد من المسئولين في الحكومات السابقة ، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد ، الأمر الذى جعل قضية الفساد والإثراء غير المشروع ، قضية سياسية تلعب دورًا في تركيب التحالفات داخل السلطة من جانب ، وتحتل موقعًا متقدمًا في أولويات محمد بوضياف بنقائه الثورى من جانب آخر [٤].

ويعزى إلى ذلك كون قضايا الفساد والرشوة العناوين البارزة للصحافة الجزائرية في ظل محمد بوضياف ، فالرئيس الأسبق أحمد بن بلة صرح علنًا ومرارًا وتكرارًا ، بأنه يملك وثائق وأدلة تدين رئيس الجمهورية الشاذلي بن

جديد شخصيًا وتثبت عليه تحويله لمبالغ تصل إلى ١٨ مليارًا . وعلى أثر ذلك استدعى الرئيس أحمد بن بلة من طرف القضاء الجزائرى ، وطلب منه تقديم هذه الوثائق ، ولكن لم ينشر شيء عن ذلك الاستدعاء أو المقابلة مع القضاء . كما أن عبد الحميد الإبراهيمي رئيس الوزراء في عهد بن جديد اتهم الآخرين بالرشوة والاختلاس لما يقدر بـ ٢٦ مليار دولار ، وللعلم فإن ديون الجزائر الخارجية تقدر بـ ٢٦ مليار دولار . والغرفة التجارية متهمة بالسماح بتحويل ٢٧ مليار دولار ما بين عامى ١٩٨٨ م - ١٩٩٥ م فى شكل رخص استيراد منحت لمؤسسات خاصة ، أو لأشخاص من أصحاب المشروعات الجديدة . ثم كانت قضية اللواء مصطفى بلوصيف الذى تولى منصب الأمين العام لوزراة الدفاع في عهد بن جديد ، واتهم باختلاس ٢٨ مليون فرنك فرنسي ، و٥ ,٢ مليون دينار جزائرى وهى قضية كانت مثار اهتمام الرأى العام الجزائرى . نظرًا لعلاقة بلوصيف ببن جديد .

هذا عن الفضائح الكبرى أما الفضائح الصغرى والمتوسطة ، فهى بلا إحصاء ، كما كانت وما زالت بلا حساب ولا محاسبة ولم تبرأ منها إلا ذمم قليلة ، هذا فضلاً عن مظاهر التبذير والبذخ وهى كثيرة ومن ذلك إقامة مشاريع لا معنى لها ، مثل المركبات السياحية التى تحولت بعد فترة قصيرة إلى خرابات ، ومشروع رياض الفتح ، ومقام الشهيد ، الذى شكل أكبر مدخل ومخرج لأكبر الرشاوى التى تقاضتها الطبقة الحاكمة ، والتى اختلطت فيها الأوراق ، أوراق المال ، والسياسة ، والجاسوسية ، والتخريب الاقتصادى (٥).

وقد أوضحت التقارير الصحفية أن الرئيس بوضياف كان يعطى هذا الموضوع أهمية كبيرة ، حيث كان يستعد لإقالة مجموعة كبيرة من الموظفين

والمسئولين ، إضافة إلى مجموعة من الأشخاص داخل السلطة وخارجها المتورطين في بعض عمليات الفساد . وقد شهدت السلطة الجزائرية خلافًا بين بوضياف وكل من سيد أحمد غزالى رئيس وزرائه ، وعلى كافى عضو مجلس الرئاسة ، حول أسلوب مواجهة هذا الفساد ، فغزالى كان يرى أن إثارة هذه القضايا هو محاولة لضرب استقرار حكومته ، ومنعها عن تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادى ، أما على كافى فقد كان يدرك خطورة القوى التى سيتوجه إليها بوضياف ، ومن ثم كان يرى ضرورة تأجيل هذه المسألة حتى لا تتعدى الصراعات التي تخوضها الدولة .

ويبدو أن بوضياف لم يكن مقتنعًا بهذه الآراء ، وقرر أن يخوض المعركة على جبهتين ، على الفساد ، وجبهة الإنقاذ . فكانت حياته هى الثمن وكما يقرر الإبراهيمى رئيس الوزراء السابق أن جنرالات حزب فرنسا عمدوا إلى استدعاء المرحوم محمد بوضياف ، وتعيينه رئيسًا لمجلس الرئاسة لأنهم يعيشون مركب نقص ، ولا شرعية تاريخية لهم ، ولأن بوضياف كان بعيدًا عن الجزائر مدة ٢٥ عامًا ، وهى فترة ظنوا أنها كافية لجعله مجرد غطاء يوقع فقط على ما يريدون . فالذين قتلوا بوضياف هم الذين أتوا به إلى الرئاسة ، لأنه رفض أن يسير مثلما يريدون ، ولأنه تحول بسرعة من طربوش إلى رجل صاحب فكر ، أى أنه خرج على إطار جنرالات حزب فرنسا . ولم يختزل مشكلة الجزائر بالبطالة ، بل بدأ بالسياسة ، ومن جهة أخرى طالب بفتح ملفات الرشوة والفساد ، بعدما أصبح التصريح الذى أعلن فيه عن سرقة وإهدار ٢٦ بليون دولار من خلال صفقات القطاع العمومى على مدى عشرين عامًا ، محل إجماع شعبى واسع ، وتحول شعارًا رئيسيًا للناس الذين طالبوا بالتحقيق فيه كمطالبتهم بالخبز اليومى . لذلك تم قتل

بوضياف ، وكذلك رئيس الحكومة السابق قاصدى مرباح ، حيث إن أجهزة الأمن تبرمت منـه ، لأنه كان يملك معلومات كثيرة عن وقائع الفساد والرشوة ، بصفته مسئولاً سابقًا في الاستخبارات العسكرية فضلاً عن أنه كان من أنصار الحوار مع الإسلاميين[٦].

والواقع أن الصراع بين بوضياف ، والقوى التى رآها تمثل الفساد ، كانت نتيجة لصالح الإسلاميين في الأساس ، إذ أن هذه التهم سواء كانت صحيحة أو كاذبة ، قد أفقدت الطبقة السياسية القديمة كلها مصداقيتها أمام الرأى العام ، كما أنها مست بطريقة أو بأخرى نظام الحكم والدولة ، كما أنها كانت مادة هامة للاتجاه الإسلامى ، يستخدمها لتعبئة الجماهير فى صفوفه .

ومع تولى على كافى رئاسة مجلس الدولة وبلعيد عبد السلام رئاسة الوزارة ، بدأت مرحلة جديدة كان من الواضح فيها أن القيادة الجزائرية تولى أهمية كبيرة لضرب وإنهاء جبهة الإنقاذ مع تأجيل الصراعات الأخرى فى نطاق السلطة ، لاعتبار أن ذلك يؤدى لاستعادة هيبة الدولة فى الشارع الجزائرى .

وبالإضافة إلى الاشتباك بين العسكريين ورفقاء السلاح فى نطاق السلطة الجزائرية ، كان هناك صراع بين المدنيين والعسكريين وفى هذا المستوى الثانى من الصراع رجحت الكفة أيضًا لصالح الجيش ، ويرجع ذلك إلى القوى السياسية الجزائرية غير الإسلامية المهمشة فى الساحة السياسية الجزائرية فى ظل سيطرة الحزب الواحد . ورغم كثرة عدد هذا النوع من الأحزاب العلمانية لم تستطيع إثبات وجودها فى الشارع الجزائرى وذلك لحداثة نشأتها من جهة ومن جهة أخرى لم تستطع أن تقيم التحالفات

المناسبة فيما بينها لتخوض الانتخابات النيابية وقد كان واضحًا أن رئيس الوزراء الأسبق أحمد غزالى كان يراهن على هذه القوى ويشجعها لخوض الانتخابات النيابية . ولكن أيا منها لم يستطع أن يقترب من النجاح الذى حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الأمر الذى أدى إلى سقوط التنسيق الهش بين حكومة غزالى وهذه الأحزاب التى سعى بعض قادتها لتقديم أنفسهم كبدلاء لغزالى بعد مرور عام على توليه الوزارة فى فترة بوضياف ، ولقد نتج عن هذا الوضع أن السلطة السياسية فى الجزائر وجدت نفسها دون أية قاعدة جماهيرية تستند إليها ، وهو ما دعى الرئيس بوضياف إلى طرح فكرة إنشاء التجمع الوطنى ، لسد الفراغ السياسى الناتج عن حل جبهة الإنقاذ ، وتجميد حزب جبهة التحرير الوطنى وضعف الأحزاب السياسية العلمانية الذى أدى إلى ضعف موقف السلطة الجزائرية الواضح فى مواجهتها للقوى الإسلامية على المستوى السياسى الأمر الذى جعل خيار العنف هو الخيار المتاح أمام السلطة الجزائرية ، وأكثر من غيره من الخيارات الأخرى فى إدارتها للصراع السياسى مع الإسلاميين وذلك فى ظل تحالفها مع الجيش(٧).

المراجع

١ - المستقبل العربى العدد ١٩١ بتاريخ ١-١٩٩٥ م الصفحة (٨٣) سوسيولوجيا الأزمة الراهنة فى الجزائر لـ: العياشى عنصر .
٢ - كتاب : " جماعات الإسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى " - د. محمد سعد أبو عامود - دار المعارف .
٣ - الوفد : ١٩٩٣/١/٤ م واقع ومستقبل الحركة الإسلامية فى الجزائر لـ إبراهيم البيومى غانم .
٤ - السياسة الدولية العدد ١١٣ يوليو ١٩٩٣ م الصفحة ١٣٣ الإسلاميون والعنف المسلح فى الجزائر لـ : د. محمد سعد أبو عامود .
٥ - كتاب : الجزائر حرب الإرهاب : لـ د. محمد الطاهر عدوانى .
٦ - الحياة العدد ١١٣٨٩ فى ٢٣ أبريل ١٩٩٤ م الصفحة ٣ من حوار مع عبد الحميد الإبراهيمى رئيس الوزراء السابق .
٧ - السياسة الدولية العدد ١١٣ يوليو ١٩٩٣ م الصفحة ١١٦ الإسلاميون والعنف المسلح فى الجزائر لـ : د. محمد سعد أبو عامود + السياسة الدولية ، العدد ٩٥ الصفحة ١٨٦ أبعاد التعبير السياسى والاقتصادى فى الجزائر د. ثناء فؤاد عبد الله .

* الجزائر بين العسكريين والأصوليين بقلم أمين المهدى الطبعة الأولى مارس ١٩٩٢ م الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع .

ثالثًا : المدخل الاقتصادى للظاهرة

فى السبعينات من هذا القرن كانت الجزائر تعتبر من قبل الكثير من الملاحظين ، على مستوى أفريقيا والوطن العربى نموذجًا يحتذى به للخروج من التخلف ، فالجزائر قاطرة عدم الانحياز ، والمتحدثة باسم الدول التقدمية فى العالم النامى . ولئن خرجت منذ مدة قريبة من حرب تحرير مدمرة وعنيفة إلا أنها دخلت وبسرعة فى عملية تنمية سريعة وفعالة . لكن الجزائر التى كانت على أبواب العنصرنة ، تجد نفسها فى الوقت الحالى فى بؤرة العنف السياسى[١].

فى مرحلة هوارى بومدين التى بدأت عام ١٩٦٥ م استفادت الاستيراتيجية التنموية الجزائرية من ظروف مثالية . على المستوى الداخلى انعدام معارضة جدية ، وعلى المستوى الدولى شهدت هذه الفترة تحولات اقتصادية هامة ، ترجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ، مما أدى إلى تدفق حجم كبير من الأموال على الدولة ، هذه الظروف الداخلية والخارجية عمقت نتائج التجربة التنموية المتميزة ، بتصنيع سريع ، وتعليم جماهيرى وخدمة صحية مجانية ، وثورة زراعية .. وعلى الرغم من أن الأمل كان كبيرًا فى أن تحقق الحقبة النفطية دفعة لقوى الإنتاج ، الأمر الذى من شأنه تحسين الأوضاع المعيشية للشعب ، إلا أن النتائج التى تمخضت عنها هذه الحقبة ، كانت مخيبة للآمال .

وفى عام ١٩٧٨ م ، توفى فجأة الرئيس هوارى بومدين تاركًا لخليفته مجتمعًا مجندًا حول شخصية الزعيم ، وحول مهام وطنية واسعة : العمل للجميع ، السكن للجميع ، الصحة للجميع ، التعليم للجميع .. وهى مهام تعتمد كإطار مرجعى لها على قيم مثل المساواة والتنمية ، والتقدم الاجتماعى

والصناعي . قيم تعتبر النـواة المركزيـة الفـاعلة لأيديولوجيـة المرحلـة . لكـن وككل ديكتاتور فإن الفراغ الذى تركه كان من الصعب ملؤه ، بـالرغم مـن زيادة ارتفاع أسعار النفط الذى ضاعف من الموارد المالية ثـلاث مـرات . لكـن التحالف السياسي الجديد ، كان أعجز من أن يستمر فى عملية التنمية التى دشنت في الستينات ، باعتبارها عملية مرهقة ومعقدة، وغير مأمونة العواقب من الناحية الاجتماعية السياسية ، لأنها قد تعيد النظر فى التحالف الحاكم نفسه ، من خـلال إبـراز فئـات اجتماعيـة فاعلـة جديـدة . كعمـال المصـانع والطلبة ، وعمال الأرض .

وتحت تأثير الدخل المالى الكبير ، اختارت هذه النخبة الطريق الأسهل بالنسبة إلى المرحلة ، الاستهلاك ، فقد تحولت من نخبة تنموية إلى ريعية ، ومن نخبة بيروقراطية إلى مرتشية ، وكان تحولاً سريعًا قد حدث تحت تأثير الدخل النفطى الجديد .

لقد كانت مشاريع النخبة الحاكمة لا يحكمهـا منطـق ، مشـاريع تقـرر فى غياب الرقيب الحسيب ، بـل مشـاريع جنونيـة فـى بعـض الأحيـان ، مشاريع يقصد بها الإبهار ، وكثيرًا ما استنزفت ثـروات الشـعب بتكاليفهـا الباهظة والمبالغ فيها ، ولعلهـا كـانت المدخـل الوحيـد للسـرقة والاختـلاس والاغتراف من ثروات الشعب والإثراء السريع .

ولم تلبث القيادات الأصغر فى المدن الكبرى أن انخرطـت فـى مسلسـل الفساد والافساد ، وتجاوبت مع هـذه السياسـات الإجراميـة وسـاندتها عـن وعى أو عن غير وعى ، واستساغت الحصول دون جهد ودون عنـاء بـل دون أية حركة مطالبة نقابية أو سياسـية علـى مكتسبات مثـل التعليـم المجـانى والعلاج المجانى ، وعندما نقول العلاج المجانى فإن تجربـة الجزائـر فريـدة

فى هذا الباب ، الذى استنزفت عبره ثروات ضخمة لم يستفد الشعب سوى بواحد فى المائة منها والباقى ذهب .

. ومن جانب آخر كانت هناك مصانع ومؤسسات على الورق فيها عمال وموظفون وتعتمد لها الميزانيات والاعتمادات المالية التى تجدد كل عام . ووصل الأمر إلى أن بعض المجالس التى لا تصرف مخصصات بلدياتها تحاسب وتتهم بالتقصير ، وقد تقال من مواقعها أما المجالس التى تصرف فتضاف لها ملحقات مالية على سبيل التشجيع ، ولا أحد يسأل أين يصرف المال .. المهم هو الصرف .

وفجأة وبدون سابق إنذار بدأت عملية تصفية كاملة لأحد المفاخر الزائفة للنظام ألا وهى الثورة الزراعية بمكوناتها المختلفة : المزارع التى شملها التأميم ، والأراضى المستصلحة ، والتسيير الذاتى لمزارع الدولة ، التى كان قد تركها المستدمر . فمن هذه المزارع ما أعيد إلى أصحابه وملاكه القدامى من الجزائريين ، ومنها ما تم توزيعه على العمال الزراعيين الذين كانوا يقيمون فيها ويعملون بها منذ فترة زمنية محددة ، ومنها ما سطت عليه النخبة الحاكمة ، وكانت من أغنى وأجود الأراضى الزراعية وأقربها إلى المدن الكبرى . وكان يملكها المحتل السابق مثل مزرعة (الشهيد بوشاوى). ويذكر أن هذه المزرعة كانت أغنى المزارع على الإطلاق . وكانت تحتوى على متحف زراعى خاص بها ، كما كانت مفخرة السياسة الثورية الشعبية التى اتبعها نظام الرئيس ابن بلة فى بداية عهد الاستقلال . وكانت كل الوفود التى تزور الجزائر تقف عندها كأحد منجزات العمل الثورى الشعبى ، وقد أختير لها اسمها الجديد " بوشاوى " لأن هذا المجاهد الشهيد كان عاملاً زراعيًا فقيرًا يعمل بها أيام الاستدمار لقد كان (خماسًا) بها . لكن من

المفارقة أن هذه المزرعة كانت أول ما امتدت إليه يد السطو والنهب ، فقسمت إلى قطع في ما بين الجماعات الحاكمة خصوصًا وهي تقع على مشارف العاصمة وتمت هذه العملية بلا حياء ولا مواربة أمام أعين المجتمع وتحت زمجرته وبرفقة لعناته[٢]!.

وإبتداء من عام ١٩٨٥ م ، أي بعد هذه المرحلة الاستهلاكية التي كانت قصيرة زمنيًا ، بدأت أسعار النفط في الانخفاض، كما بدأ الغرب في الدخول في مرحلة الأزمة ، مما جعل الدخل النفطي عاجزًا عن تلبية المطالب الاجتماعية الجماعية والمرتفعة باستمرار من جراء الزيادة السكانية ومن جراء الآلة الانتاجية المفككة ، التي أصبحت عاجزة حتى عن استقبال عمالة جديدة ، لدرجة أنه بدئ في التفكير جديًا في تسريح العمال .

وبجرة قلم واحدة أنهى العلاج المجاني وألغيت منح العلاج في الخارج للفقراء والمحتاجين ، وألغيت المنح السياحية للشعب ، وتوقفت عملية الاستيراد المحدودة التي كان يتمتع بها المحتاجون لأجهزة طبية أو أدوية خاصة ، أو حتى قطع غيار مفقودة في السوق الوطنية ، وتوقفت عملية توزيع السكن الاجتماعي ، وباعت الدولة أملاكها العقارية من شقق وفيلات فاخرة ، تهافتت عليها الطبقة الحاكمة وتقاسمتها بأسعار رمزية عرفت بتعريفة (الدينار الرمزي) أي ما يعادل وقتها ربع دولار .

نعم بربع دولار اشترى أصحاب النفوذ والسلطان لهم ولأبنائهم فيلات تقدر أسعارها بما لا يقل عن ربع مليون دولار .

وتوقفت المنح الدراسية ، واستيراد الكتب والمجلات والجرائد ، والمعرض الدولي للكتاب ، الذي كان المتنفس الثقافي الوحيد للجزائريين . بل

توقفت حتى عملية نشر الكتاب الوطنى بفعل الأزمة ، وبفعل إعادة هيكلة الشركة الوطنية للكتاب التى أصبحت ثلاث شركات . فماتت الثقافة فى الكتاب مثلما ماتت فى الإنتاج السينمائى والمسرحى ، بعد أن حلت الفرق المسرحية وسرحت ، واشتغل المثلون والفنانون فى التجارة [٣].

أمام هذا الوضع بدأت الدولة البيروقراطية المرتشية ، فى الابتعاد أكثر فأكثر عن المجتمع الذى بدأ هو نفسه يعرف حركات اجتماعية واسعة ومتعددة الأشكال والمضامين ، فالانتفاضات الحضرية بدأت تأخذ مكان الاضطرابات العمالية فى المصانع ، ومنشورات المعارضة الكلاسيكية للمجموعات الصغيرة اتسع صداها عن طريق خطب المساجد ، والنقد الاجتماعى تحول من السياسى تدريجيًا نحو القيمى الأخلاقى .

وتحت وطأة الأزمة الاقتصادية ومضاعفاتها تقول الاحصاءات الرسمية : إن ١٤ مليون جزائرى فى حاجة إلى مساعدة اجتماعية حسب المقاييس الرسمية ، بعد عملية رفع الدعم عن الموارد الأساسية التى قررتها الحكومة ابتداء من شهر أبريل ١٩٩٢ م ، تحت ضغط سياسة صندوق النقد الدولى ، ومن ضمن هؤلاء الملايين الأربعة عشر يوجد أربعة ملايين .ونصف المليون نسمة من دون أدنى دخل ، والإحصاءات الرسمية نفسها تتحدث عن فروق اقتصادية اجتماعية رهيبة يعرفها المجتمع الجزائرى تتراوح بين ١ و ١٢ من حيث مقاييس الاستهلاك الفردى السنوى . وقدر دخل أفقر الفئات بـ ٢٤٢١ دينار جزائرى فى حين يصل دخل أغنى ١٠٪ من الجزائريين إلى ٢٩٠٠٠ دينار جزائرى وتؤكد الأرقام نفسها كذلك أن العشرة فى المئة الأغنى يستهلكون ٣٢٪ من الدخل الوطنى ، فى حين أن ٤٠٪ لم يستهلكوا من الدخل إلا ٦٪ (المعلومات الإحصائية هذه مذكورة ضمن استجواب صحفى

أجرتـه جريـدة Le Quotidien d'Algerie مـع مسـئول فـى الديـوان الوطنـى للإحصاءات ٣١ مارس ١٩٩٣ م) .

كما ضمت إلى هـذه الشـريحة مـن المجتمـع فـى السنوات الأخيرة ، الفئات الوسطى بمجملها ، التى أصبحت فى حاجـة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذى عرفته وضعيتها الاقتصادية - الاجتماعيـة . ففئات مثل المعلمين والأساتذة والأغلبية الساحقة من الموظفين ، يمكن أن نقول عنها : إنهـا فـى حاجـة الآن ، إذا مـا راعينـا وضعهـا الاقتصادى إلى مسـاعدة اجتماعية ، وذلك دائمًـا اعتمـادًا علـى المقـاييس الرسميـة (علـى رأس هـذه المقاييس الدخل الشهرى ، فكل من لا يتجاوز دخله ٧٠٠٠ دينـار جزائـرى شهريًا هو فى حاجة إلى مساعدة اجتماعية) .

وثمة مظهر آخر للأزمة الاقتصادية فـى الجزائـر ، يتمثـل فـى البطالـة الهيكلية الناتجة عـن ارتفـاع معـدلات النمـو السـكانى والتوسـع فـى النظـام التعليمى مقابل ضعف القدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة فى التشغيل .

ففى وزارة العمل والتكوين المهنى والتشغيل الجزائريـة ، يقـول مسـئول شاء عدم ذكر اسمه ، إن الإحصاءات المتوافرة لديه تشير إلى وجود أكـثر مـن مليونـين و٦١ ألـف عـاطل عن العمـل بـين الشباب ٦, ٩١٪ مـن الرجـال و ٤, ٨ مـن النسـاء وتـتراوح أعمـار ٨٥٪ منهـم بـين ١٩ و ٣٠ سـنة ، وعـدد حاملى الشهادات الجامعية العليا بينهم يبلغ حوالى ٧٤ ألف شخص أى ٦٪ والنسبة تتضخم سنويًا مع ازدياد عدد السـكان والخريجـين ، وأنشـئت منـذ فترة وكالة خاصة لتشغيل الشـباب . وتتلقـى الشـركات والمؤسسـات عـروض العمل وتختار المناسب منها من بين الشباب المؤهـل ، ولكـن العمليـة لا تتـم بهذه البساطة ؛ لأن فترة انتظار الحصول على عمـل قـد تسـتغرق سنوات .

وقد وضعت الحكومة برنامجًا لتوظيف الكوادر العليا من حملة الشهادات والأطباء المتخرجين حديثًا ، ولكن هذا البرنامج ليس لديه طاقة استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل [٤].

فبفضل البطالة كما رأينا التى أصبحت تمس فئات اجتماعية جديدة من خرجى الجامعات من أطباء ومهندسين ، هذه الفئات المتعلمة الجديدة بدأت بالالتحاق بالحركات الإسلامية السياسية ، فمن ضمن المجموعة المسلحة والمنتمية إلى الحركة الإسلامية ، التى اقتحمت ثكنة عسكرية فى - قمار - الجنوب الجزائرى - هناك طبيب عاطل ، وهى أول عملية عسكرية كبيرة قام بها هذا التيار الإسلامى المسلح ضد الجيش .

لكن هذه الفئة لا يمكن قياسها فقط من خلال الاستبعاد من العملية الإنتاجية ، بل كذلك من خلال الاستبعاد من العملية الاستهلاكية كذلك ، فى مجتمع يتميز بسيطرة فئات السن الصغرى (جزائرى من اثنين عمره أقل من عشرين سنة وجزائرى من أربعة فى سن الدراسة) . هذا الجزائرى أصبح يفضل السكن فى المدينة (كل جزائرى من اثنين يسكن المدينة فى سنة ١٩٨٧ م) ، فالنظام المدرسى يتسرب منه سنويًا مئات الآلاف من التلاميذ ليقوموا بتوسيع قاعدة البطالين خاصة فى المدن الكبرى المكتظة .

لقد استطاعت الأحزاب السياسية الإسلامية ، وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أن تكون المعبر الرئيسى عن هذه الفئة الواسعة من المجتمع ، مانحة إياها الخطاب الدينى القيمى المعروف ، فهذه الفئة إذ تتكون سوسيولوجيا من كل المبعدين عن العملية الإنتاجية والاستهلاكية وتعتمد أساسًا على تجارة (الترابندو) أى الاقتصاد الموازى ، الأمر الذى أوجد قطاعًا ماليًا غير رسمى إلى جانب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فى

المجتمع ، وخطورة وجود هذا القطاع تتمثل فـي عـدم إمكانيـة التحكـم فـي نشاطاته وضبطها وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الوطني[٥].

وهكذا بدأت حياة التشرد تنتشر تدريجيًا في أوساط الشـباب ، وأدمـن الفتيـان والفتيـات تعـاطي المخـدرات وترويجهـا ، كمـا أقبلـوا علـى امتهـان الدعارة داخل البلاد وخارجها خصوصًا في فرنسا ، وحتى في بعض البلدان العربية ، وأقبل الجميع علـى تجـارة الشـنطة وعلـى التهريـب ، وتشـكلت عصابات لسرقة السيارات والسطو عليهـا مـن أوروبـا وبيعهـا وتسـويقها فـي الجزائر ، وفي الدول الأفريقية عبر الصحراء الكبرى .

انتشرت ظاهرة الشباب المتسكع الـذى يسـتند إلى الجـدران ، ويتجمـع على نواصي الطرقات ، طوال الليل والنهار ، لأن بيوت ذويه لا يوجد فيهـا متسع لهم ، وحيث يتناوب في النوم مع أخوة لهم ، وهؤلاء هم الذين عرفوا فيما بعد تحت اسم (الحيطيست) أى الذين يستندون الحائط . وبدأت فـي أوساط الشباب هجرة لم يسبق لها مثيل وفي كل الاتجاهات . كـانت عمليـة هروب كبيرة ، وكـانت كـل السـفارات خاصـة الأوروبيـة والأمريكيـة غاصـة بطوابير الشباب التي لا أول لها ولا آخر . وسرعان ما أنشئت للهجرة سـوق دولية في الجزائر وخاصـة باتجـاه اسـتراليا ، اسـتهدفت البنـات بالدرجـة الأولى والجامعيات بالأساس ، وحملت تلك العملية التـي كـانت تنطلـق مـن مرسيليا اسم (بواخر الأمل) [٦] .

ولا تقل أزمة السكن فـي الجزائـر عـن أزمـة التشـغيل ، ولـو أنـه مـن المعروف أن مشكل السكن ، وخاصة منه السكن الحضرى ، مشكل تواجهـه مختلف دول العالم بدرجات متقاربة الحدة .

إن قضية السكن موضوع اقتصادى واجتماعى فى نفس الوقت ، لأنه بقدر ما يمثل جانب إسناد العمل الاقتصادى ، عن طريق ضمان الاستقرار للعمال لتكون إنتاجيتهم أعلى ، فإنه يمثل وجها حضاريًا للمجتمع ، بما يتولد عنه من حياة عمرانية تعكس فى آن واحد مستوى تطور المجتمع وثقافته . وعليه فإن قضية السكن من أعظم القضايا تعقيدًا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتبين دراسة أعدتها الأمم المتحدة عن الجزائر ، ضمن برنامجًا للتنمية إن عجز العرض فى السكن ظاهرة قديمة ، ولكنها تفاقمت مع النمو الديموغرافى السريع ، بحيث إنه إذا كان هذا العجز سنة ١٩٦٦ م يقدر بـ ٣٠٠٠٠٠ سكن (٢٨٠٠٠٠, ٢ أسرة = ٩٨٠٠٠٠, ١ سكن) فإنه تضاعف بعد عشرين سنة ليبلغ عام ١٩٨٧ م رقم ١٥٢٥٢٦٨ مسكنًا، وكان عدد السكنات المتاحة هذه السنة هو ٩٨٨٩٢٣, ٢ مسكنا، وحسب هذه الدراسة فإن تفاقم الاختلال يرجع طبيعيًا إلى أن معدل النمو السنوى للسكن ، خلال هذه الفترة كان ٢٪ فقط ، وأقل من متوسط النمو الديموغرافى المذكور أعلاه والذى كان معدله السنوى ٣٪ .

فالملاحظة الجديرة بالاهتمام هى أن تطور البناء ، لا يوحى بأن أزمة السكن تتجه نحو الانفراج ، وبالتأكيد فإن معدل شغل المسكن الواحد الذى قدمه السيد عبد الحميد الإبراهيمى عن سنة ١٩٦٦ م وهو ١, ٦ شخص وعن سنة ١٩٧٧ م وهو ١, ٧ شخص ، يكون فى تقديرنا سنة ١٩٩١ م أعلى من ٨ أشخاص فى المسكن الواحد ، وهو من أعلى المعدلات فى العالم ويعبر عن حالة اجتماعية متفجرة (٧).

وقد وصلت حالة التذمر إلى عنفوانها حتى قال البعض : إنهم يفعلون كل شيء لأجل دفع الناس إلى الثورة ، وتدمير كل شيء ولكن الناس لا يحركون ساكنًا كأنما لا حياة لمن تنادى .. فجأة وبدون مقدمات ولا حتى ارهاصات انفجرت فى ٥ أكتوبر ١٩٨٨ م كل الأوضاع .. وما تلاها من أحداث دامية وعمليات إرهابية ما زال الشعب الجزائرى يئن تحت وطأتها إلى يومنا هذا .

المراجع

١ - المستقبل العربى : العدد ١٨٣ بتاريخ ٥-١٩٩٤ م الصفحة ١٩ الجزائر فى البحث عن كتلة اجتماعية جديدة لـ : أ. على الكنز و أ. عبد الناصر جابى .

٢- حرب الإرهاب لـ: د. محمد الطاهر عدوانى . (سبق ذكره) .

٣ - الجزائر حرب الإرهاب لـ: د. محمد الطاهر عدوانى .

٤ - مجلة الصياد العدد ٢٥٣٠ / عام ١٩٩٣ م .

٥ - مجلة المستقبل العربي : العدد ١٨٣ فى ٥-١٩٩٤ م الصفحة ١٩ (سبق ذكره) + كتاب جماعات الإسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى د. محمد سعد أبو عامود - دار المعارف .

٦ - الجزائر حرب الإرهاب لـ: د. محمد الطاهر عدوانى .

٧ - كتاب الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية الصفحة ٣٤ لـ : د. محمد بلقاسم حسن بهلول - مطبعة دحلب الجزائر . الطبعة الأولى مارس ١٩٩٢ م الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع الصفحة ٣١ .

الفصل الثانى

أطراف العنف السياسي في الجزائر

الفصل الثانى

أطراف العنف السياسى فى الجزائر

أولاً : النظام الجزائرى

أجد نفسى فى هذا الصدد ، مدفوعًا لأذكر واقعة تاريخية ليست وحيدة فى تاريخ الحركة الوطنية فى الجزائر ، ولكنها مهمة ، لأنها تبين حقيقة النظام الجزائرى ، الذى أسس نموذجه الأول فى الأيام الأخيرة من الثورة الجزائرية ، واستمر على منواله إلى أيامنا العصيبة هذه .

عبان رمضان ، تربت أجيال من الجزائريين على اعتباره بطلاً من أبطال ملحمة التحرير الوطنى ، تولى قيادة جبهة التحرير فى بداياتها ، فأخرجها من الفوضى إلى الانتظام ، وأعطاها ملامحها السياسية ، وكان منظم أحد مؤتمراتها التاريخية ، وهو مؤتمر وادى الصومام الذى انعقد عام ١٩٥٦ م ، وكان بمثابة نقطة التحول فى حرب التحرير .

الرواية الرسمية لتاريخ الثورة قالت على الدوام أنه استشهد عام ١٩٥٧م وهو يقاتل دورية فى الجيش الفرنسى .

الحقيقة بطبيعة الحال كانت غير ذلك ، فإن قصة مقتله تختلف عما زعم وروى تمامًا وبشكل كامل ، ذلك أنه لم يسقط في ساحة الحرب بل تمت تصفيته على أيدى بعض من رفاقه ، فقد استدرج إلى المغرب من قبل كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ، وكلاهما آنذاك من أقوى المسيطرين على مقدرات الثورة الجزائرية فى الخارج ، وقتلاه خنقًا .

وقد ظل الأمر سرًا بطبيعة الحال بالنسبة للسواد الأعظم من الناس ، وذلك بالرغم من أن كريم بلقاسم نشر مذكراته بعد ذلك ، وتحدث عن هذه الواقعة بإسهاب ، زاعمًا أن بوصوف هو الذى تولى خنق عبان رمضان بيديه ، كما وصفه وهو يخرج من (غرفة الجريمة) مرتجفًا ووميض الموت يلتمع في عينيه ، لكن بلقاسم كان عند نشر مذكراته ، قد انشق والتحق بالمعارضة وأصبح يقدم على أنه (خائن للثورة). فمن يصدق كلام الخونة ومزاعمهم الحاقدة ، وهكذا أسدل الستار من جديد على الواقعة المذكورة .

هذه الواقعة لم تكن فريدة من نوعها فى تاريخ الثورة الجزائرية ، الذى كان حافلاً بصراع الأشقاء ، والاغتيالات والتصفيات الجسدية ، ومظاهر النزاع على النفوذ ، التى عادة ما حسمت تحت جنح الظلام ، بالمدى والسكاكين والمكائد ، والكمائن وبكيل التهم ، بعيدًا عن أى سجال سياسى مفتوح أو علنى .

لكن الحادثة المذكورة تبقى مع ذلك ذات دلالة خاصة ، فهى تعتبر علاقة (تأسيس) فى هذا الصدد ، إن على صعيد السلوك السياسى ، وأسلوب بت الخلافات ، وإن على صعيد الخلل الذى طرأ على موازين القوى فى الثورة الجزائرية بين الداخل والخارج .

فما كان يعيبه خصوم عبان رمضان عليه ، أن الرجل كان علـى درجـة كبيرة من القوة السياسية ، بحيث أصبح منافسًا خطيرًا لهم ، وأنه كان مـن دعاة غلبة الداخل على الخارج ، وتبعية هذا لذاك .

وهكذا فإن حادثة اغتيال عبان رمضـان ، هـى أول عمـل انقلابـى ، أو على الأقل من بين أولى الأعمال الانقلابية ، وأبرزها التى قام بها مـا أصبح يعرف بـ (مجموعة وجدة) المدينة المغربية المحاذية للحدود الجزائريـة ، وهى المجموعـة التـى استحوذت فيمـا بعـد علـى قيـادة الثـورة ، ثـم علـى السلطة، واستمرت فيهـا بعـد ذلـك بهـذه الطريقـة أو تلـك ، حتـى أيامنـا العصيبة هذه[1] .

ومن هنا يتفق المتابعون للشئون الجزائرية علـى أن الجيـش هـو الـذى حكم الدولة الجزائرية ، منذ اللحظات الأولى للاستقلال ، فـإن صيغـة هـذا الحـكم وطريقـة تقنين نفوذ المؤسسة العسـكرية ، اختلـف مـن مرحلـة إلـى أخرى .

فمنذ استقرت هياكل الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية ، وشكلت وزارة للتسلح والاتصالات العامة ، وعين عبد الحفيظ بوصوف على رأسـها أخـذت المؤسسة العسكريةمنحى مستقلاً عن القيادة السياسية ، فبالإضافة إلى مهمة شراء الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر ، ووضـع هيـاكل لإصلاحهـا وصيانتهـا كان من مهام وزارة التسليح تنظيم جهاز استخبارات للثورة الجزائريـة . مـن هذا الموقع لعـب بوصـوف دورًا حاسـمًا فـى تحديـد المسـار الـذى اتخذتـه الأحداث بعد ذلك . فهو الذى أشرف علـى تأسـيس أول هيئـة للأركـان قـد لعب دورًا فى تعيينـه مثلـه مسـاعدًا للعقيـد لطفـى قـائد الناحيـة العسـكرية الثانية (وهران) . وكان جهاز أمن بوصوف نواة الاستخبارات العسكرية فى

الجزائر المستقلة ، حيث ألتحق عدد كبير من عناصر ومسئولى هذا الجهاز به وفى مقدمتهم قاصدى مرباح ويزيد زرهونى ، ولا بد من الإشارة إلى أنه لم يكن للاستخبارات العسكرية دور يذكر فى عهد ابن بيلا إذ اعتمد على مكتب الأمن والأبحاث ، إلى جانب الميليشيات التى كان يديرها محمد قنز. وعلى الرغم من أن ابن بيلا حسم صراعه مع قادة الثورة الآخرين ومع الحكومة المؤقتة ، بفضل هيئة أركان جيش التحرير ، فإنه سرعان ما حاول الانفراد بالحكم بعيدًا عن العسكريين ، الأمر الذى دفع هوارى بومدين ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع إلى القيام بانقلاب ١٩ جوان ١٩٦٥م بتأييد جميع القادة والمسئولين العسكريين .

وفى عهد الرئيس بومدين استكملت الاستخبارات العسكرية هياكلها وعين على رأسها قاصدى مرباح ، وأخذت تلعب دورًا متزايدًا فى جميع الميادين حتى أصبحت واسعة النفوذ ، وإحدى الأدوات الرئيسية التى سمحت لبومدين بالانفراد بالحكم باسم المؤسسة العسكرية ولكن تدريجيًا ، من دون شركائه العسكريين الذين التأموا معه فى البداية فى مجلس الثورة الذى ضم ستة وعشرين شخصًا ، ولكن لم يبق منهم حين وفاة بومدين إلا سبعة .

وإلى جانب الاستخبارات العسكرية ، كان مركز القرار داخل الجيش موزعًا بين رئاسة الأركان ، وكان على رأسها الطاهر الزبيرى ، ووزارة الدفاع التى احتفظ بها بومدين ، ولكنه عين العقيد عبد القادر شابو أمينًا عامًا لها بشكل توزع معه موقع النفوذ داخل الجيش بين وزارة الدفاع حيث ازداد دور العقيد شابو أهمية بين الاستخبارات العسكرية ، الأمر الذى سمح لبومدين بالحد من نفوذ قادة النواحى العسكرية فى الميدان السياسى

والتقليص التدريجي لدور مجلس الثورة ، مع أن هذا المجلس ظل يشكل صيغة يعبر بها القادة العسكريون عن آرائهم بالقرارات السياسية المتخذة ، حيث كان عدد منهم قادة نواح عسكرية ، أمثال العقيد عبد الغني ، والعقيد محمد صالح يحياوي ، والعقيد عبد الله بلهوشات والعقيد أحمد بن شريف قائد الدرك الوطني .

وللحد من نفوذ قادة النواحي العسكرية ، دفع بومدين مجموعة من الضباط الشباب للعمل كنواب لقادة النواحي ، وشيئا فشيئًا تفرد بومدين بالقرار السياسي وقل نقاش أعضاء مجلس الثورة له ، وأما مراكز النفوذ داخل الجيش ، الأمانة العامة لوزارة الدفاع والاستخبارات العسكرية ، فكانا مجرد أداة إدارية لتنفيذ ما يريد أو اقتصر هامش تأثيرها على الطريقة التي تقدم بها المعلومات والاقتراحات لبومدين والطريقة التي تنفذ بها قرارته.

وحين استلم الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية ، لم يكن القادة العسكريون شركاء له في رحلة الوصول إلى الرئاسة ، وإن لعب بعضهم دورًا في مسألة حسم اختيار الخليفة ، وبالأخص قاصدى مرباح رئيس الاستخبارات العسكرية وعبد الله بلهوشات . ولكن مع عهد الشاذلي بن جديد بدأت تظهر مراكز نفوذ في الجيش ، بعض كبار ضباط جيش التحرير من قادة النواحي العسكرية مثل بلهوشات ومحمد عطايليه وذلك قبل أن يتكون مركز نفوذ جديد حول العميد مصطفى بلوصيف الذى عين عام ١٩٨٠ أمينًا عامًا لوزارة الدفاع ، واستمر في هذا المنصب إلى عام ١٩٨٤ حيث رقى إلى رتبة لواء ، وهو أول ضابط جزائرى يحمل هذه الرتبة وعين بلوصيف في عام ١٩٨٤ م رئيسًا لهيئة الأركان وأصبح بذلك القائد الفعلي

والوحدى للجيش الجزائرى ، وصاحب النفوذ الأقـوى والتـأثير الأكـبر علـى الساحة السياسية مستفيدًا من ثقة الرئيس بن جديـد بـه وقربـه منـه، ولكـن تضخم نفوذ بلوصيف أثار تذمرًا فى محيط الرئيس الذى بدأ يشعر بأنه أصبح مهمشًا ، وبأن بلوصيف فى طريقه للاستيلاء على الحكم كليًّا ، فتم إسـقاطه بسهولة فاجأت الجميع .

ولم يؤدى إسقاط بلوصيف إلى تعزيز المحيط السياسى حول الرئيس بن جديد فقط بل أدى كذلك إلى تقليـص مهـم فـى الـدور السياسـى للجيـش ، الأمر الذى سمح لأول مرة فى تاريخ الجزائر المستقلة ، بأن يزيد دور ونفـوذ المدنيين على دور المؤسسة العسكرية ، التى افتقدت وجود قيادة حقيقية ، خصوصًا وأن الرئيس بن جديـد وبحكـم شـخصيته وطريقـة ممارسته للحكـم ابتعد كليًّا عن الجيش ، ولم يعد يمثله كما كان الأمـر مـع بومديـن ، الـذى ظل الجيش ركيزة نظامه الأساسية وجاءت أحداث أكتوبـر ١٩٨٨ م الداميـة لتكشف هشاشة الأمن الوطنى وعجزه عن مواجهة الموقف الطـارىء وأعمـال الشغب والتمرد فى الشارع فاضطر الرئيس بن جديد إلى الاسـتعانة بـالجيش وإنزاله إلى الشارع ، لضبط الأمن وحماية النظام ، وبهذه الطريقـة كـان مـن الطبيعى أن يستعيد الجيـش نفـوذه وأن يعـود إلـى واقـع تـأثيره مـن البـاب العريض ، الذى لا يستطيع أحد أن يغلقه فى وجهه .

وفى أحداث أكتوبر عين الرئيس بن جديد قيادة عسـكرية لإدارة حالـة الطوارئ وبعد تجاوز أحداث أكتوبر ، دخل النظـام الجزائـرى فـى مخـاض جديد ، نتج عنه تغيير واسع فى طبيعة القيـادة العسكرية ، وضمـن عمليـة الفرز الجديدة برز خالد نزار إذ عيـن عـام ١٩٨٩ م رئيسًـا لهيئـة الأركـان .

وأصبح منذ ذلك الوقت المحاور الأول للرئيس بن جديد باسم الجيش وظهرت حوله مجموعة منسجمة من كبار الضباط .

وشهد عام ١٩٨٩ أكبر تغييرات عرفها الجيش منذ تأسيسه ، فقد تم سحبه من حزب جبهة التحرير الوطني ، الذى كان جزءًا منها بشكل عضوى ، ومن هذه التغييرات خروج عدد كبير من ضباط جيش التحرير من المؤسسة العسكرية إما باستقالات كما فعل الأمين زوال أثر خلافه مع خالد نزار ، أو بحكم الإحالة على التقاعد .

وكان من شأن ذلك تسهيل الطريق أمام خالد نزار ليصبح القائد الرئيسي للجيش ، وسمح أيضًا لجيل من الضباط الذين تكونوا تكوينًا عسكريًا أكاديميًا بالظهور إلى الساحة . وأدى ذلك أيضًا إلى بروز مجموعة من الضباط الذين تكونوا وعملوا فى الجيش الفرنسى ، قبل أن يلتحقوا بقوات جبهة التحرير أثناء الثورة ، وكانت تربط بين هؤلاء الضباط علاقة صداقة قديمة عززت تآلفهم مع بعضهم البعض ، ولكن قيادة خالد نزار لم تكن متفردة ، فمعه بدأ الحديث عن القيادة العسكرية كمجموعة تتنافس فيما بينها قبل اتخاذ أى موقف إزاء الوضع السياسى ، ولأول مرة أصبح رئيس الجمهورية يتلقى ملاحظات وآراء مواقف القيادة العسكرية ، ينقلها إليه خالد نزار بشكل مباشر[٢].

وإثر الانتخابات البلدية وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بها ، اجتمعت القيادة العسكرية لتناقش السياسة التى تنتهجها الحكومة ، وكانت فى نظرها سياسة انتحارية تؤدى إلى انهيار النظام ، ولأول مرة جرى التفكير فى القيام بانقلاب ما لم يقم الرئيس بن جديد بإيقاف هذه السياسة ،

خصوصًا وأن الحكومة كانت تريد تنظيم انتخابات تشريعية مباشرة بعد الانتخابات البلدية .

وجاء العصيان المدنى الذى دعا إليه قادة جبهة الإنقاذ فى يونيو ١٩٩٠م ليعطى القيادة العسكرية فرصة المطالبة بإقالة حمروش ، وكانت إقالة حمروش أول عملية ليلى ذراع تقوم بها القيادة العسكرية إزاء الرئيس بن جديد وقد فازت بها .

وبعد الدور الأول من الانتخابات التشريعية ، اجتمعت القيادة العسكرية من جديد ووجهت طلبًا جديدًا للرئيس بن جديد بإلغاء هذه الانتخابات وتعليق المسار الانتخابى إلى أجل غير مسمى . وبعد استقالة الرئيس بن جديد وجدت القيادة العسكرية نفسها وحيدة فى قلب الساحة السياسية المتوترة بعد إلغاء الانتخابات وحل جبهة الإنقاذ واعتقال قياداتها وأعضائها وأنصارها . ومع هذا العهد اتسع دور خالد نزار خصوصًا بعدما أصبح منذ يوليو ١٩٩٠ م وزيرًا للدفاع ، وبهذه الصفة دخل المجلس الأعلى للدولة ليصبح قائدًا للجيش وممثله فى القيادة السياسية للبلاد .

فعند تحليل المسيرة الانتخابية ، نجد أن السلطة قطعت اتصالاتها مع محاوريها الحقيقيين وأججت نيران العنف التى أخذت فى الانتشار يومًا بعد يوم ، وحاولت أن تحاور مؤيديها وأن توحد صفوفها من دون أن تأخذ فى اعتبارها رأى الجماهير المؤيدة للإسلاميين فى ذلك الوقت ، وانغلقت على نفسها من خلال الرؤية السياسية الأحادية التى تقسم البلاد إلى واحد من اثنين ، حزب غالبية لا يتمتع بوجود شرعى من ناحية ، ومن ناحية أخرى الهيكل الشرعى المصطنع الفاقد لأى قاعدة حقيقية . ولم يكن استدعاء محمد بوضياف سوى الطريق الوحيد للحفاظ على شرعية الإرث

التاريخي للثورة، ومحاولة أخيرة لنشر غطاء من الشرف على عقود ثلاثة من الفساد والرشوة ، لذلك فإن عودته الضبابية أحيت الآمال بين الجماهير التي فقدت كل ثقتها في جبهة التحرير وأفزعها فوز جبهة الإنقاذ ، إلا أن المجلس الأعلى للدولة برئاسة بوضياف ولد ملطخًا بأخطائه الأولى التي حملها معه من أصوله المنتمية إلى جبهة التحرير .

وكما وصفه في ما بعد الكاتب والمحامي أمام المحكمة العليا الجزائرية والمدافع المعروف عن حقوق الإنسان " علي يحيى عبد النور " عندما تساءل في ما نشره في صحيفة - لوموند - (بأي حق أن تتولى الحكم أقلية مولودة في أحضان نظام فاشل وتدعمها أقلية تصف نفسها بأنها ديمقراطية على رغم فشلها في الانتخابات العامة ! كيف يمكن لهذه الأقلية أن تفرض نفسها على الغالبية الجزائرية الرافضة لها ؟

فالديمقراطية ليست تعبيرًا خاصًا بالأقلية التي تحاول احتلال الفراغ السياسي على رغم الرفض القاطع لها من جانب الجماهير في صناديق الانتخابات) .

عندما تولى بوضياف الرئاسة كان يهدف إلى إنقاذ الجزائر من الهوة التي سقطت فيها ، إلا أن الذين حملوه إلى مقعد الرئاسة على أكتافهم كانوا يهدفون إلى إنقاذ النظام المسئول عن الكارثة ، فالحرب الأهلية كانت قد بدأت وتواجه الجانبان ولا زالا في صراع مفتوح . وهو لم يكن ينتمي إلى أي من الطرفين إلا أن سياسته الهادفة إلى النضال ضد التطرف الإسلامي والمافيا السياسية الرأسمالية ، في وقت واحد ، كان محكومًا عليها بالفشل ، وعلى الرغم أن بوضياف كان يمثل السلطة الشرعية - علينا أن نتذكر أنها شرعية مشكوك فيها ، لأن السلطة الحقيقية لا تزال تتمثل في الجيش ،

وكان هامش مناوراته ضيقا إلى حد كبير ، وعندما وجه جهوده نحو تنظيف الحياة العامة ، لا شك أن الكثيرين من تابعيه الذين خشوا علـى امتيـازاتهم قرروا التخلص منه ، فعملية الاغتيـال كـانت تحمـل بصمـات بعـض أركـان السلطة ومخابراتها الرهيبة [٣] .

إن اغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة ، وإحلال على كافى محله لـم يغير العناصر الأساسية فى المسيرة السياسـية بـل زادهـا خطـورة ، وبتوحـد القيادة العسكرية والسياسية فى شخص الرئيـس الأميـن زروال ، تعـود إلـى الأذهان صورة القيادة العسكرية وطبيعة عملها إلى ما كـانت عليـه فـى عهـد الرئيس بومدين والمراحل الأولى من عهد بن جديـد ، وربمـا هـذا مـا جعـل حسين آيث أحمد يقول : (أنا لا أتردد فى القول إن فى الجزائر " حكومـة سرية " قابضـة علـى السـلطة منـذ أكـثر مـن ثلاثيـن عامًـا . وهـى متمسـكة بامتيازاتها وترفض أن تتنازل عن شيء منهـا ، هـذه الحكومـة السـرية ضـد الديمقراطية ، وضد أى إصلاح سياسى فى البلاد ، ولذلك فإنها لا تلبث أن تنقض وتنتقض حينما تلوح بادرة إصلاح ديمقراطـى . وقـد كـانت هـى التـى قادت الانقلاب على المسيرة الديمقراطية فى نهاية عام ١٩٩١ م) [٤].

وهكذا مع زيادة حدة الأزمة الاجتماعية والسياسـية ، بـدل أن تتحـول الجهود إلى هدف تنظيف الحياة العامة وإصلاح الاقتصاد المنهـار ، تحـول بكل طاقته إلى مواجهة مع الإرهاب المجهولة العواقب .

المراجع

١ - الحياة : العدد ١١٦٠٤ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٤ م الصفحة ١٩ الثورة الجزائرية فى رواية مغايرة تصلها بالأزمة الراهنة لـ : هدى بركات .

٢- المجلة : العدد ٧٣١ فبراير ١٩٩٤ م الصفحة ٢٨ الجيش حكم الدولة منذ اللحظة الأولى للاستقلال لـ : قصى صالح الدرويش .

٣ - الحياة : العدد ١١٣٧٤ : ٨ أبريل ١٩٩٤ م الجزائر فى مهب الريح لـ: خوان غويتيسولو .

٤ - من حديث حسين آيت أحمد للمجلة - العدد ٧٧٥ ديسمبر ١٩٩٤ م الصفحة ٣٥

* الطبعة الأولى مارس ١٩٩٢ م الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع .

ثانيًا : حركات الإسلام السياسي وأولى وجماعات العنف

كان الاتجاه الإسلامي موجودًا منذ الاستقلال ، ولكنه كان في المرحلة الأولى متطابقًا مع جمعية العلماء المسلمين ، رغم انضمامه المتأخر إلى جبهة التحرير الوطني ، فإنه كان قد وجد نفسه بعد حرب التحرير في موقف لا بأس به بينما تدهور موقف المرابطين .

وكانت السنوات الأولى من الاستقلال ، في ظل الرئيس ابن بيلا سنوات تراكم حيث بدأ ميزان القوى بين جبهة التحرير والمؤسسات الدينية يكشف بناءًا على مجموعة من المواجهات ، هيمنة الأولى على الثانية ، وقد حاول النظام أن يمنع أي فرد أو أية مجموعة من الاحتفاظ بمكانة ما على الساحة الدينية أو حتى من الاحتفاظ بمجرد منفذ خاص إلى هذه الساحة ، وقد توصل النظام فعلاً إلى تحقيق هذه الغاية لمدة تقرب من عشرين عامًا .

إلى أن حاولت " جمعية القيم " وهي وجه آخر من أوجه التعبير عن التيار الإسلامي أن تجني ثمار العنصر الديني في الحركة الوطنية ، وكان ذلك يتم عن طريق محاولتها كبح ممارسات الاتجاهات العلمانية في برنامج جبهة التحرير الوطني . وأخذت هذه الجمعية طابعًا رسميًا عندما تم تكوينها في عام ١٩٦٤ م . وبعد سلسلة كبيرة من المناوشات الكلامية مع اليسار العلماني - نقابيًا أو جامعيًا - واجهت الجمعية أول هزيمة لها بعد الإطاحة برئيس هذه الجمعية من منصب السكرتير العام لجامعة الجزائر وتم بعد ذلك حظر نشاطها في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٦ م لأنها قامت بإرسال رسالة إلى جمال عبد الناصر تحتج فيها على إعدام سيد قطب . وفي ١٩ مارس تم حل جمعية القيم ، ويقال : إنه تم في نفس الفترة القضاء على جمعية من نفس النمط معروفة في حدود ضيقة للغاية باسم " جنود الله " [(١)] .

وقد بدأت بالفعل منذ أواخر الستينات تظهر جماعات إسلامية منظمة تنظيمًا جيدًا اتخذت من المدارس والجامعات قواعد لانطلاقتها الأولى . ويروى على سبيل المثال أنه في أواخر نوفمبر من عام ١٩٦٩ م وكان مضى على عهد بومدين أربعة أعوام ، وعلى الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ م عامان ، شهدت الجامعة الجزائرية سلسلة من الاضطرابات قادتها مجموعات منضبطة كانت تطلق على نفسها لقب " كتائب " مثل " كتيبة محمد " وكانت أخذت على نفسها مهمة صيانة الأخلاق العامة فى الحرم الجامعى فحرمت على الفتيات أرتداء الثياب القصيرة ، حتى أن إحدى الفتيات اللواتى خالفن تلك القاعدة ألقيت عليها زجاجة من سائل حمضى حارق .

ومن جهة أخرى أثارت الثورة الزراعية أولى ردود الفعل العنيفة من قبل الحركات الإسلامية ، فهى لم تغضب فقط ملاك الأراضى ، الذين كانت لهم سطوتهم التقليدية على الفلاحين ، بل أن عددًا من هؤلاء الفلاحين رفضوا الأراضى الموزعة عليهم واعتبروها حرامًا .

وفى أوج اندفاع الثورة الزراعية شكل الطلبة الإسلاميون عددًا من "الكتائب الطلابية " لكى يواجهوا بها " لجان الثورة الزراعية " وتعرضت هذه اللجان لدى عقد اجتماعاتها في جامعة بن عكنون فى ربيع عام ١٩٧٣م و ١٩٧٤ م إلى هجمات حقيقية بالعصى والهراوات من قبل الكتائب الإسلامية التى كانت تعتبر نفسها فى مواجهة مع الإلحاد ومع أذناب الثقافة الفرانكوفونية . وفى جامعة سطيف مثلاً وزعت على الملأ منشورات تحمل توقيع الجماعات الإسلامية . وفى عام ١٩٧٥ م حين أعلن عن تأسيس "الاتحاد الوطنى للشبيبة الجزائرية " برعاية جبهة التحرير الوطنى، جرت مواجهات عنيفة قتل فيها طالبان من الطلبة (التقدميين) ومن الطلبة

(الإسلاميين) وجرت حوادث عديدة متفرقة في شتى أنحاء البلاد . ففي مدينة قسنطينة عاصمة الشرق المحافظ ، كان الشاب الذى يتعرض لفتاة يعاقب فورًا وبلا محاكمة (بالفلقة) (٢).

" فالكتائب الإسلامية " التي كانت تتحرك في الجامعات أيام بومدين، لم تخرج من الساحة أبدًا في مطلع عهد الشاذلى بن جديد . ففي ١٩ مارس عام ١٩٨١ م تم تحطيم محل لبيع الخمر في الواد . وبعد ذلك بعدة أشهر تحدُ أول حالة وفاة بالأغواط الواقعة جنوب البلاد . إذ حاول ما يقرب من ثلاثين شخصًا مسلحين احتلال المسجد مما أدى إلى مقتل شرطي، ويوجهون نداءات تدعو إلى الجهاد . وفي ١٩٨٢ نوفمبر ، أدت الاضطرابات الكبرى ، التي قام بها الطلبة الناطقون باللغة العربية ، والتي لعب فيها عباسي مدني دورًا بارزًا إلى تصادم عنيف داخل حرم الجامعة الجزائرية . وفي ٢ نوفمبر قام " فتحي الله لاسولي " وهو بحار سابق عمره ٢٨ سنة بطعن طالب من العاصمة في حرم بن عكنون . بعد سلسلة من المصادمات بين التيار الإسلامي والتيار الفرانكوفوني .

وأدت هذه المصادمات إلى حركة قمع – تم القبض على ٢٩ شخصًا ، وإغلاق أماكن العبادة في الجامعة – وبعد ذلك بعشرة أيام تم جمع خمسة آلاف شخص في فناء كلية الجزائر المركزية . لتأدية صلاة عامة احتجاجًا على هذا الموقف . وبهذه المناسبة قام الشيخ أحمد سحنون وعباسي مدني بتحرير شكوى وتقديمها إلى الحكومة . تطالب هذه الشكوى على سبيل المثال بتنفيذ مشاريع التعريب . وحظر شرب الخمر ، وبقانون أحوال شخصية يكون أكثر احترامًا للنصوص القرآنية .

وخلال الأيام التالية تم توزيع منشورات ، وكان من بين مطالبها إنشاء دولة إسلامية في الجزائر . وبدأ رد فعل نظام الحكم يأخذ شكلاً واضحًا ، إذ قام " شريف مساعديه " بتهديد أولئك الذين يستغلون الإسلام منبرًا لنشر الشك بخصوص مكتسبات الجماهير وللمساس بكرامة الأشخاص ، والذى يحركهم الاستعمار الذى يسعى عن طريق استغلاله لتنقاضات مجتمعنا - إلى أن ننشغل بالمعارك الهامشية . وتم القبض على أحمد سحنون و " عباسى مدنى " ، وبعد ذلك بثمانية أيام تم إطلاق سراح الشيخ أحمد سحنون (وعمره ٧٣ سنة) والشيخ عبد اللطيف سلطانى (وعمره ٨٢ سنة) مع تحديد إقامتهم ، وبقى عباسى مدنى مسجونًا وفى ٣ ديسمبر أعلن رئيس الدولة لكوادر الأمة أنه لن يتردد فى أخذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن الوطن وعن وحدة الأمة . وفى ذلك الإطار تم فى ١١ ديسمبر إعلان القضاء على منظمة كانت تستعد - فى رأى السلطة - للقيام بعدة أنشطة مسلحة بذريعة أنها ضد أشخاص يقومون بتأويلات طائفية ومنحرفة للقيم الإسلامية، وفى نفس هذا اليوم قام أعضاء ينتمون إلى نفس المجموعة (التى ستعرف فيما بعد شيئا فشيئًا تحت اسم مجموعة بويعلى) بإطلاق طلقات نارية من أجل التخلص من تفتيش قام به البوليس ، وقاموا بهذه الطريقة بقتل شرطى . وأدت هذه المصادمات واكتشاف متفجرات وأسلحة فى منازل بعض الهاربين ، إلى تعجيل تغيير موقف السلطة الحاكمة . فقامت خلال شهر ديسمبر بحملة اعتقالات ورفعت بهذه الطريقة الستار الذى كان يغطى - حتى ذلك الحين - وجود تيار إسلامى[٣].

ومع ذلك فإن الكثيرين لا يعرفون أن أول مجموعة دعت إلى العنف وإلى الجهاد ضد الحكم ، بدعوى أنه لا يطبق الشريعة الإسلامية ، تأسست

سنة ١٩٨٠ م على يد عامل عادى كان أحد أعضاء جماعة " التبليغ " وقد انفصل عن جماعته . وقال : إن الجهاد أصبح واجبًا ويجب الاستعداد له وهذه المجموعة الجهادية الأولى ظهرت في منطقة (بني مراد) التي تبعد حوالي ثماني كيلو مترات عن الجزائر العاصمة . وقد اختارت أحد المجاهدين القدامى قائدًا عسكريًا لها ، وكان رجلاً متمرسًا وذا خبرة عريضة، لكنه أمي لا يجيد القراءة والكتابة .

هذه المجموعة بدأت تعد العدة للتمرد على النظام ، وظلت تجمع السلاح وتدرب أعضاءها ، ويبدو أنهم قرروا أن يعلنوا عن مواجهتهم للحكومة في صيف عام ١٩٨١ ، وقد ضموا إلى خليتهم مديرا للشئون الدينية في مدينة (البليدة) طلبوا منه أن يعد بيانًا يعلن فيه عن هويتهم وأهدافهم لكنهم لم يدركوا أن مسئول الشئون الدينية على صلة بأجهزة الأمن ، فبلغ عنهم وتم القبض على كل أفراد تلك المجموعة الأولى في شهر أغسطس من عام ١٩٨١ .

وكأن الطريق انفتح ، فظهر على المسرح بعد ذلك مباشرة (مصطفى بويعلى) متبنيًا فكرة الخروج على الحكم الذى لا يطبق شريعة ا لله ، وإعلان الحرب عليه وقد ظل يبشر بدعوته في منطقة (البليدة) ويجمع السلاح لأجل تحقيق الغرض الذى دعا إليه ، واختفى في الجبال لكي يعد عدته وينطلق ، لقيت دعوته صدى عند البعض ، وكان " على بلحاج " أحد الذين عملوا معه ، حتى اعتبر مفتي جماعته ، فضلاً عن أنه كان أحد خطباء الجمعة في مسجدهم ببلدة " العاشور" الواقعة شمال غربي الجزائر، وفيما هو يعد العدة لم يفطن إلى أن الرجل الذى اختاره نائبًا له على صلة

بجهاز الأمن ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى محاصرة بويعلى وقتله ، وإيداع أكثر رجاله فى السجن وقد بلغ عددهم آنذاك حوالى ٢٥٠ شخصًا [٤].

المراجع

١ - كتاب : الإسلام السياسى - صوت الجنوب - الصفحة ٢٥١ - الطبعة الأولى ٩٢ لـ: فرانسوا بورجا - ترجمة : د. لورين زكرى الناشر: دار العالم الثالث - القاهرة .

٢ - الحياة : العدد ١١١٦٩ الأحد ١٣ سبتمبر الصفحة ١٤ الإسلام الجزائرى من عقبة بن نافع إلى عباسى مدنى (٩ من ١٠) لـ : جورج الراسى .

٣ - الإسلام السياسى : صوت الجنوب - لـ : فرانسوا بورجا سبق ذكره ، الصفحة ٢٦٩ .

٤ - المجلة : العدد ٧٧٠ نوفمبر ١٩٩٤ الصفحة ٧٠ من حوار أدلى به رئيس حزب النهضة عبد الله جاب الله .

الفصل الثالث

أحداث أكتوبر ١٩٨٨

ونشأة الجبهة الإسلامية للإنقاذ

الفصل الثالث

أحداث أكتوبر ١٩٨٨
ونشأة الجبهة الإسلامية للإنقاذ

أولاً : تحليل انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨

في عز تلك الصيفية الحارة لعام ١٩٨٨ ، كانت الجزائر كلها تعلم بأن هناك معركة تدور رحاها بسرية تامة في داخل كواليس السلطة كانت تقف فيها رئاسة الجمهورية ، ممثلة في شخص الرئيس بمفرده تقريبًا . وقطاع من جهاز جبهة التحرير ، وعدد من الأفراد من القيادات التاريخية ، في صفوف الجيش من جهة ، ومجموعة قوى البيروقراطية من جهة أخرى .

وفي خطاب ألقاه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ أي قبل الأحداث بـ ١٥ يومًا ، شن حملة هاجم فيها البيروقراطية صراحة تحت اسم الفرانكوفونيين ، وكان فيه لهجة تهديد وتوعد ووعيد ، وكان من قبل ذلك قد أصدر قرارًا بمنع أبناءهم منعًا باتا من الالتحاق بالمدارس والثانويات الفرنسية التابعة لسفارة فرنسا في الجزائر . وهو ما عرف بقضية (ليسيه ديكارت) والتي أصدرت أمرًا كذلك بنقلها من المبنى الشديد الروعة والجمال الذي تحتله والذي يقع في أرقى أحياء العاصمة (حي الخليج) الذي توجد فيه رئاسة الجمهورية ، إلى مبنى آخر أقل درجة كإجراء عقابي ، ولقد لقي ذلك الإجراء معارضة صاخبة . أدت إلى تدخل

السلطات الفرنسية في باريس ، وبدأت الأجواء تتلبد بين البلدين وتنذر بنشوب أزمة خطيرة .. ثم ما لبثت أن هدأت وبصفة مفاجئة ..!

أما هيئة التدريس في (الليسيه) المذكور والتي كانت تتكون في معظمها من النساء الفرنسيات المتزوجات بالجزائريين من أصحاب النفوذ والسلطان وزعيمتهن زوجة وزير الداخلية شخصيًا ، فقد اعتصمت عضواتها احتجاجًا على الإجراء الحكومي في حرم ثانوية ديكارت . وعندما سئلت زوجة الوزير المذكور من طرف رجال الإعلام ، عما إذا كانت لا تجد أن هناك تعارضًا بعملها ذلك مع ولائها لزوجها ولأبناءها الجزائريين أجابت بأن ولاءها لوطنها ولثقافتها قبل ولائها لزوجها وأبنائها ..!

وتحت تأثير هذه الخلفية وهذا الصراع جاء خطاب الرئيس ابن جديد حادًا وعنيفًا ، لكن أهم ما جاء فيه هو قبوله رفع التحدى البيروقراطى ، عندما قال متوجهًا إلى البيروقراطيين وباللغة الجزائرية الدارجة (اللى حاكم السما يطلقها) بمعنى إذا كنتم تتصورون بأنكم ترفعون السماء فدعوها تسقط . فهم هؤلاء الرسالة فأطلقوا عليه السماء ، وكانت عبارة عن أمواج هائجة مائجة من البشر[1] .

ومن هنا كانت أحداث الخامس من أكتوبر ١٩٨٨ لحظة فاصلة فى تدهور الأوضاع فى الجزائر ، ففى ذلك اليوم واليوم الذى تلاه ، نزل الناس إلى شوارع العاصمة ، فتظاهروا وحطموا المنشآت والممتلكات العامة والخاصة ، وقد جاء رد فعل الدولة صباح يوم ٦ أكتوبر فى صورة قمع عسكرى على عكس ما هو مألوف ، وفى الوقت الذى كانت فيه إمكانيات تدخل الشرطة بعيدة كل البعد عن أن تكون مستنفذة ، أعلنت الأحكام العرفية فى الجزائر وتركت هيئات الأمن الوطنية الساحة لمدرعات العسكريين الثقيلة وأسلحتهم

مما أسفر عن مقتل ٥٠٠ شخص حسب حصيلة رسمية ، يعتبرها المراقبون دون الواقع بكثير ، ثم امتدت أعمال الشغب إلى مدن الداخل .

ولأول مرة في تاريخ الجزائر خرجت مسيرة سلمية من جموع الإسلاميين وقياداتهم ، ترفع شعارات وتنادى بهتافات تحث على عودة السلم المدنى ، وكانت قد انطلقت بقيادة " على بلحاج " التى كانت تلك هى المرة الأولى التى سمعت فيها الجماهير الجزائرية باسمه .

فى هذه المسيرة الإسلامية السلمية ، التقى " على بلحاج " مع المسئول الأول عن الأمن فى الجزائر وقتها (الهادى الخضيرى) . ويبدو أن اتفاقًا تم فيها بينهما على خروج مسيرة أكبر ، تشق العاصمة من الشرق إلى الغرب من حى بلكور (كابول) إلى حى باب الوادى .

وعندما توقفت جماهير المسيرة السلمية الثانية ، أمام مبنى الإدارة العامة للأمن الوطنى فى حى باب الوادى مطالبة بعودة السلام وعودة الهدوء إلى البلاد ، فجأة جاءت بعض السيارات المجهولة وأطلقت الرصاص على جمهور المسيرة ، كما خرج من بين صفوف الجموع البشرية سيل من الطلقات النارية باتجاه رجال الأمن .

وعلى الفور انتشرت وسادت حالة من الذعر والفزع ، فأخذ رجال الأمن بدورهم يطلقون النار وبلا تمييز على الجمهور ، وسقط الضحايا بالعشرات .

ولم يكن عنف هذا القمع الذى لم يسبق له مثيل ، راجعًا إلى عدم كفاءة وحدات الجيش فى مواجهة المظاهرات فحسب ، بل ظل مئات المتظاهرين خلال عدة أيام ، عرضة لأساليب التعذيب الجسدى المتكررة ، والتى تمارس

ضدهم لمجرد العقاب ، وبناء على تعليمات صادرة من طرف أعضاء – جيش التحرير الوطني[٢].

وفي الأيام القليلة اللاحقة ، في ما بين الخامس والعاشر من أكتوبر ، ولعدة أيام أخرى في ما بعد ، كانت سيارات (الغولف) المجهولة الهوية تجوب أحياء العاصمة ، وهي سيارات لا تحمل أية أرقام ، ولكنها كانت تحمل الموت حيثما تمر ، وكانت أحيانًا تطلق الرصاص على رجال الشرطة ، وأحيانًا أخرى على الجمهور العادى ، وخاصة جمهور المصلين وهم يخرجون أو يدخلون إلى المسجد أو هم يفترشون الأرض في الشارع للصلاة كالعادة .

وقد اشتهر أمر هذه السيارات الغامضة وسمع بها القاصي والداني ، وقيل : إنها هي التي كانت تطوف بالأحياء أيام الهيجان تحرض الناس وتحثهم على المزيد من التخريب والتدمير وأعمال النهب والسرقة للمحلات العمومية ، وما يزال أمرها لغزًا قائمًا ، لا أحد يعرف من تكون ؟ ومن تمثل ؟ ولحساب من تعمل ؟ [٣].

في هذا السياق يمكن أن نقرأ انفجار أكتوبر ١٩٨٨ ذلك أن هذا الحدث لم يكن عارضًا حتى يعتبر طفرة أو انتفاضة مؤقتة ، وإنما هو دليل الخصوصية الجزائرية ولذلك لا ننطلق فقط في دراسة هذا الانفجار من أحكام مسبقة ، وإنما من واقع التجربة السياسية الجزائرية أو تاريخها المعاصر ، فالانفجار جزء أساسي من تراكمية النسق السياسي ، وجزء أيضًا من خصوصيته التاريخية .

إن الشرائح السياسية والاجتماعية فى الجزائر كانت متحاربة أكثر مما هى متوحدة ، لعمق اختلافاتها الأيديولوجية ، وتباين أصولها الاجتماعية وصراعاتها الدائمة من أجل امتلاك جهاز الدولة وتوظيف الإسلام مصدرًا للشرعية والتبرير السياسى ، وقد كانت كل قوة سياسية تعبر عن رؤية معينة لجهاز الدولة تختلف عن بقية الفصائل الأخرى ، ولذلك تحول هذا الجهاز إلى حلبة صراع عنيف ومدمر .

إن العلاقة التى سادت بين الدولة والمجتمع منذ ما يناهز القرنين اتسمت بطابع عدائى متبادل ، امتد طوال مائة واثنتين وثلاثين سنة من الاستدمار الفرنسى المباشر ، وثلاثين سنة من عمر الدولة الوطنية فى الجزائر، وقد تحول العنف المتبادل إلى قانون فاعل فى الحياة السياسية وأسلوب عمل الدولة والمجتمع ، من دون أن يكون فعلاً أهوج وعديم المعنى، ولذلك وجب التأكيد على أنه عنف مخطط ومنظم يندرج فى إطار علاقة الفعل والفعل المضاد . ولأن العنف ظاهرة عميقة وممتدة تاريخيًا ، فإننا نستبعد عنها أى طابع عفوى وتلقائى ، مؤكدين فى الآن نفسه الطابع البنيوى للظاهرة وعناصر تاريخية العنف متعددة ومتنوعة تطفو زمن الأزمات لتطرح علاقة الدولة بالمواطن معبرة عن رفض عميق لنموذج العلاقات القائمة بين الأفراد والمؤسسات من جهة ، وبين المؤسسات والمجتمع من جهة أخرى . فيكفى أن ننظر فى حجم التخريب الذى أصاب هياكل الدولة وأجهزتها إبان أكتوبر ١٩٨٨ لنتأكد من حجم العداء المختزن طوال سنوات عديدة ، فقد شمل العنف المدمر طوال يومين قطاع المؤسسات العمومية (مثل أسواق الفلاح ، ومقرات جبهة التحرير الجزائرية – الحزب الحاكم سابقًا ، وممتلكات الدولة وسياراتها ، ومساكن رموز الدولة) . ولا يمكن إنكار علاقة

هذا العنف بسياسة الدولـة ، فذلـك متـأكد تاريخيًـا وسياسـيًا ، وإنمـا هـى ظاهرة تضرب جذورها فى عمق التاريخ الجزائرى ، باعتبارها جـزءًا أساسـيًا من حركة المجتمع الاجتماعية والثقافية .

إنه نموذج من التطور التاريخي والثقافـة السياسـية المستندين إلى عـداء متأصل في البنية الذهنية ، الأمر الذى خلق تقاليد من العنـف تحكـم بصفـة دائمة علاقة الدولة بالمواطن . وقد كان هذا الانفجار المدوى علامة أكيدة علـى حجم الكبت المتراكم ، وغياب التأطير العقلانى لحركـة المجتمـع السياسـية والاجتماعية .

إن انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ ليست دليل أزمة جبهـة التحريـر الجزائريـة فقط ، وليست أيضًا أزمة النسق السياسى ، وإنما أزمة المجتمـع برمتـه لقـد كانت شرخًا عميقًا فى صلب المجتمع الجزائرى نتيجـة إخفاقـات متعـددة وصراعًا بين الدولـة – الحـزب والمجتمـع المدنـى مـن جهـة ، والجماعـات الإسلامية من جهة أخرى . كما عمقت هذه الانتفاضة الهـوة بـين مجتمعـين مزدوجـين بحكم اختـلاف الاستفـادة من توزيع الثروات المتاحة من الطاقة (النفطية والغازية) . فإذا كانت الشرعية التحررية كونت الغطاء الإيديولوجى لاشتراكية الجزائر ، فإنها ما استطاعت تأدية دور الشـرعية فـى مرحلـة مـا بعد البومدينيـة ونتيجـة الإخفاقـات تـآكلت الشـرعية الوطنيـة ، لتسـتبدلها الفئات الشابة بشرعية دينية شديدة التسـيس ، لقـد كـانت هـذه الانتفاضـة أزمـة المجتمـع برمتـه ، ولكـن قبـل ذلـك كلـه شـهادة ميـلاد الجماعـات الإسلامية ، التى أثبتت قدرة فائقة على تأطير الانتفاضات الشعبية واكتسـاب الشرعية انطلاقًا منها ، بدليل أن الرئيس الأسبق الشاذلى بن جديـد اسـتقبل محفوظ نحناح والشيخ أحمد سحنون وعلى بلحاج ، وعباسى مدنى .

فإخفاقات السنوات الطويلة هي التي تشكل مشروعية الجماعات الإسلامية التي عبأت الرأى العام ، وفق خطاب ثأرى لا يؤسس وعيًا جديدًا ، وإنما يذكي روح الحقد والكراهية والتمرد على جهاز الدولة [٤].

المراجع

١- كتاب : الجزائر حرب الإرهاب (لم يطبع) - لـ د. محمد الطاهر عدوانى .

٢- كتاب : الإسلام السياسى . صوت الجنوب الصفحة ٢٧٣ (سبق ذكره) وكذا الحياة : العدد ١١٦٠٤ الجمعة ٢٥ نوفمبر ١٩٩٤ .

٣- الجزائر حرب الإرهاب : د. محمد الطاهر عدواني (سبق ذكره) .

٤- المستقبل العربى : العدد ١٩١ يناير ١٩٩٥ الدولة الوطنية والمجتمع المدنى فى الجزائر - محاولة قراءة انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨ الصفحة ١٠٤ لـ: المنصف وناس (عالم اجتماع تونسى) .

ثانيًا : نشأة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومنطلقاتها الفكرية المتشددة

ظهرت فكرة إنشاء حزب إسلامي سياسي في ذهن الشيخ الهاشمي سحنوني ، ولم يصرح بهذه الفكرة لأحد نظرًا للخلافات التي كانت موجودة داخل حركة الدعوة الإسلامية ، حتى اليوم الذى زاره فيه على بلحاج الذى عبر عن نفس الفكرة التي تشغل باله . فقوى هذا التفاهم الشيخان اللذان ذهبا لمقابلة الشيخ عباسي مدني الذى رحب بفكرة إنشاء مثل هذا الحزب ، وهكذا بدأت الاتصالات مع الوعاظ الجزائريين الذين أجابوا إما بالإيجاب أو التردد أو النفي .

لكن المفاجأة لم تأت إلا بعد ذلك ببضعة أشهر ، عندما أعلن الشاذلي ابن جديد عن قراره – في ١٤ سبتمبر ١٩٨٩ الذى لم يسبق له مثيل ، والذى أثار دهشة الطبقة السياسية المحلية ، وكان هذا القرار نقيضًا لرأى جميع نظرائه العرب تقريبًا ، حيث قرر فتح باب الساحة السياسية أمام الأحزاب الدينية دون أن يسبق ذلك تعديل في القانون الخاص بالأحزاب وحاول الرئيس تبرير موقفه – الذى كان موضع نقد شديد من طرف نظرائه – بتصريحات تعكس وضوح الرؤية ولكنها لم تتوصل إلى إقناع كل المحيطين به [1].

وعلى هذا الأساس تُؤسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ (Fis) مع مطلع عام ١٩٨٩ م كحزب سياسي ، وكانت من طلائع الأحزاب التي تم الإعلان عنها بعد أسابيع قليلة من تبني التعددية الحزبية (التي كانت نتاج انفجار أكتوبر ١٩٨٨ م) وذلك بمبادرة زعيم الجبهة الدكتور عباسي مدني ونائبه على بلحاج اللذين استطاعا حشد عدد كبير من الدعاة وأئمة المساجد

والأساتذة والطلاب وبعدها تم تشكيل مجلس شورى للجبهة مكونًا من ٣٠ عضوًا ، وقد استطاعت الجبهة فور ظهورها أن تحشد ضمن قواعدها عددًا كبيرًا من المواطنين وبسرعة مذهلة ، ففي خلال عدة أسابيع فقط انخرط في عضويتها أكثر من مليون مناضل - وصلوا إلى ثلاثة ملايين فيما بعد - هذا فضلاً عن المساندين والمتعاطفين ، من خلال مبادرتها كأول حزب إسلامى يظهر على الساحة ، كما أن انتخابات المحليات التى خاضتها الجبهة فى مواجهة الحزب الحاكم ، هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى خاصة بالواقع الجزائرى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، إلا أن تاريخ العمل السياسى الإسلامى لزعيمى الجبهة كان له دوره الكبير فى ذلك ، وهكذا فقد استفاد كل من د . مدنى وعلى بلحاج من خبرتهما فى العمل السياسى السرى قبل الإعلان عن التعددية فى إحكام التنظيم والتعبئة الجماهيرية وحسن توظيف الأحداث واستغلال المعطيات الجارية ، حتى أصبحت الجبهة تمثل أكثر القوى اتساعًا وتنظيمًا ، وتمثل جريدة (المنقذ) نصف الشهرية ولسان حال الجبهة أكثر الصحف توزيعًا ، وتبشر بالحل الإسلامى من خلال قيام الدولة الإسلامية وأطروحات الجبهة الإسلامية للإنقاذ لحل المشكلات التى يعانى منها المجتمع الجزائرى .

وقد ظهرت قدرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على التعبئة الجماهيرية والتنظيمية فى الفوز الذى حققته فى انتخابات المحليات (٤٣, ٥٥٪) فى فترة قصيرة لم تتعد عامًا ونصف العام على تأسيسها ، ومن خلال المظاهرات التى دعت إليها الجبهة قبل انتخابات المحليات والتى وصفها المراقبون بدقة التنظيم ، وقدروا عدد المشاركين فيها ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ ألف شخص .

وتعكس المنطلقات الفكرية لجبهة الإنقاذ التيارات المتنوعة والعديدة التي تجمع بينها حسب وزن كل تيار وتأثيره وفاعليته داخل الجبهة ، إذ أن جبهة الإنقاذ تشمل : اتجاه (الجزأرة) وهو اتجاه يبنى تصوراته على ضرورة بناء دولة إسلامية فى الجزائر تتماشى مع البيئة الجزائرية ويمثله الأعضاء من التكنوقراط الذين تلقوا تعليمًا فرنسيًا إلى جانب تعلمهم للغة العربية ، واتجاه التكفير والهجرة وهو متأثر بفكر تنظيم الجهاد المسلح فأعضاؤه كانوا أعضاء فى تنظيم الحركة الإسلامية المسلحة التى تأسست فى بداية الثمانينات وتم القضاء عليها بمقتل مؤسسها فى عام ١٩٨٧ ، مثال على بلحاج ، والشيخ الهاشمي سحنون .

وعلى الرغم من هذا الإطار التجميعي لتركيبة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلا أن التوجهات الفكرية المهيمنة على الجبهة تميل لصالح تيار التكفير والهجرة واتجاه الجهاد ويمثل نائب زعيم الجبهة على بلحاج رمز هذا التوجه فقد كان عضوًا فى الحركة الإسلامية المسلحة فى بداية الثمانينات كما أنه تأثر بفكر ابن تيمية وسيد قطب ، كما أن موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ تجاه الديمقراطية يقوم على أنها لا تتماشى مع الدين الإسلامى ويعبر عن ذلك بلحاج بقوله : (إن الديمقراطية هى تجديف على الدين) .

هذا بالإضافة إلى اللافتات التى كانت ترفعها الجبهة فى الإضراب الذى دعت إليه مؤخرًا مثل : (تسقط الديمقراطية) ، (لا ميثاق .. لا دستور.. قال الله قال الرسول) .

وفى هذا السياق يمكن القول : إن الاتجاه الغالب فى الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو اتجاه التشدد حيث إن معظم أعضاء وأنصار الجبهة من قطاع الشباب الذى عادة ما يميل لاعتناق التشدد ويؤيد ممثله على بلحاج

نائب رئيس الجبهة الذى كان قد عين نائبًا لرئيس الجبهة بـدلاً مـن (ابـن عزوز زبدة) قبل الأحداث الأخيرة مباشرة .

وقد كان لغلبة النسق الفكرى المتشدد علـى الجبهـة الإسلامية للإنقـاذ أثاره الواضحة فى ممارستها ومواقفها تجاه القضايا المطروحـة علـى المستوى المحلى والعربى [٢] وهذا ما يوضحه الفصل التالى من الدراسة .

١ - التعريف بعباسى مدنى

ولد الشيخ عباسى مدنى سنة ١٩٣١م فى سيدى عقبـة بولايـة بسكرة (الجنوب الشرقى للجزائر العاصمـة) فـى أسـرة متواضعـة . وقـد اضطـر إلى العمل مبكرًا بعد أن تعلم مبادئ القراءة والكتابة وحفظ شـيئًا مـن القـرآن فـى كتّاب القرية .

فى بداية حياته العملية اشتغل مسـاعد خيـاط فـى بسـكرة حيـث بـدأ يحتك بـ (حزب الشعب الجزائرى) وأفكاره التحررية الاستقلالية ، ثم مـا لبث أن انخرط فى صفوفه .

وفى أواخر الأربعينـات هـاجر إلى العاصمـة الجزائريـة طلبًـا للعيـش ، وهناك تم اختيارد عضوًا فى (المنظمة الخاصـة) الجنـاح العسـكرى لحـزب الشعب الجزائرى التى كلفت بالإعداد للثورة المسلحة من أجل الاستقلال .

وبهذه الصفة كان فى طليعة ثوار الفاتح نوفمبر ١٩٥٤ ضمن الفوج الذى كلف بوضع متفجرات فى الإذاعة المحلية . لكن فى اليوم الرابع من نوفمـبر وقع فى قبضة الأمن الفرنسى ، وبقى سـجينا طـوال فـترة ثـورة التحريـر ولم

يفرج عنه إلا بعد وقف إطلاق النار في ١٩ مارس ١٩٦٢ ، غداة توقيع اتفاقيات إيفيان بين جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية .

ويبدو أنه كان مجتهدا إذ خرج من السجن بمؤهلات جعلته ينضم إلى أسرة التربية والتعليم منذ فجر الاستقلال . ولم يمنعه التدريس من الالتحاق بالجامعة لمواصلة دراسته في معهد الفلسفة ، حيث حصل على إجازة في علم النفس التربوى .

في سنة ١٩٦٧ جرت أولى انتخابات المجالس البلدية منذ ١٩ يونيو ١٩٦٥ فاقتحم غمارها على مستوى بلدية القبة ، وكان من أوائل الفائزين. وكان يطمح في ضوء سوابقه النضالية وكفاءته إلى أن يفوز برئاسة البلدية . لكن هذه المهمة أسندت إلى غيره ، فسكت على مضض لكن لم ينس !

وبعد سنتين جرت أولى انتخابات المجالس الولائية . فترك المناضل عباسي مقعده بالمجلس البلدى مفضلا خوض تجربة المجلس الولائي للعاصمة، وفاز هنا أيضا لكنه خاب - مرة أخرى - في الفوز برئاسة المجلس .

في سنة ١٩٧١ كان الأستاذ عباسي عضو المجلس الولائي في طليعة المتظاهرين من أجل التعريب ، بعد أن أعلن الرئيس بومدين هذه السنة ، سنة حسم في هذه القضية الشائكة .

بعد أكثر من سنتين شكلت على مستوى الجهاز المركزى للحزب الواحد الذى كان يشرف عليه آنذاك بالنيابة السيد محمد الشريف مساعديه لجنة باسم (لجنة الثقافة والفكر) أسندت رئاستها إلى الدكتور عبد الله الركيبى ، انضم عباسي إلى هذه الهيئة وأخذ يواظب على الحضور والمشاركة

في النشاط . ولعل هذه المشاركة هي التي ساعدته في الحصول على منحة إلى بريطانيا لتحضير رسالة دكتوراه في علم النفس التربوي وفي بريطانيا حيث مكث أربع سنوات حدث التحول من (الوطنية الثورية) - مذهب الحركة الاستقلالية بالجزائر - إلى (الإسلامية الثورية) .

في أواخر ١٩٧٨ عاد من بريطانيا داعية إسلاميًا لا يشق له غبار . وكانت التجربة الاشتراكية في الجزائر موضع تهجم دائم من قبله ، لا سيما (أسواق الفلاح) التي كانت ترمز إليها في تلك الفترة . وعندما بدأت ساحة الدعوة الخارجية تضيق أمامه انسحب إلى داخل المساجد حيث التقى بدعاة رواد مثل الشيوخ أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني وآخرين دون سنه من أمثال علي بلحاج .

في سنة ١٩٨٢ بدأت المساجد تتحرك بهذه الدعوة فحاول أصحابها الخروج بها إلى الشارع ، لكن نظام الرئيس بن جديد كان لهم بالمرصاد فاعتقلوا وحوكموا بمحكمة أمن الدولة بالمدية ، ثم سجنوا بالبرواقية طيلة ثلاث سنوات . والتقوا هناك ببعض رواد الحركة البربرية وفي مقدمتهم سعيد سعدي .

بعد الإفراج عنه سنة ١٩٨٥ استأنف الشيخ عباسي نشاطه الدعوي بالمساجد خاصة إلى أن جاءت أحداث تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨ فكانت فرصة الخروج إلى الشارع لكن هذه المرة يطلب من مصالح الأمن على أساس المساعدة في (إطفاء) غضب الشباب .

فى مطلع ١٩٨٩ أو عزت مصالح الأمن بإلحاح إلى الشيخ عباسى ورفاقه بتكوين جمعية سياسية ، بعد أن كان طموحهم فى البداية لا يتعدى الترخيص لهم بتكوين جمعية ذات طابع ثقافى وخيرى وليس أكثر من ذلك.

وهذا الإلحاح من مصالح الأمن هو الذى يفسر كيف تم اعتماد الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى سبتمبر ١٩٨٩ بالتنافى مع روح دستور ٢٣ فبراير وقانون يوليو من السنة نفسها والخاص بالأحزاب السياسية الذى يمنع تأسيس أحزاب على أساس من الدين أو اللغة أو الجهة أو العرق .

فكانت جبهة الإنقاذ سادس حزب يحصل على الاعتماد ، وقبل ذلك عقد اجتماع ضخم فى مسجد ابن باديس بالقبة تم خلاله تعيين أعضاء المجلس التنفيذى برئاسة الشيخ عباسى مدنى الذى عين كذلك ، بعد فترة من الفوضى فى التصريحات ناطقًا رسميًا باسم (الإنقاذ) .

وخلال فترة رئاسة الشيخ عباسى (للإنقاذ) عرفت الحركة نشوة الانتصار فى أعقاب انتخابات يونيو ١٩٩٠ المحلية التى حققت فيها (الإنقاذ) فوزًا ساحقًا على خصومها وفى مقدمتهم (حزب السلطة) جبهة التحرير الوطنى لكن بعد تمام السنة عرفت مرارة الهزيمة وذل القمع فى أعقاب (ماى - يوليو) ١٩٩١ والتى كانت اختتمت بإلقاء القبض على قادة الإنقاذ وفى مقدمتهم مدنى وبلحاج فى ٣٠ يونيو . وقد حوكم الشيخ عباسى وصدر فى حقه حكم بالسجن لمدة ١٢ سنة * .

٢ - التعريف بعلى بلحاج :

ولد علــى بلحــاج بولايــة الــوادى الواقعــة عند تقــاطع حــدود الجزائــر الشرقية مع حدود كل من تونس وليبيا وذلك يـوم ١٦ ديسـمبر ١٩٥٦ (التـى تصادف السنة الثانية من عمر ثـورة التحريـر الجزائريـة) مـن أب جزائـرى ينتمي إلى قبائل الطوارق ومــن أم فيتناميـة ، ونشـأ يتيمًـا ، إذ توفـى والـده بتونس بعد أن هاجر إليها بسبب الاضطرابات الدامية التى عرفتها المنطقة ، التى تعتبر نقطة عبور حيوية للرجـال والأسـلحة ، فـتربى فـى كنـف عائلـة التواتى المعروفة بمكانتها الدينية المرموقة وفروعها موزعة عـبر مختلـف مـدن الجزائر ، وبالأخص فى الجنوب الصحراوى .

وغداة الاستقلال عاد مع والدته ليستقر فى حى البــدر (بلديـة القبـة) وواصل دراسته إلى أن أصبح معلمًا فى التعليم المتوسط ، فى إحدى تكميليات حى ابن عمر فى البلدية نفسها ، كان ذلك بعد فشله فــى امتحــان الشــهادة الثانويـة وكــانت اتصالاتــه الأولى بالحركـة الإسـلامية قـد بــدأ فــى أواخــر السبعينات خلال فترة دراسته فى إحدى ثانويــات (التعليـم الأصلـى) التـى كانت تابعة لوزارة الشئون الدينية الجزائرية . تردد على مساجد القبة إلى أن استقر فى مسجد ابن باديس الـذى شـهد فــى منتصـف السـبعينات معركـة شرسة بين الشيخ على مرحوم الإمام المعين والشيخ عبد اللطيف سلطانى مـن الخارجين على بومدين والثائرين على (اشتراكيته) بصفــة خاصـة وانتهـت المعركة - بفضل شباب مثل على بلحاج - لصالح الشيخ سلطانى الذى كـان وضع كتابين : الأول بعنوان (المزدكيــة أصـل الاشـتراكية) والثـانى (سـهام الإسلام) التى وجهها لضرب إيديولوجية ثـورة التحريـر التـى كـان اعتمـاد

الحزب الواحد عليها كاملاً . ومن أطروحات الكتاب إسقاط صفة (الشهيد) عن مقاتلى جبهة التحرير الذين سقطوا فى ميدان الوغى .

استفاد الشاب علــى بلحــاج مـن هـذه الفـترة لإثـراء معلوماتـه الفقهيـة والشرعية والتدرب على الخطابة وإلقاء الدروس والمواعظ بصفة خاصة . ونظرًا لما يتمتع به من فصاحة وطلاقة فى اللسان وسهولة فى الكلام أصبـح خطيبًـا يهز بخطبة آلاف الشباب .

وفى سنة ١٩٨٢ كان بلحاج مـن بـين الشـباب الذيـن التحقـوا بحركـة مصطفى بويعلى الذى أسس أولى الجماعات الإسلامية المسلحة التـى رفعـت السلاح فى وجه النظـام الجزائـرى مـن ١٩٨٢ إلى غايـة مقتـل بويعلـى سـنة ١٩٨٧ إلا أنه سرعان ما ألقى القبض على بلحاج وصدر ضده حكـم بالسـجن خمس سنوات فى أغسطس ١٩٨٣ .

وفى أواخر سنة ١٩٨٧ أطلـق سـراح بلحــاج ، بعـد أربـع سـنوات مـن السجن ولكن لم يسمح له بالعودة إلى التدريس ، فـأصبح إمامًـا يتوافـد آلاف الشباب لحضور خطبه الدينية فى مسـجد السـنة فـى حـى بـاب الـوادى ، ومسجد القبة فى الضاحية الشرقية للعاصمة الجزائرية . وخلال أشهر قليلـة اكتسب شعبية كبيرة بفضل موهبة الخطابة التى اشتهر بها ، مما خوله فــى أكتوبر ١٩٨٨ أن يقود مسيرة ضخمة للإسلاميين من ساحة الشـهداء باتجـاه المديرية العامة للأمن فى باب الوادى ، وعند الاقتراب من المقر قامت عناصر مدسوسة فى صفوف المتظاهرين بإطلاق النار على جندى كان يراقـب الوضـع من على دبابة فرد هذا الجندى عشوائيًا باتجـاه المسـيرة متسـببًا فـى سـقوط العديد من القتلى والجرحى .

وبعد الإصلاحات الديمقراطية التى أسفرت عنها تلك الأحداث برز على بلحاج كزعيم ثان لجبهة (الإنقاذ) إلى جانب رئيسها الدكتور عباسى مدنى وفى حين اشتهر مدنى بالاعتدال والمرونة السياسية ، استقطب بلحاج الأنظار بمواقفه المتشددة الخالية من أدنى ما يتطلبه العمل السياسى من لباقة إلى درجة أنه تحول إلى رمز للتطرف . ففيما كان مدنى ينشط لإقناع الرأى العام فى الجزائر وفى الغرب ، بأن برنامج الحزب الإسلامى الذى يتزعمه لا يتنافى مع مبادئ الديمقراطية والتعددية وتداول السلطة ، خرج بلحاج بموقف متشدد ومناقض تمامًا ، حيث صرح فى حديث إلى صحيفة جزائرية أن (الديمقراطية كفر) وأن مقولة تحكيم رأى الأغلبية إنما هى مكيدة غربية.

وبتلك التصريحات وربما دون أن يدرى ، زرع بلحاج أولى بذور الشقاق فى صفوف (الإنقاذ) مما أدى بعد ذلك إلى انقسامها إلى تيارين ، أحدهما معتدل ينادى بالتغيير السياسى السلمى ويتزعمه مدنى والثانى تزعمه بلحاج وآخرون كالهاشمى سحنونى وقمر الدين خربان ، فهم نادوا بدخول الانتخابات وأسسوا فى الوقت ذاته ، جناحًا سريًا مسلحًا ، كما قالوا ، بقصد إعداد العدة لنسف نتائج الانتخابات إذا كان من شأنها أن تعطل المشروع السياسى الإسلامى ** .

المراجع

١ - الإسلام السياسي - صوت الجنوب (سبق ذكره) صفحة ٢٧٨ .
٢ - السياسة الدولية : العدد ١٠٧ يناير ١٩٩٢ الصفحة ٢١٨ - خريطة حركات الإسلام السياسي في الجزائر لـ : خليفة أدهم .
وكذا منبر الشرق العدد ٠١٨ - مارس ١٩٩٥ : الأزمة الجزائرية صفحة ١٠٢ لـ: أبو الزهراء والى .
* الوسط : العدد ١٣٨ سبتمبر ١٩٩٤ - الصفحة ١٢ الشيخ على بلحاج خطيب السلفية لـ : محمد الشاوى .
** الوسط : العدد ١٣٨ : سبتمبر ١٩٩٤ الصفحة ١٣ .
وكذا المجلة : العدد ٧٧٢ ديسمبر ١٩٩٤ الصفحة ٢١ على بلحاج رمز التشدد في مواجهة الحوار لـ: عثمان تزغارت .

الفصل الرابع

التجربة الديمقراطية وإجهاضها وتطورات العنف السياسي في الجزائر

الفصل الرابع

التجربة الديمقراطية وإجهاضها وتطورات العنف السياسي في الجزائر

أولاَ : أثناء الحكم الديمقراطي

كان أول نشاط سياسى للجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد اعتمادها بفترة قصيرة القيام بمسيرة فى ربيع عام ١٩٨٩ اتجهت إلى وزارة العدل مطالبة بالإفراج عن أعضاء جماعة بويعلى المعتقلين . وقد تم إطلاقهم بالفعل ، وكان منهم آنذاك الشبوطى والمليانى اللذين أصبحا من رموز الصراع المسلح لاحقاً . هذه المجموعة انخرط أعضاؤها في جبهة الإنقاذ فى بداية الأمر لكنهم لم يقتنعوا بالعمل السياسى ، فانفصلوا واتجهوا إلى الجبال لمواصلة العمل المسلح. وبالفعل بدأوا أنشطتهم فى أواخر عام ١٩٨٩ حيث قاموا بعدة عمليات للسطو على الثكنات العسكرية للاستيلاء على ما فيها من سلاح .

آنذاك سكتت السلطات على الحوادث ، ولم يطلع عليها الرأى العام، ويبدو أنها أرادت تأجيل الإعلان عنها إلى ما بعد انتخابات البلديات حتى يستخدم الملف ضد جبهة الإنقاذ فى الانتخابات النيابية ، خصوصًا أنها قدرت آنذاك أن الجبهة لن تحصل على أكثر من ١٥ إلى ٢٠٪ من الأصوات . واعتبرت أن الإعلان عن القضية فى وقت لاحق سيمكن السلطة

من قمع جبهة الإنقاذ وتكبيل نشاطها السياسي . ولكن عندما ظهرت النتائج على غير المتوقع أغلقت السلطة الملف وأجريت محاكمات لمن ألقي القبض عليهم من الذين مارسوا عمليات الهجوم المسلح على الثكنات (١).

أما عام ١٩٩٠ فقد جاء يؤكد مرة أخرى قدرة هذا التيار على تعبئة الناس وقوة اندفاعه في كل قطاعات المجتمع الجزائرى ، ومدى تأثيره في مختلف مجالات الحياة العامة ، وتمثل ذلك في مظاهر عديدة أهمها : السلوك اليومى للناس والجماعات ، مسيرة ٢٠ أبريل ١٩٩٠ الضخمة وأخيرًا الانتخابات البلدية التى جرت فى ١٢ يونيو من ذلك العام .

فعلى صعيد الحياة العامة أصبحت الجماعات الإسلامية صاحبة الكلمة الفصل في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز .. وهكذا انقلبت حياة الناس اليومية رأسًا على عقب وخلال عام واحد سجلت فيه سلسلة متلاحقة من الإجراءات الميدانية فى أحياء المدن الرئيسية تحت شعار الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . فقد تضخمت الجماعات الإسلامية المحلية بانضمام أعداد هائلة من الشباب الضائع العاطل عن العمل إلى صفوفها راح يبحث عن مخرج لأزمته ولتهميشه من طرف مجتمع تلاشت فيه كل الضوابط وأصبح مفتوحًا على كل الاحتمالات والزوابع .

ترافق ذلك كله مع سلسلة من عمليات القمع ضد الأفراد وممارستهم اعتبرت منافية للسلوك الصحيح أو تلك التى تعرض الأخلاق العامة للخطر. فعلى سبيل المثال جرى منع أمسية غنائية كان من المقرر أن تحييها المغنية الفرنسية - البرتغالية الأصل (ليندا دوسوازا) فى قاعة فى وسط العاصمة بعدما جرى التهديد بتكسير القاعة وإحراقها إذا ما تم الحفل المقرر . وفى مدينة ورقلة فى جنوب البلاد جرى إضرام النار فى منزل امرأة

اعتبر سلوكها منافيًا للأخلاق ومات حفيدها فى الحادث وتوالت التظاهرات والتجمعات التى يخطب فيها قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ خصوصًا الشيخان عباسى مدنى وعلى بلحاج بهدف التعبئة والتوعية .

وفى كل يوم جمعة خلال صلاة الظهر كانت الجماهير تفترش الأرصفة المحيطة بجامع السنة فى باب الواد حيث كان يخطب الشيخ على بلحاج منددًا بالديمقراطية ومرددًا أنها كفر . وحاول قادة الإنقاذ أن يقنعوا على بلحاج بالامتناع عن إعطاء المقابلات وبالحد من التصريحات النارية التى اعتبروها غير سياسية وتضر بالجبهة ولكن بدون جدوى .

وقد كانت التظاهرة الحاشدة التى اخترقت شوارع العاصمة الجزائرية يوم الجمعة فى ٢٠ أبريل من عام ١٩٩٠ قبل أسابيع قليلة من الانتخابات البلدية نذيرًا بقدرة هذا التيار على التعبئة وعلى الاستيعاب وعلى التنظيم .

وبغض النظر عن المطالب التى رفعتها تلك التظاهرة فهى قد أظهرت للمرة الأولى أن جبهة الإنقاذ قوة رئيسية إن لم تكن أساسية فى الشارع الجزائرى ، سواء بسبب تغلغلها فى كل أوساط المجتمع الجزائرى أو بسبب الإمكانات البشرية والتنظيمية والمالية التى فى حوزتها ، كما أظهرت أن الجناح الراديكالى فى الجبهة هو الذى أصبحت له الغلبة .

ومما زاد من حجم الانتصار الإعلامى والجماهيرى لجبهة الإنقاذ أن جبهة التحرير التى كانت قد قررت هى الأخرى مسيرة جماهيرية فى اليوم ذاته للاحتجاج على استعمال بيوت العبادة لأهداف سياسية . عادت فى اللحظة الأخيرة وألغت مسيرتها بحجة تجنب الصدام بين مؤيديها ومؤيدى جبهة الإنقاذ مما قد يؤدّى إلى أحداث لا تحمد عقباها .

وهكذا بدت جبهة الإنقاذ وكأنها القوة الوحيدة القادرة على التحرك فى الشارع وعلى تحريكه ، والتى أصبحت تملك زمام المبادرة فى وقت بدا فيه الحكم ضائعًا متهاويًا مترنحًا .

أمام هذا التصعيد الذى قادته جبهة الإنقاذ ، وهذا التراجع الملحوظ لجبهة التحرير ظهرت للمرة الأولى محاولات تكوين قوة ثالثة من تجمع بعض الأحزاب الصغيرة تحت شعار (لا جبهة تحرير ولا جبهة إنقاذ نريد الديمقراطية) وقد شكل هذا التجمع فى الأساس من أربعة أحزاب صغيرة أرادت أن تكسر احتكار الجبهتين الإنقاذ والتحرير للساحة السياسية فراحت تجمع حولها كل المتضررين من هذه الثنائية الخانقة لكن هذا التيار أبعد ما يكون عن تشكيل قوة ثالثة ضاغطة لتوجهاته الفكرية أولاً ولوزنه العددى ثانيًا والتى يغلب عليها الطابع الفرانكفونى (لغويا) والقبائلى (جهويًا) والعلمانى (أيديولوجيا) ناهيك عن النزعة الشيوعية لدى تيار الطليعة .

وتوالت الأيام لتوضح عشية اندلاع أحداث يونيو ١٩٩١ أن الجبهة الإسلامية تبنت نهائيًا استراتيجية جديدة بهدف تغيير قمة السلطة بعدما ظهر جليا بعد عام على تجربة المجالس البلدية أن تغيير القاعدة فيه من الضرر أكثر مما فيه من النفع ، فهو يلقى بالأوزار الاجتماعية كلها على صغار المسئولين الذين لا يملكون أية صلاحيات حقيقية بينما تبقى السلطة الحقيقية فى قمة الهرم . وقد جاءت أحداث يونيو ١٩٩١ لتستبق الانتخابات التشريعية أو لتحضرها أو حتى لتحل محلها قبل موعدها المقرر أصلاً بأسابيع قليلة تمامًا كما جاءت مظاهرة ٢٠ أبريل ١٩٩٠ قبيل

الانتخابات البلدية بأسابيع قليلة لكي تخلق التعبئة استعدادًا لها ولكن بطموح أكبر .

بدأ اضراب الجبهة ضعيفًا ومحدودًا في بؤر متفرقة ، لكن عباسي مدني كان يقول للصحفيين : (ستلاحظون أن الحركة ستمتد تدريجيًا) . فدعت النقابة الإسلامية لدعم الإضراب الهادف إلى التغيير الجذري والكامل للنظام وأصبحت شعارات لمتظاهرين أكثر فأكثر جذرية تدعو صراحة إلى إسقاط الشاذلي ، وفعلاً بدأ الإضراب الذى ظهر ضعيفًا في بدايته بإضراب عمال البلدية والتنظيفات بعدما صودرت الشاحنات المخصصة لنقل النفايات، وبدأت الأوساخ كتلاً كتلاً على امتداد الشوارع ، ثم تم إغلاق ٣٠ دارًا للحضانة ، وبدأت جماعات من العمال المضربين بمنع زملائهم من الدخول إلى المصانع ، واضطر التجار وأصحاب المحلات إلى إغلاق محلاتهم تحت ضغط التهديد ، وتوقف العمل كذلك في قسم من البريد المركزى ، وانتقلت الفوضى إلى الجامعات إذ منع الطلاب متابعة الدروس في الجامعات . ومن المشاهد التي حدثت في إحدى الكليات أن قام أحد الطلاب ووقف إلى جانب الأستاذ المحاضر وأخذ يمحو تدريجيًا كل كلمة يكتبها الأستاذ على اللوح الأسود الذى ظل أسود حتى نهاية الدرس ، وفي كليات أخرى قام أنصار الإنقاذ بتمزيق أسئلة الامتحانات مما اضطر مديرها إلى تأجيلها .

كل هذا والمسيرات لا تتوقف في الشوارع ، وقد اتخذت شيئًا فشيئًا طابع شبه عسكرى بعكس مظاهرات السنوات الماضية التي كان يسودها صمت مطبق . ففي يونيو ١٩٩١ أصبح المتظاهرون يخرجون جماعات جماعات وينتظمون في مربعات من مائتي شخص تقريبًا ويحملون الأعلام

الخضراء والسوداء وفي بعض الأحيان الأعلام الوطنية ويرفعون القرآن مفتوحًا ويسيرون بخطى حربية يحيط بهم (الأفغان) الذين ظهروا للمـرة الأولى فـي شوارع العاصمة بلباسهم الأفغانى المميز السروال الطويل وفوقه قميـص أبيـض مسدل حتى الركبتين .

وفـي ١٩٩١/٥/٢٧ حـاولت مسيرة مـن الملتحـين التوجـه نحـو القصر الرئاسى فمنعت ، وفي اليوم التالى توزعوا على كـل شـوارع العاصمـة . وفـي ١٩٩١/٥/٢٩ بدأت عملية الاستيلاء على الحافلات التابعـة للنقـل الحضـرى وبدأت الشائعات تسرى كالنار فى الهشيم تنبئ بمسيرة ضخمة على العاصمة لإسقاط (السلطات) ، وتحولت ساحات العاصمة فى الليـل إلى غـرف نـوم ضخمة افترش فيها الإنقاذيون الأرض لا ينهضون منها إلا فى الضباح لإطلاق الشعارات والتهديدات والأدعية إلى ا لله .

استمرت هذه الفوضى العامة مدة ١٢ يومًا وكان الحكم والإنقاذ يتربصان ببعضهما البعض الدوائر . ومن المؤكد أن الجيش كان على علم مسبق بنوايـا جبهة الإنقاذ ، فقد نزلت دباباته إلى المنـاطق الرئيسـية حـول العاصمـة يـوم ١٩٩١/٥/٢٣ أى قبل يومين من الإضـراب المفتـوح ، وفـى ليلـة الرابـع مـن حزيران ليلة الحسم ، حين صدرت الأوامر حـاصرت قـوات الأمـن سـاحتى أول مـاى والشـهداء ، وأقيمـت المتـاريس هنـا وهنـاك ، واسـتخدم السـلاح الأبيض في المواجهات ، بما فى ذلك القذف بالحجارة وخيمت على المدينـة سحب من دخان القنابل المسيلة للدموع ودخـل المستشـفيات مـا لا يقـل عـن ٧٠٠ شخص بسبب أعراض ضيق التنفس وكانت أوامر وزير الداخلية آنـذاك (محمد صالح محمدى) تقضى بإخلاء السـاحات العامـة بـالقوة ، واعـترف الوزير بسقوط قتلى وجرحى من الطرفين.

المهم أن الصدام حصل مع أول تدخل للدرك يوم ٢ يونيو ووصل إلى ذروته يوم ٤ من نفس الشهر حيث أعلن الرئيس الشاذلى حالة الحصار وهى أقصى حالات الاستثناء جاعلاً البلاد خاضعة للحكم العسكرى ، وحل سيد أحمد غزالى محل مولود حمروش فى رئاسة الوزارة فى ثالث تغيير وزارى فى ثلاثة أعوام . هذه هى النقاط والمواقف الجوهرية التى كشفتها أحداث يونيو ١٩٩١ والتى ستتحكم فى مستقبل الصراع على السلطة وفى المسلسل الدموى الذى دارت حلقاته بعد ذلك .

وتطبيقًا لسياسة (العصا والجزرة) قامت حكومة غزالى بالاستجابة لأهم مطالب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، مثل إعادة العمال الذين طردوا من وظائفهم إبان الإضراب المفتوح ومراجعة القانون الانتخابى ورفع حال الحصار وإجراء انتخابات رئاسة مبكرة . وعاد قسم من العمال المطرودين فعلاً إلى أعمالهم إلا أن بقية المطالب ظلت عصية على التنفيذ ، لأن العسكريين وحلفائهم من العلمانيين المعارضين لأى اتفاق مع الإسلاميين هاجموا رئيس الحكومة غزالى واعتبروا وعوده تنازلاً . مما كان يعتبر فى نظرهم خطأ فى سلسلة الأخطاء التى أغرقت الجزائر فى دوامة العنف .

لقد أصبح وجود الجيش فى الشارع - إلى وجوده فى السلطة - وفى ظل حال الحصار ، الكابوس الذى يؤرق ليل الإنقاذيين ، فجعلوا عودة الجيش لثكناته على رأس مطالبهم الجديدة . لكن الشارع ما لبث أن هدأ حتى عاد ليستغل من جديد بفعل عناصر (غير منضبطة) تطلق الرصاص عشوائيًا من سيارات مموهة على بعض التجمعات ، وبفعل أحداث متفرقة اتخذت فجأة أبعادًا وطنية مثل اتهام على بلحاج بخطف عناصر من قوى

الأمن وإخضاعهم للتعذيب . أو بتجنيد الفرنسي (ديديه روجيه) لتدريب عناصر الإنقاذ وتزويدهم بالسلاح والمتفجرات .

ووصل التصعيد ذروته عندما بادرت وحدات من الجيش بإزالة الشعارات الإسلامية من واجهة الدبابات مثل (البلدية الإسلامية) وإعادة شعار الجمهورية (من الشعب وإلى الشعب) وجرت عمليات مماثلة على الطرق الرئيسية مثل الطريق المؤدية إلى المطار حيث أزيلت شعارات من نوع (لا تنس ذكر ا لله) .

منذ تلك اللحظة بدا واضحًا أن الجبهة الإسلامية في المواجهة مع الجيش مفتوحة على كل الاحتمالات ، خصوصًا وأن عامًا من الديمقراطية بين يونيو ١٩٩٠ حين فازت بالانتخابات البلدية ويونيو ١٩٩١ حين بدأت صراعها المفتوح مع السلطة ، جعلها تكشف من هياكلها ومن أطرها التنظيمية ومن أساليب عملها ومن نواياها وخططها المستقبلية ومن التيارات المتصارعة في داخلها وفي ٢٠ يونيو ١٩٩١ ردت الجبهة الإسلامية على اتهامات الجيش لها بالعنف وخرق الدستور والإخلال بالأمن ورفض قوانين الجمهورية . وحملته مسئولية التصعيد مكررة مطالبها برفع حال الحصار .

بعد ذلك بأسبوع واحد في ٢٦ يونيو ١٩٩١ ظهر بشير فقيه أحد قادة جبهة الإنقاذ مع عضوين آخرين في مجلس الشورى هما الهاشمي سحنوني ومحمد مراني ليعلن معارضته لقيادة عباسي مدني ، وليتهمه بأنه (خطر على الإسلام والمسلمين) . ثم بعد يومين أي في ٢٨ يونيو ١٩٩١ ألقي القبض على عباسي مدني في مقر الجبهة وسط الجزائر ، وعلى بلحاج أمام مبنى التليفزيون وأودعا سجن البليدة العسكرى . وصدر حكم عليهما بالسجن لمدة ١٢ عامًا .

ولا شك أن السرعة المذهلة التى استطاعت بها جبهة الإنقاذ إعادة تكوين قيادة بديلة بعد دخول الشيخين إلى السجن تدل على ديناميـة فى تركيب الجبهة وعلى قدرة كبيرة من التجرد ، على رغم الضربة العنيفة التى تلقتها . فلقد ظلت جماهير الإنقاذ متماسكة إلى درجة أنها أسقطت محاولة فرض قيادة بديلة من الذين انشقوا عن قيادتها ومدوا الجسور مع السلطة . وإذا بالشيخ محمد السعيد يعلن نفسه مفوضًا من طرف عباسى مدنى بتسلم القيادة وما يكاد يعيد تنظيم الصفوف حتى يلحق به إلى المعتقل .

ويخرج إلى العلن جيل جديد من القياديين الشباب أمثال عبد القادر حشانى ورابح كبير ، الذين أظهرا دهاءً سياسيًا كبيرًا فى إدارة الأزمة وظلا يتلاعبان بأعصاب السلطة حتى اللحظة الأخيرة التى سبقت الانتخابات النيابية التى حدد لدورتها الأولى موعد جديد هو ٢٦ كانون الأول ١٩٩١ مستفيدين من كل أخطاء الحكم وتردده وافتقاده إلى رؤية واضحة ناهيك عن الصراعات والتمزقات والمكائد فيما كان سابقًا الحزب الواحد والطبقة الحاكمة . وعرفوا بمكر شديد كيف يقلبون إلى مصالحهم كل الإجراءات التى اتخذت لتحجيمهم وردعهم وإلجامهم ، فقد تعايشوا مع الحكم العسكرى وتجاوزوا الخلل فى القيادة وتناسوا الانتخابات الرئاسية المبكرة وتغاضوا عن قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية وخاضوا الانتخابات النيابية وفازوا بغالبية ساحقة من المقاعد فى دورتها الأولى .

إلا أن نصر جبهة الإنقاذ أثار مخاوف القوات المسلحة والطبقة الحاكمة الجديدة التى خشيت على امتيازاتها من الضياع ، وكان الجزء الأكبر من الأحزاب السياسية الأخرى والنقابات والمثقفين العلمانيين والجميعات النسائية تثيره هذه المخاوف أيضًا . فما حدث فى إيران كان لا يزال ماثلاً

فى أذهان المجتمع ، ولم يكن الجيش مستعدًا للسير قدمًا فيما اعتبره عملية انتحارية ، فوقع قادته عريضة تطالب الشاذلى بترك منصبه واختيار الانتحار الفردى بدل الانتحار الجماعى ، وبعد أيام من الانتصار المتوتر ظهر الرئيس ابن جديد أمام كاميرات التليفزيون يوم ١٢ يناير ١٩٩٢ ليعلن استقالته كاشفا أنه أقدم على حل المجلس الشعبى الوطنى قبل خمسة أيام وفى اليوم التالى أعلنت الحكومة إلغاء نتائج الانتخابات العامة وفشل التجربة الديمقراطية .

معنى ذلك أن القيادة العسكرية أصابت ثلاثة عصافير بحجر واحد أوقفت العملية الانتخابية ورافقت الشاذلى إلى باب الخروج وتخلصت من الجمعية الوطنية التى كانت تغازل جبهة الإنقاذ عبر رئيسها عبد العزيز بلخادم الذى كان سيئول إليه منصب الرئاسة لفترة انتقالية لو لم يقدم الشاذلى على حلها قبل رحيله .

وهكذا تم إلغاء الانتخابات وإعلان حالة الطوارئ واعتقال قيادة الصف الثانى فى جبهة الإنقاذ فدخل حشانى وكبير السجن إلا أن الأخير استطاع الهروب إلى ألمانيا فيما بعد .

وهكذا مرة أخرى عادت السلطة من حيث أتت إلى الجيش بمساعدة أعضاء الأحزاب الصغيرة لملء الفراغ السياسى متحمسين للشرعية التاريخية بعد أن فقدوا الطريق الوحيد للشرعية – طريق صناديق الانتخابات – ولملء الفراغ الدستورى بالمجلس الأعلى للدولة ليعرض الرئاسة على رمز كان تم دفنه من قبل حيا إنه محمد بوضياف زعيم حزب الاستقلال العجوز فى محاولة أخيرة لنشر غطاء من الشرف على عقود ثلاثة من الفساد والرشوة [٢].

المراجع

١ - من حديث لرئيس حزب النهضة - عبد الله جاب الله - لـ: المجلة : العدد ٧٧٠ نوفمبر ١٩٩٤ الصفحة ٧٠ .

٢ - الحياة : الإسلام الجزائرى من عقبة بن نافع إلى عباسى مدنى لـ: جورج الراسى -

العدد ١١١٧٦ (١٢ من ١٥) سبتمبر ١٩٩٣ الصفحة ١٤

العدد ١١١٧٧ (١٣ من ١٥) سبتمبر ١٩٩٣ الصفحة ١٤

العدد ١١١٧٨ (١٤ من ١٥) سبتمبر ١٩٩٣ الصفحة ١٤

وكذا نفس المصدر ١٩٩٤/٤/٧ العدد : ١١٣٧٣

الجزائر فى مهب الريح : لـ : خوان غويتيسولو (كاتب أسبانى) .

ثانيًا : إجهاض التجربة الديمقراطية وتطور العنف

حتى أواخر عام ١٩٩١ كان نطاق العنف محدودًا ، سـواء فيمـا يتعلـق بأعداد المشاركين فيه ، أو فيما يتعلق بالعمليات التى كـان يقـوم بهـا هـؤلاء الأشخاص ، لكن الموقف تغير تمامًـا مـع بدايـة ١٩٩٢ حـين ألغيـت نتـائج الانتخابات ، وفتحت السجون لاستقبال عشرات الآلاف من الشـباب الذيـن لقوا ألوانًا مختلفة من التعذيب والقهر . كانت هـذه الخطـوة بمثابـة الشـرارة التى أشعلت الحريق فى البلاد ، فاتسعت رقعة العنف المجنون حتى أصبـح مهددًا لكل مرفق فى البلاد ، ولكل شـخص فـى السـلطة بـل ولكـل مواطـن عـادى لا حـول لـه ولا قـوة ، وقـد كـان آلاف المواطنـين ضحايـا السـلطة الاستثنائية التى منحت لرجل الأمن ، والعمليات العشوائية التى تمت باسـم مكافحة الإرهاب . هكذا فإن العيار انفلـت ابتـداء مـن عـام ١٩٩٢ وتعـددت جماعات العنف الأصولى مـع تصاعد مؤشرات العنـف الحكومـى والرسمـى بصورة لم يأنفها الجزائريون ، حـتى لم يعـد يعـرف بعـد مـن فعـل مـاذا ؟ ولماذا ؟.

ثم جـاءت الأحـكام التى قضت بحبس عباسى مدنى وعلى بلحـاج ١٢ سنة لكل منهما لتحرم السلطة من إمكان مناقشة الوضع معهـا ، وأدت هـذه الأحكـام أيضًـا إلى زيـادة راديكاليـة جبهـة الإنقـاذ وإلى تقسيم قواعدهـا إلى فصائل مثيرة للقلق . ثم جاءت عمليات القبض الجماعى على أعضاء الحركة الإسلامية أو المتعاطفين معها وسجنهم فى سجون أقيمت فى الصحراء لتدفـع إلى زيـادة الإرهـاب فـى المـدن وانتشـار أعمـال حـرب العصابـات الريفيـة . وتزايدت الأعمال المسلحة التى بدأت فى خريف ١٩٨٩ فى مسجد السنة فى باب الوادى وكرس ولادتها رسميًا الشيخ عباسى مدنـى فـى أول مـارس مـن

نفس العام بعد المصادقة على دستور التعددية السياسية . لكن الجناح السرى وهو الأمنى - العسكرى - سبق الجناح العلنى إلى الوجود بثمانية أعوام على الأقل ، ذلك أن الوجه الأول للأصولية الدينية فى الجزائر مسلح ، وارتبط منذ بداية الثمانينات بتجربة مصطفى بويعلى الثائر الذى نجح فى توحيد بعض المجموعات المسلحة فى إطار جهادى أطلق عليه اسم (الحركة الإسلامية المسلحة فى الجزائر) واستوعبت (جبهة الإنقاذ) هذه المجموعات وأبقت عليها فى غطاء من السرية القصوى كاحتياطى عسكرى لاستخدامه عند الحاجة . وعندما فككت البنية العلنية لـ: (الإنقاذ) وسجن شيوخها جرى التركيز على عمل الأذرع العسكرية .

وفى بداية ١٩٩٢ كانت الحركة الإسلامية المسلحة متوزعة على ثلاث مجموعات رئيسية : الأولى فى العاصمة وضواحيها ، والثانية فى منطقة الغرب وتحديدًا فى مثلث سيدى بلعباس - وهران - والثالثة فى منطقة الشرق - عنابة - وتأكد من مصادر متطابقة أن الخريطة الأولى لانتشار المجموعات المسلحة كانت تتشكل من نحو مائة خلية وبعد أقل من عامين قفز عدد الخلايا السرية المسلحة إلى نحو ألف خلية حتى أن تقارير سفارة غربية كبرى فى الجزائر ذكر أن نحو ٢٠ ألف مسلح يحاربون مصالح الأمن ، وثمة عدة آلاف تقوم بأنشطة استخبارية ولوجستية ودعم وإمداد . والخلايا مستقلة عن بعضها البعض وهى ذات بنية عنقودية ، وكل خلية خاضعة لأمير لا تربطه بقيادة المنطقة إلا الحالات الطارئة والضرورية .

وفى بداية المواجهة كان التركيز على خلية الشرق فى كل أجنحتها وامتدادتها قبل أن ينتقل الثقل إلى خلية الوسط (البليدة - الأربعاء) وضواحى العاصمة حيث أحزمة البؤس . وقامت خلية الشرق بعمليات عنف وتخريب

في قسنطينة ، وضمت عناصر عسكرية فرت من الثكنات لذلك بدا أن عناصرها هم الأكثر احترافًا وقدرة على التمويه والتخفى .

وإذاكان مصطفى بويعلى هو الزعيم (الكاريزماتى) للمرحلة الأولى من الإسلام الجزائرى المسلح ، فإن مساعدوه عبد القادر الشبوطى هو (نجم) المعركة مع جيش السلطة أو سلطة الجيش وجماعته تنشط فى منطقة البليدة .

ومن هنا فالجناح العسكرى لجبهة الإنقاذ كان يشكل من (حركة الشبيبة الإسلامية) و (ملشيات الحماية والأمن) التابعة لمجلس الشورى وذاب التنظيمان فى الجماعات الأخرى . والقاعدة ذاتها تنطبق على (الباقون على العهد) بزعامة الشيخ حسناوى (والجهاد : ٥٤) لعبد القادر الشكندى و (كتائب القدس) لمحمد زيتونى و (تنظيم السُنة والشريعة) بقيادة أمراء محليين فى الغرب و (المرابطون) الذين انتشروا فى منطقة الجلفة وتيارت فى الغرب .

ويؤكد الخبراء أن تنظيم (التكفير والهجرة) هو أقدم الجماعات المسلحة فى الجزائر وأكثرها تشددًا ، وقد تصدى لبرنامج جبهة الإنقاذ واصفًا إياها بالانهزامى ؛ لأنه يقبل بالانتخابات والتعددية السياسية وأحد زعماء (التكفير والهجرة) أحمد أبو عمرة أصدر فتوى تكفير بحق عباسى مدنى ومن يؤيد نهجه عنوانها (الحجج الجلية فى كفر اتباع الجبهة الإسلامية وكل من زاول الانتخاب ودخل فى دين الديمقراطية) وتعمقت القطيعة بين التنظيمين حتى يونيو ١٩٩١ حيث عادت المصيبة لتجمع بينهما كما سنرى .

ومن المؤكد أن فصائل الحركة الإسلامية المسلحة تغيرت وتبدلت عددًا وهيكلة وخططًا وأدوارًا . ودخل قادمون من أفغانستان على خطوطها وآخرون تلقوا تدريبات فى الخارج وتسللوا إلى الداخل عبر قنوات سرية مما يؤكد أن الإسلاميين المسلحين ليسوا مجرد مهووسين بدائيين بالعنف بل إنهم فى الواقع مجموعة واسعة من المستويات والخلايا يلعب فيها الفارون من الجيش الدور الأساسى فى التخطيط والتنفيذ ، وعلى رغم الخلافات التى كانت بين الزعماء السلفيين فى السجن أو فى المنفى وبين الزعامة الجديدة فى الجزائر التى نظمت الدعاية لانتخابات ديسمبر ١٩٩١ فإن جميعهم اتفقوا على دعم (الجناح العسكرى) لجبهة الإنقاذ . وبالتالى فإن تفرق الحركة الذى تسبب فيه الانقسامات الداخلية ومناخ الكفاح السرى حولها إلى مجموعات متفرقة ومنتشرة سلاحها يزداد ويتحسن مع مرور الوقت ، وهذا السلاح لا يأتيها لا من السودان ولا من إيران كما تحاول أن تصوره وسائل الإعلام الرسمية ، بل يحصل المقاتلون الإسلاميون على سلاحهم من عمليات السطو على مخافر الشرطة والمعسكرات ومخازن التسليح ، كذلك من خلال الاستيلاء على أسلحة المجاهدين القدماء والفلاحين وسكان الجبال ، إضافة إلى زيادة الهروب الفردى والجماعى للجنود - كأحدث فى المدرسة العسكرية فى شرشال كما أن عمليات السطو المتكررة على البنوك ومكاتب البريد تغذى تمويل الحركة وتسمح لها بتحسين بنيتها التحتية .

ولقد انخرط العديد من الشباب الجامعى فى أنشطة سرية ، منها القتال والتفخيخ وجمع المعلومات وإعداد المنشورات ونسخها وتوزيعها ، وعندما كان يحصل فراغ فى الشبكة وعلى مستوى إحدى الحلقات ، فإن ملء الفراغ كان يتم فورًا بمناضل آخر كما أن المعتقلين كان يعاد توظيفهم من

جديد ولكن بحذر ويقول أحد القياديين فى الخارج : (إن لأمير خلية الحرية فى الحركة والاتصال بالمنسق الجهوى غير ضرورى إلا لعدد محدود جدًا) وحالة الطوارئ لا تسمح بمراجعة التعليمات المرجعية إلا فى حالة استثنائية وخارج المألوف .

وينقل أن أول عملية مسلحة فى الجزائر فى الأيام الأولى التى تلت استقالة ابن جديد ، قامت بها خلية سرية تابعة لـ (التفكير والهجرة) ثم استقطب هذا التنظيم خدمات عناصر (الأفغان) الجزائريين العائدين من بيشاور وجلال أباد وكابول ، ونشأ تحالف ميدانى بينهما شكل فيما بعد المحور العملياتى فى الحركة الإسلامية المسلحة الجزائرية واخترن لأول مرة قدرات فنية وافدة من أفغانستان وتمثلت فى القدرة على التفخيخ والتفجير وشن هجمات مركبة ومعقدة وطفا على السطح - الأفغانى - وقمر الدين خربان - الذى يعتبر زعيمًا للجزائريين الذين حاربوا فى كابول ضد الجيش الأحمر وعددهم نحو ثلاثة آلاف ويعاونه السعيد مخلوفى الذىهو داخل الجزائر الآن وهو عسكرى سابق فى الجيش وواضع كتاب (العصيان المدنى) ويلعب الآن دورًا محوريًا فى حرب الأرض المحروقة على النظام الجزائرى إلى جانب قمر الدين خربان الموجود فى الخارج .

وإزاء ما يقال عن (اعتدال) الحركة الإسلامية المسلحة التى تعلن أنها تقتل فقط ممثلى (السلطة الكافرة) والمتعاملين معها ، فإن أعضاء حركة جديدة تدعى (المجموعات الإسلامية المسلحة) يفضلون اغتيال الصحافيين والكتاب والشعراء والمثقفين وزعيمات الحركة النسائية ويتزعم هذه الحركة موح ليفلى - الذى استطاعت قوات الأمن القضاء عليه واسم (موح) هو تصغير لاسم (محمد) على الطريقة الجزائرية العاصمية - ثم من بعده عبد

الحق العيايدة (الذى ألقى القبض عليه في المغرب وتم تسليمه إلى السلطات الجزائرية) ثم جعفر الأفغاني (الذى قتل في مواجهة مع البوليس) ثم سايح عطية (قُتل هو أيضًا) .

وكانت المجموعات الإسلامية المسلحة اشتهرت بعد الإنذار الذى وجهته أول مرة إلى الأجانب في نوفمبر ١٩٩٣ الذى تطالبهم فيه بمغادرة الجزائر ثم بقيامها باغتيال ٢٦ من الأجانب إلى اغتيال بعض الأئمة المعتدلين والنساء غير المحجبات .. كما سنرى .

وعلى صعيد آخر ، فإن الصراع بين الحركة الإسلامية المسلحة وبين المجموعات الإسلامية تسبب هو الآخر في العديد من القتلى فبينما تعلن المجموعات الإسلامية عن قتلها لسبعين من أعضاء الحركة الإسلامية ، فإن المسئولية عن مقتل سبعة من الإسلاميين الذين تم العثور على جثثهم ، تعلن بعض المصادر عن مسئولية الحركة الإسلامية عنها في حين تلقى مصادر أخرى مسئولية قتلهم على عاتق جماعات مسلحة تابعة للبوليس ، وقد حاول الزعماء الإسلاميين في يونيو ١٩٩٣ في غابات الزبربر تشكيل قيادة موحدة لمنع الاختراقات وضبط الأجنحة والتنظيمات الصغيرة ، لكن الصراعات بين قادة الفصائل حالت دون تشكيل هذه القيادة .

وبعد عملية إطلاق الرهائن الفرنسيين الثلاثة الذين اختطفتهم المجموعات الإسلامية المسلحة ، قامت السلطات بعمليات تمشيط واسعة النطاق لكل الأحياء الشعبية في العاصمة ، وتمت محاصرة بلكور وباب الواد والقصبة والحراش ليلاً بالدبابات والعربات المصفحة ، وبدأ الجنود الذين يرتدون ملابس القتال المرقطة ويحملون بين أيديهم أسلحة القتال الهجومية يقودون المشتبه فيهم وأيديهم على رءوسهم في المناطق المحيطة بمسجد

(كابول) وكانوا يهاجمون بيوت قدامى المحاربين في الحرب الأفغانية ، وأجروا العديد من الاعتقالات واستمرت هذه العملية طوال خريف ١٩٩٣ حيث كان يقوم رجال السلاحف المدرعة (نينجا) تحت حماية ضخمة من طائرات الهيلكوبتر والمصفحات بتطويق هذه الأحياء واحدًا بعد الآخر .

إذ كانوا يدخلون إلى مخابئ الجماعات ويستولون على الوثائق والكتيبات الدعائية السرية ويحملونها في عرباتهم إلى المخافر البوليسية أو معسكرات الجيش .

وكما يشير بعض الشهود على هذه العمليات أنها تشبه تلك التي كانت تجرى أثناء حرب الاستقلال التي كانت تعكسها البيانات الرسمية . وكم هو مؤسف أن تستعيد البلاد مشاهد جرت قبل ثلاثين عامًا ونيف كان الجنرالات الفرنسيون يمشطون حي القصبة بحثًا عن (الارهابيين - والخارجين عن القانون) ، وهناك شريط فيديو في ما يبدو من صنع أحد رجال جبهة الإنقاذ يصور مشاهد من عمليات التمشيط وعنوانه هو (معركة الجزائر الثانية) .

وكرد على تلك العمليات العسكرية تعاود الفصائل الإسلامية المسلحة عملياتها المباغتة ، مثل الهجوم على ثكنة بوغزول التي قادها الشبوطي ذاته والقتل اليومي لرجال الشرطة والجيش ، واختراق مؤسسات الدولة وتجنيد المخبرين والنشطاء . ولعل العملية الأكثر دويا على الرغم من إسدال ستار التعتيم عليها ، هي تلك التي جرت في مستشفى عين النعجة العسكرى المركزى في العاصمة ، لقد وصل ضابط في الجيش إلى غرفة الطوارئ بعد تعرضه لإطلاق رصاص من مسلحين إسلاميين ، ونجح الأطباء في إنقاذ حياته بعد عملية جراحية دقيقة وأخرج من غرفة العمليات إلى جناح خاص

لكي يبقى تحت المراقبة ، لكنه لم يصل حيًا إليه . وتبين أن إحدى الممرضات التي كانت ترافقه نزعت منه أنبوب الأكسجين فقضى عليه في الحال . وفجر الحادث ضجة كبيرة وأجرت إدارة أهم مستشفى عسكري حملة تطهير بين أفراد الطاقم الطبي كاشفة أن الممرضة عضو في تنظيم نسائي تابع لـ (جبهة الإنقاذ) وقد اختفت من المستشفى بعد تنفيذها العملية ، وهي واحدة من المئات اللواتي يعملن لصالح الحركة الإسلامية المسلحة من داخل مؤسسات الدولة .

وطوال خريف ١٩٩٣ ازدادت حدة الصراع المفتوح بين السلطة والإسلاميين المسلحين وازداد انتشار موجة الخوف واتسع نطاقها إلى طبقات جديدة ، وبدا الإنذار الذى وجهته المجموعات المسلحة إلى الأجانب غير المسلمين يتسبب في هروب جماعي ، فأغلقت بعض السفارات أبوابها وقللت أخرى من حجم موظفيها ، أو نقلت جزء من مكاتبها إلى أماكن أكثر أمنًا وحولت مبانيها إلى مخابئ حقيقية ورجال الأعمال هجروا فيلاتهم وشققهم ونقلوا سكنهم ومكاتبهم إلى الفنادق .

ومن ناحية أخرى فإن عمليات المجموعات المسلحة (المجهولة الهوية) التي تزرع الرعب بين المتعاطفين مع الإسلاميين يعتبر شيئًا مؤكدًا وعاديًا ، فهناك منظمة خفية (الشبيبة الجزائرية الحرة) تقسم على تطبيق القصاص ضد الإسلاميين وتؤيد قتل أهل وأقرباء أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وطبقًا لبلاغات معروفة فإن عددًا من الأشخاص الملثمين يرتدون ملابس التمويه العسكرية هاجموا أثناء تطبيق حظر التجول عددًا من البيوت المشتبه فيهم وظهرت بعد ذلك جثثهم ملقاة في العراء في شوارع الحي ، وقد أشار أحد الكتاب الصحفيين إلى هذه الممارسات وإلى الأيدى الخفية

للمافيا السياسية - الرأسمالية المتهمة بإيجاد حالة من القلاقل الدائمة في البلاد . فالجنون الذى يلف الجزائريين يجعل من المستحيل الاستدلال بوضوح عن ماهية القاتل الحقيقي ، فإذا كانت اليد المجرمة معروفة ، ففي أحيان كثيرة لم ينقشع الشك بعد فاللجنة التى تحاول كشف الحقيقة وراء مقتل طاهر جعوت لم تتمكن من التقدم خطوة واحدة ، وأحد أعضاءها الذى كان صديقاً للقتيل سقط أخيراً برصاصات قاتلة ، فيما يتعرض باقى أعضائها لتهديدات مستمرة - أما المذيع التليفزيونى الأكثر شعبية عبد القادر حيرش الذى تم اغتياله فى الأيام الأولى من شهر رمضان وتم فى البداية اتهام الإسلاميين بقتله ، تبين فيما بعد أنه عضو فى الجبهة الإسلامية للإنقاذ طبقاً لبيان أصدرته الجبهة فيما بعد ، ومنذ ذلك الوقت لم تحاول أى مجموعة أن تعلن مسئوليتها عن الجريمة . ومثل هذه الحالات كثير .

إن أعمال عنف المجموعات الإسلامية المسلحة والمجموعات المسلحة الأخرى - وفي مصادر أخرى من يؤكد وجود أكثر من ٦٥٠ مجموعة مسلحة من الطرفين يبلغ أعضاء بعضها أكثر من عشرة أشخاص - يمارسون فى الفترة الأخيرة أعمالهم ليس فقط ضد النساء اللاتى لا جريرة لهن سوى أنهن أمهات أو زوجات لعسكريين أو رجال بوليس ، بل امتدت إلى أشخاص متدينين يدافعون عن السماحة والاعتدال أمثال الشيخ بوسليمانى كما يقول محفوظ نحناح زعيم حزب (حماس) الشرعى : دفع حياته ثمناً لرفضه الإفتاء بتحليل هذا النوع من الجرائم . وفى الأشهر الأخيرة قامت المجموعات المسلحة باغتيال ما يزيد عن اثني عشر من الأئمة والمعلمين فى المدارس القرآنية ، وبعضهم تم اغتيالهم داخل المسجد الذى يعمل فيه ، وبعضهم الآخر تم اغتيالهم أثناء خروجهم بعد أداء الصلاة في شهر رمضان .

ومن ناحية أخرى فإن هناك مناطق كاملة من البلاد تقع خارج سيطرة الجيش ، وهناك مئات القرى والمدن الصغيرة في أيدى الإسلاميين المسلحين، وعمليات تطهير ضخمة يتم القيام بها في الأوراس وقسنطينة يرافقها قصف مدفعي وجوى ، وأكدت صحيفة (نيويورك تايمز) في عددها الصدار بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٩٤ أن أعضاء القيادة العليا للجيش يعيشون في مخابئ وينتقلون إلى اجتماعاتهم ومكاتبهم في طائرات الهليكوبتر ، وطبقا لتأكيدات الصحيفة ذاتها هرب من الخدمة العسكرية حوالى ثمانية آلاف من المجندين بأسلحتهم ، وأن أحياء كاملة في العاصمة مثل البليدة وما حولها يهجرها أهلها عند غروب الشمس منذ أن بدأ المسلحون تطبيق قوانينهم حتى أطلق بعض المثقفين نكتة تعبر عن جانب كبير من الحقيقة قوله (لدينا في الجزائر تبادل سياسى محكم ، السلطة تحكم نهارًا وجبهة الإنقاذ تبدأ حكمها ليلاً) .

من واقع ما سبق يمكن القول أن الاغتيالات وعمليات التخريب وجميع أعمال الاعتداء تتضاعف يومًا بعد يوم ، فتخلق بين الجماهير مناخا من القلق والرهبة النفسية ، حيث أن استراتيجية الرعب تستهدف في كل مرة أهدافًا كبرى وهي إجبار الجماهير في الولايات على التعاون تحت التهديد بالموت في تنظيم المناطق التى أطلق عليها اسم (المناطق الحرة) وربما كان ذلك يكشف عن سر عمليات التشويه التى تتعرض لها جثث الضحايا ، فهؤلاء يفرضون القانون ويقتلون من يريدون وحيث يريدون وعندما يريدون . وكما لاحظ الصحافيون فإن المقابر أخذت تصطف بحسب تواريخ الاغتيال كما يحدث في مدينة سارايفو. ويبدو للعيان أن مساحة المقابر بدأت تضيق ، ويقول أحدهم : هل يأتى اليوم الذى لا نجد فيه مكانا لدفننا .

ولا شك فى أن استيراتيجية الحركات المسلحة تطورت واتبعت سياسة المراحل فى تصعيد منهجى ودموى ، ولم يردعها فى خطتها الخسائر الكبيرة التى تعرضت لها ، فراهنت دائمًا على عجز الحكومات المتعاقبة منذ رحيل الشاذلى ، عن ترشيد مسار الوضع السياسى الاقتصادى المعيشى كما راهنت على التيارات المتباينة داخل الجيش الذى هو الحاكم الفعلى .

وفى الوقت الذى كان ينعقد فيه مؤتمر الحوار الوطنى الفاشل وقبيل إبعاد على كافى من رئاسة المجلس الأعلى للدولة وتعيين الأمين زروال فى رئاسة الجمهورية ، كان يخيم إحساس بعدم الأمان والشعور بالإحباط على رءوس الجماهير الخاضعة لعمليات التفتيش والمراقبة المستمرة والمرهوبة من ضربات المسلحين التى ازداد حدتها ردًا على جبروت قوات النظام . وفى هذا الخصوص كتب أحد الشهود قائلاً (لا أحد يستطيع التخلف بعد ساعات العمل ، فالشوارع خالية من دون حاجة إلى تطبيق حظر التجول ؛ لأن الخوف كفيل بإخلائها ويخيم الإحساس بالعزلة على جميع سكان هذه المدينة المزدحمة ، ولا طائل من طلب النجدة إذا دعت الحاجة إلى ذلك ؛ لأنه لن يستجيب أحد ، فممن طلب المساعدة تحول إلى سبب للقيام بعمليات اغتيال) وطبقًا لبعض المصادر فإن أكثر من ألف من المثقفين الجزائريين طلبوا اللجوء السياسى إلى فرنسا وأكثرهم من أساتذة الجامعات والأطباء والمحامين والصحافيين والكتاب الذين يكتبون باللغة الفرنسية . وتؤكد مراسلة (نيويورك تايمز) - كريس هيدغر - أن إقامة دولة إسلامية فى الجزائر سوف يدفع بنصف مليون مواطن إلى الهجرة ، لكن ليس كل اللاجئين ينتمون إلى الاتجاهات المطلوب القضاء عليها أو من الهاربين من ارهاب الجماعات المسلحة والجبهة الإسلامية للإنقاذ . فهناك العديد من

عمليات القتل التى تقوم بها (فرق الموت) على شاكلة فرق الموت الكولومبية وبلاد أمريكا اللاتينية الأخرى التى تستخدم رصاص قوات الأمن وتحول دون الوصول إلى طريقة للحل السياسى للأزمة . وهناك العديد من المحامين وأعضاء جماعة حقوق الإنسان الجزائرية تلقوا تهديدات بالقتل بعد قيامهم بالكشف عن عمليات التعذيب والقتل التى تتم بعيدًا عن عيون القضاء التى كشفت عنها منظمة العفو الدولية .

وثمة إجماع فى أوساط راصدى الوضع فى الجزائر أن الحرب ما تزال سجالا بين الفريقين بعد أن توازنت كفتا المواجهة فى نوع من الرعب المتبادل ، بهذه الطريقة تتواتر المؤشرات إلى دخول فى نفق الحرب الشاملة بعدما استنفذت المخارج والبدائل ولو ظاهرًا على الأقل وهذا ما دفع زعيم أحد جناحى الحركة البربرة حسين آيت أحمد (جبهة القوى الاشتراكية) فى ندوة الدراسات الشرقية والإفريقية فى جامعة لندن إلى التحذير من الحرب الأهلية التى تطرق أبواب الجزائر وقال : إنَّ الجزائر تمر حاليًا فى أقصى وأشد أوقاتها عصبية وأن القتلى بالعشرات والمتشددون فى المؤسسة العسكرية يصرون على أن حل الأزمة يكون عبر المواجهة الشاملة ، وهذا الإصرار دليل على فشل الحوار وعدم جديته ، والأحزاب لم تدخل فعلاً فى حوار جدى إذ طلب منا أن ندخل فى مؤسسات المرحلة الانتقالية المستحدثة فيما الجيش يرفض القيام بإجراءات تساهم فى الحل ، وكذلك يفعل المسلحون . ولفت إلى أن النظام أظهر لا مسئولية عندما عمد إلى إلغاء المسار الانتخابى فى يناير ١٩٩٢ .

وثمة نوعان من الإرهاب الآن فى الجزائر ، إرهاب تقوم به السلطة وإرهاب يأتى من الطرف الآخر ويجب وقف النوعين .

وليس أدل على (الخطر الآتى) من عمليات سحب كوادر وموظفى شركات أوروبية كبرى تعمل فى قطاعات النفط والغاز ، وحتى الآن تجرى هذه العملية وسط ستار كثيف من السرية نزولا عند رغبة حكومة مقداد سيفى التي تخشى من المضاعفات السلبية على الدورة الاقتصادية برمتها ، وآخر عينة من المغادرين ينتمون إلى شركة (غازدوفرانس) الحكومية الفرنسية ، والقرار اتخذته الشركة مؤقتًا كما تزعم بعد مقتل اثنين من عمال النفط الأوروبيين فى أكتوبر ١٩٩٤ وكان عدة آلاف من الأجانب قد حزموا حقائبهم منذ عام أو أكثر خوفًا من المكمن الخطير . وغالبية المغادرين فرنسيون ، والوجود الفرنسي فى الجزائر على رأس أهداف الجماعات الإسلامية المسلحة فيما الأمريكيون مرتاحون إلى هذا الإقلاع ويغازلون الإسلاميين فى واشنطن من خلال أنور هدام ورابح كبير فى ألمانيا .

وأخيرًا فإن محصلة ثلاث سنوات وحتى أوائل العام الحالى ، وحسب تقديرات وزارة الداخلية الجزائرية فى كتابها الأبيض حول الإرهاب كانت على النحو التالى ١٥٠ ألف قتيل ، ٦ آلاف جريح ، ٣١٤٣ عملاً تخريبيًا ، ١٥٠٠ منشأة ومؤسسة عامة، ٨٠٠ مؤسسة تعليمية تم إتلافها ، ٤٤٠ مقر بلدية ودائرة ، ٤٠٠٠ سيارة وشاحنة تم إتلافها ويشير الكتاب إلى أن ما تم تدميره كان يسمح ببناء ما يزيد على ٣٠٠ ألف مسكن . وقالت صحيفة (لومتان) : إن الخسائر الناجمة عن هذه العمليات بلغت مليارى دولار .

أما عن عدد الضحايا من الجانبين حسب مصادر غير رسمية مختلفة تتراوح ما بين أربعين ألف إلى خمسين ألف ضحية منذ إلغاء نتائج الانتخابات النيابية فى يناير ١٩٩٢ .

أما عن آخر الحوادث المدوية منذ مطلع عام ١٩٩٥ أولها : اختطاف الطائرة الفرنسية التى راح ضحيتها ما لا يقل عن عشرة أشخاص من الطرفين من بينهم ديبلوماسيين ، والحدث الثانى : انفجار السيارة المفخخة فى وسط العاصمة فبراير الماضى ، والتى راح ضحيتها ما لا يقل عن أربعين قتيلاً ومائتى جريح ، والحدث الثالث : المجزرة المروعة التى وقعت فى سجن سركاجى بالعاصمة والذى راح ضحيته ما لا يقل عن مائة شخص حسب المصادر الرسمية ، ثم العمليات العسكرية التى تمت بين ١٨ و٢٤ مارس الماضى ضد عدد من معاقل الجماعات المسلحة لا سيما فى المنطقة الوسطى عين الدفلة شارك فيها ما لا يقل عن سبعة آلاف جندى واستخدمت الطائرات الحربية والمروحيات وأكثر من ثلاثين دبابة بالإضافة إلى المظليين واستخدام الحوامات والنابالم . وقد عثر على جثث محترقة ومتفحمة . قال دبلوماسيين معتمدون فى الجزائر : إنها نتيجة للقصف بالقنابل الحارقة . وأخيرًا فى ٦ مايو الماضى عاودوا قتل مجموعة من الأجانب من بينهم فرنسيان وكندى واسكتلندى وتونسى فى جنوب الجزائر وهذا دليل جديد على أن الوضع فى الجزائر لا يزال مفتوحًا على كل الاحتمالات فى غياب الحل السياسى الذى يؤمن السلم الاجتماعى . هذا عن العمليات الضخمة المدوية أما العمليات اليومية البسيطة التى يذهب ضحيتها مواطنون أبرياء فحدث ولا حرج .

والقائمة تبقى مفتوحة أمام تطورات مرتقبة فى ظل الوعود بالإصلاحات التى لم تراوح مكانها .

المراجع

* الإسلام السياسى - صوت الجنوب - الصفحة ٢٨٩ (سبق ذكره) .

* حوار مع رئيس حزب النهضة - عبد الله جاب الله - للمجلة : العدد ٧٧٠ نوفمبر ١٩٩٤ الصفحة ٧٠ .

* الحياة : الإسلام الجزائرى من عقبة بن نافع إلى عباسى مدنى لـ: جورج الراسى الصفحة ١٤ دائمًا.

العدد : ١١١٧٦ الأحد ١٩ سبتمبر ١٩٩٣ (١٢ من ١٥)

العدد : ١١١٧٧ الاثنين ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ (١٣ من ١٥)

العدد : ١١١٧٨ الثلاثاء ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ (١٤ من ١٥)

* الحياة : الجزائر فى مهب الريح لـ : خوان غوتيسولو

العدد : ١١٣٧٤ - ٨ أبريل ١٩٩٤ (٤ من ٧)

العدد : ١١٣٧٥ - ٩ أبريل ١٩٩٤ (٥ من ٧)

العدد : ١١٣٧٦ - ١٠ أبريل ١٩٩٤ (٦ من ٧)

* الحوادث : العدد ١٩٣٢ الجمعة ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

القصة السرية لكرة ثلج الحركة الإسلامية المسلحة الجزائرية الصفحة ٣٤

وكذا نفس المرجع العدد ١٩٨٤ الجمعة ١١ نوفمبر ١٩٩٤ المنازلة الكبرى بين الجيش والأصوليين الصفحة ١٤ .

* المجلة : العدد ٧٧٥ ديسمبر ١٩٩٤ الصفحة ٣٥ حوار مع رئيس حزب جبهة القوى الاشتراكية حسين آيت أحمد .

* آخر ساعة : العدد ٣١٥٦ - ١٩ أبريل ١٩٩٥ ، الصفحة ١٢ (وقائع سبعة أيام وسط مأساة الجزائر) .

الفصل الخامس

مصادر وطرق دخول السلاح إلى الجزائر والجهات المستفيدة منه

الفصل الخامس
مصادر وطرق دخول السلاح
إلى الجزائر والجهات المستفيدة منه

أصبح تهريب الأسلحة إلى الجزائر تجارة تدر أرباحًا طائلة على أصحابها ، بسبب تزايد الطلب في المعركة المفتوحة بين السلطة والمعارضة المسلحة . وتبدو العملية سهلة نسبيًا لتضافر مجموعة من العوامل التاريخية والجغرافية السياسية ، أهمها : حدود الجزائر المترامية مع ست دول مغاربية وأفريقية ، إضافة إلى واجهة بحرية كبيرة ، وتزيد الحدود البرية والبحرية على ٨٥٠٠ كلم . لذلك يبدو من الصعب على السلطة تغطية هذه المسافة المترامية تغطية ناجعة ، مهما كان عدد نقاط المراقبة الذى يظل ضئيلاً .

وقد شكّل هذا الترامى فى حدود الجزائر ، مشكلة جدية لدولة كبرى مثل فرنسا إبان ثورة التحرير ، ما اضطرها إلى إقامة شريط مكهرب وخطوط مزروعة بالألغام على امتداد الحدود الشمالية شرقًا وغربًا بعمق يمثل ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ كلم . كل ذلك لعرقلة نشاط " جيش التحرير الوطنى " ومنعه من إدخال الأسلحة إلى الولايات ، بعدما ظل قرابة سنتين يزود المجاهدين الثوار بالداخل سلاحًا بانتظام تقريبًا ، عبر الحدود التونسية – الليبية شرقًا والحدود المغربية غربًا .

إلى جانب ذلك وجود شبكات تهريب قديمة ذات تجربة وحنكة وعلاقة بالخارج . وعملت هذه " الشبكات الجاهزة " وما زالت تعمل في تهريب المخدرات من شمال أفريقيا إلى كل من فرنسا وإيطاليا خصوصًا ، عبر الجزائر مستغلة حركة التبادل الكثيفة . وتهريب مختلف السلع المدعومة في الجزائر إلى البلدان المجاورة ، ولا سيما منها المغرب وتونس ومالى والنيجر وكذلك تهريب الأسلحة التي كانت قبل ١٩٩١ تهرب إلى الجزائر لتموين سوق محلية يشتد فيها الطلب . وكانت منطقة وادى سوف من أشهر أسواق الأسلحة المهربة ، وكانت تتزود عبر ليبيا والجنوب التونسي . وكان اقتناء هذه الأسلحة أساسًا بهدف الصيد أو الاستعمال الشخصي ، وغيرهما من الأغراض السلمية . ولكن منذ " العصيان المدنى " لجبهة الإنقاذ في مايو ١٩٩١ ، ولا سيما بعد وقف المسار الانتخابى مطلع العام ١٩٩٢ أصبحت الأسلحة المهربة تستخدم في المواجهة الدائرة بين السلطة القائمة والجماعات الإسلامية المسلحة . وفي هذا الصدد استفادت شبكات التهريب من ليف قوى يتمثل في فساد الجهاز الإدارى الذى استطاب الثراء السريع والربح السهل الناتجين من الرشوة واستغلال المواقع والنفوذ والعلاقات .

في الواقع الأسلحة المهربة إلى الجزائر تتسرب عبر أربع بوابات رئيسية: الحدود المغربية ، الحدود الليبية والجنوب التونسي ، الحدود المالية – النيجيرية ، إضافة إلى البوابة البحرية .

ففي ١٧ آيار (مايو) ١٩٩٤ قبضت قوات الأمن المغربية على شبكة من ثمانية بينهم اثنان من الجزائر ، وهي تحاول إدخال كمية من الأسلحة موجهة ، حسب اعتراف المعتقلين ، إلى الجماعات الإسلامية . ومثل هذه الحادثة يتكرر كثيرًا على الحدود المغربية – الجزائرية .

في ١٢ نيسان (أبريل) الماضي أعلنت شرطة الحدود في مركز العقيد لطفي حجز كمية من الأسلحة وضبط شبكة تهريب تعمل لمصلحة جماعة مسلحة في العاصمة الجزائرية . وقبضت أيضًا الجمارك الفرنسية في مركز يقع على الحدود مع ألمانيا على المدعو عبد الحكيم بوطريف وهو مهاجر جزائرى مقيم في فرنسا ، وضبطت معه كمية من الأسلحة والمتفجرات وأثناء التحقيق معه تبين أنه كان يحاول تهريبها إلى الجزائر عبر المغرب وأنه يفعل ذلك للمرة الثانية ، واعترف بأنه يعمل لحساب شبكة لا يدرى هل لها صلة بالجماعات الإسلامية أم لا ، وأنه شخصيًا لا يكن أى تعاطف مع " جبهة الإنقاذ " .

هذه الشواهد تثبت حيوية " البوابة المغربية " علمًا أن أحد قادة " الجماعة الإسلامية المسلحة " عبد الحق العيايدة ، قبض عليه الأمن المغربى العام ١٩٩٣ وهو يتجول في ناحية وجدة المغربية .

أما البوابة الشرقية تشكل منطقة تلاقى الحدود الجزائرية مع كل من ليبيا وتونس فهى أهم نقطة لتهريب الأسلحة من هذه الجهة فتجارة الأسلحة الخفيفة كانت رائجة في ناحية وادى سوف وشبه مباحة تقريبًا قبل منتصف ١٩٩١ . ولهذه الناحية امتداد جغرافي وتاريخي واجتماعي في الجرد التونسي وشمال غربى ليبيا ، وسبق أن استعملت في بداية ثورة التحرير لتزويد المقاتلين الأسلحة خصوصًا من منطقتى الأوراس وشمال قسنطينة وقد لعبت قوافل البدو الليبية يومئذ دورًا مهمًا .

ومنذ انفجار الأوضاع الأمنية في الجزائر ، أشارت الصحافة المحلية إلى ليبيا بأصابع الأتهام أكثر من مرة ، موحية بوجود شبكات تهريب يمتد نشاطها إلى السودان .

وتشكل المناطق الجبلية المتدة شمال وادى سوف من الأوراس (تبسه - باتنة) إلى بنى صالح (الطارف) مرورًا بجبال ماونة وهوَّارة (قالمة - سوق امراس) ، طريقًا محميًا بالطبيعة لإيصال الأسلحة المهربة إلى مناطق الشرق الجزائرى . ويذكر أن هذا الطريق سلكته قوافل " جيش التحرير " أثناء حرب الاستقلال لإيصال السلاح إلى منطقة القبائل (الصومام - جُرجُرَة) .

وكما يستخدم هذا الطريق لتهريب الماشية والسلع المدعومة إلى تونس، يمكن أن يستخدم أيضًا لتهريب الأسلحة إلى الجزائر . كما تتحدث بعض المعلومات أن جماعة سعيد سعدى تفكر فى استعمال هذا الطرق لتسليح أنصارها .

أما عن بوابة أقصى الجنوب الذى يعيش منذ بضع سنوات أوضاعًا خاصة تسهل كثيرًا من مهمة شبكات تهريب الأسلحة إلى الجزائر . فقد دفع الجفاف الذى ضرب فى السنوات الأخيرة شمال كل من مالى والنيجر ، بآلاف السكان إلى الهجرة شمالاً فى اتجاه الجزائر والاستقرار مؤقتًا فى ولايتى أدرار وتامنراست . وجاء النزاع القائم بين كل من باماكو ونيامى والحركات المسلحة للطوارق ، ليغذى حركة النزوح هذه . وضرب تضافر هذين العاملين فى الصميم أمن منطقة الطوارق الجزائريين (الهُقَّار) .

ففى ١٣ أكتوبر ١٩٩٣ نقل الإعلام الجزائرى نبأ اغتيال المدعو عقبه كونته فى شمال النيجر . وكان لقب هذه الضحية " ملك الليل " لاتساع شبكة التهريب الليلية التى يشرف عليها . وعرف المواطنون الجزائريون ، بعد اغتياله ، أنه يتعاطى تجارة الأسلحة وأنه حاول تكوين شبكة تنقل الأسلحة من ناحية تامنراست إلى بسكرة مرورًا بورقلة ، وكان فى ذلك هو وشريكه المدعو عبد السلام ملال على علاقة وطيدة ومباشرة بأطراف

خارجية ، إذ كانت هـذه المنطقـة الغنيـة بـالأورانيوم والمعـادن الثمينـة وربمـا المحروقات محط عيونها وأطماعها منذ عهد بعيد .

ولم يكن عقبة كونته الوحيد فى أقصى الجنوب الجزائرى بـل كـان لـه منافس خطير هو السيد محمد برهوس المشهور بالحاج بتو الملقـب بـ " ملـك الصحارى " لكن حظ هذا لم يكن أحسن من حظ منافسه " ملك الليل " فقـد أهين وقبض عليه بضعة أيام قبل اغتيال الرئيس بوضياف ، فى إطـار حملـة محاربة الفساد والرشوة ، واتهم آنـذاك بتخزيـن السـلع المدعومـة المخصصـة لتلك المنطقـة الصحراويـة النائيـة ، إضافـة إلى حيـازة أسـلحة بطريقـة غـير قانونية . وكانت مصالح الأمن عثرت فى منزله علـى أسـلحة حربيـة . زعـم أنه يقتنيها للدفاع عن نفسه وحماية أمنه الخاص .

وأخيرًا البوابة البحرية التى تمتـد مسـافة ١٢٠٠ كلـم مـن الشـواطئ ، تتخللها مناطق جبلية وعرة مثل شمال قسنطينة ، ومنطقة القبائل والواجهـة البحرية لسلسلة جبال الونشـريس (غـرب العاصمـة الجزائريـة) إضافـة إلى عدد من الموانئ .

وقد اكتشفت قوات الأمن فى مارس ١٩٩٣ شحنة كبـيرة مـن الأسـلحة فى باخرة جزائرية راسية فى ميناء الجزائر ، أعلن يومها أنها شـحنت مـن أحد الموانئ الهولندية . وسبق لإحدى حركات المعارضة إن حاولت اسـتعمال هذه البوابة لتهريب السلاح إلى الجزائر ، فعلت ذلك حركة الرئيـس السـابق أحمد بـن بـلا مطلـع الثمانينـات ، وقبلهـا حركـة تعمـل لحسـاب الرئيـس فرحات عباس فيما أصبح يعرف بعملية رأس سيغلى (غرب بجاية) ومفادها أن طائرة شحن عسكرية مغربية أنزلت ليلة ١٦ أكتوبر ١٩٧٨ م بالاتفاق مـع قائد هذه الحركة ، شحنة من الأسلحة فى المكان المذكور . كـان ذلـك قبيـل

وفاة الرئيس بومدين وأثناء احتضاره الطويل ، وأخـيرًا علـم أن جماعـة غـير إسلامية نجحت فى تهريب كميـات مـن الأسـلحة عـبر البوابـة البحريـة ، وتمكنت من توزيعها على أنصارها فى منطقة القبائل وخارجها .

هذه هى أهم البوابات التى تتسرب عبرها الأسلحة إلى الجزائر ، ولكـن من أين تأتى هذه الأسلحة ؟ وما هى الجهات المستفيدة منها ؟

استنادًا إلى الاتهامات الصادرة فى الصحافة المحلية الجزائريـة إضافـة إلى العدو التقليدى إسرائيل ، بلـدان مثـل ليبيـا والسـودان وإيـران ... لكـن هناك دولاً أخرى تشكل أيضًا مصـادر مهمـة ونقـاط عبـور رئيسـية للأسـلحة المهربة إلى الجـزائر ، منهـا بعـض بلـدان أوروبـا الشـرقية وإيطاليـا وفرنسـا وألمانيا .

ففى ربيع ١٩٩٣ قدم التلفزيون الجزائـرى إلى المشـاهدين صـورًا لأفـراد مجموعة مسلحة ، اعتقلوا بعد موجة الاغتيالات الأولى التى استهدفت رجال الفكر والثقافة والمجتمع ، وكان من بين أفراد المجموعة شاب اعـترف بأنـه ورفاقه كانوا ينتظرون كمية من الأسـلحة الإيطاليـة المتطـورة لتصعيـد تصفيـة العناصر الشيوعية فى جهاز الدولة .

وفى مطلع أبريل من السنة نفسها قدمـت مصـالح الأمـن مجموعـة مـن المسدسات الرشاشة من نوع " عوزى " و " سكوربيون " الإسرائيلية الصنـع ، ضبطت فى حوزة " عناصر إسلامية مسلحة " .

وبعـد قرابـة شـهر سـربت مصـالح الأمـن معلومـات تتهـم مباشـرة الاستخبارات الإسرائيلية (مـوساد) وزميلتها الإيرانيـة (سافاما) إضافة إلى

منظمة " بناى بريث " الصهيونية التى حملت على عاتقها مساعدة "المتمردين العرب " في أى قطر كانوا .

وفى ١١ يناير ١٩٩٥ أعلن الأدعاء الألمانى العام لأول مرة عن بدء التحقيق في نشاط بعض المنظمات الجزائرية العاملة فى ألمانيا بتهمة ما وصفه بممارسة " النشاط الإجرامى المنظم " وقال رولف هارنيش الناطق الرسمى باسم الإدعاء العام بأن ضلوع بعض الجزائريين فى تهريب السلاح عبر الأراضى الألمانية إلى الجزائر معروف لدى السلطات الألمانية منذ عام ١٩٩٣ ، ويلاحظ أن إعلان المدير العام لحماية الدستور ايكرت فيرتباخ ، للتليفزيون الألمانى عن امتلاك مديريته لأدلة ثابتة على ضلوع المنظمات الجزائرية فى عمليات تهريب السلاح جاء بعد ساعتين أو أكثر بقليل من تصريح الناطق الرسمى باسم شرطة مكافحة الإجرام ، وفى التقرير الأول لمديرية حماية الدستور فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٤ تقول فيه أنها تملك إثباتات وأدلة قاطعة عن مشاركة بعض أعضاء جبهة الإنقاذ القاطنين فى ألمانيا فى عمليات تهريب الأسلحة من بلدان شرق أوروبا وغيرها عبر الأراضى الفرنسية والألمانية والبلجيكية إلى مقرات الجبهة السرية فى الجزائر .

ومثلما تتنوع الأسلحة المهربة إلى الجزائر ، يتنوع المستفيدون منها ومستعملوها ، حيث تولدت عن لجوء الجناح المتشدد لجبهة الإنقاذ إلى العمل المسلح ظواهر لم تكن فى الحسبان ، إذ أصبح من الصعوبة بمكان اليوم التمييز بين الاغتيالات السياسية والاغتيالات الناجمة عن تصفية حسابات شخصية أو عن ألمافيا باختصار وبإمكان هذه (المافيا) استغلال الشباب العاطل لتصفية أى شخصية سياسية أو إعلامية تناصبها العداء أو تحاول التصدى لمشاريعها المشبوهة ، ومن أغرب الأنباء المتداولة فى هذا السياق ،

أن (سعر القتل) انخفض إلى ٥٠٠٠ دينار جزائرى للضحية الواحـدة ـ وما دامت الاغتيالات تبقى مجهولـة الفاعل فـى الغالب فلم لا تدلـو (المافيا) بدلوها فيهـا ؟ بـل لما لا تصفى الحسابات الشخصية باسم " الجماعات الإسلامية المسلحة " ؟ .

ويعتبر " الأفغان " المنضوون تحت اسم " الجماعة الإسلامية المسـلحة" ثانى مستفيد من الأسلحة المهربة بعد المافيا ، تليها الجماعات المنافسة التـى تدين بالولاء للقيادة الشرعية لجبهة الإنقاذ وأهمها جماعة الشبوطى المشهورة بـ " الحركة الإسلامية المسلحة " وجماعة مخلوفى المعروفة بـ " حركة الدولة الإسلامية " غير أن هاتين الجماعتين تعتمدان كثيرًا فى تسليح عناصرها على ما تغنماه من قوات الأمن المختلفة ، أو من المواطنين فى المناطق الريفية .

وهناك مستفيدان آخران مـن الأسلحة المهربـة وهمـا ميليشـيات سـعيد سعدى وميليشيات (التحدى) . ويحمل اغتيـال المحـامين الذيـن يدافعـون عن عناصر الجبهة الإسلامية أو عـن العنـاصر المسـلحة بصمـات بعـض هـذه الميليشيات .

المراجع

* مجلة الوسط العدد ١٢٥ يونيو ١٩٩٤ – طريق السلاح إلى الجزائر لـ محمد الشاوى .

* جريدة الشرق الأوسط العدد ٥٩٦٧ (٣١-٣-١٩٩٥) – ألمانيا تفتح ملف جبهة الإنقاذ الجزائرية لـ ماجد الخطيب .

الخاتمة

الجزائر إلى أين ؟

كان من الأخطاء التى ارتكبتها السلطات الجزائرية – وبتحريض خارجى – أنها قطعت الطريق أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ للوصول إلى السلطة بعد فوزها بالدورة الأولى من الانتخابات حيث كان وصول الجبهة الإسلامية إلى السلطة سيؤدى إلى أحد أمرين :

إما أن تنجح فى إخراج الجزائر من المأزق وتحل مشاكل الشعب الجزائرى وهذا ما يتوق إليه الجزائريون ، والجبهة الإسلامية فى سبيل تحقيق ذلك ستضطر إلى عقلنة سلوكها وسياساتها ، وإما أن تفشل فى حل مشاكل الجزائر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الأمر الذى سيفقدها مصداقيتها داخليًا ، وسيضعف من مصداقية وقوة اندفاع الحركات الإسلامية فى البلدان العربية الأخرى بعد أن شاهدت ما جرى لمثيلتها فى الجزائر ، وكلا الأمرين أفضل بلا شك من الوضع الحالى الذى تشهده الجزائر .

أما أنه حصل ما حصل فلا أحد يستطيع أن يجزم إلى أين ستؤول الحال الراهنة فى الجزائر ، تلك الحال التى لا ترضى أحدًا خصوصًا غالبية المواطنين الذين لا شك فى أن فى مقدم أمانيهم المشروعة أن يعيشوا آمنين مطمئنين فى بلدهم .

لقد خرجت الأمور منذ مدة عن نطاق السيطرة بعد أن تجذر الاحتكام للسلاح وغاب منطق الحوار وصار أى مواطن معرضًا للاغتيال أو الاعتقال أو

التهديد بالقتل إما من جانب الجماعة الإسلامية المسلحة أو بأيدى قوات الأمن . ونخشى أن يكون مسار الأحداث يدفع بالجزائر إلى طريق العودة المظلم والمسدود ، وخاصة عندما أعلن وزير الداخلية مؤخرًا أن الحكومة بصدد إصدار قانون يسمح بإنشاء مجموعات أهلية للدفاع الذاتى ، بحيث يمكن لسكان القرى المعزولة أن يحموا أنفسهم من هجمات الجماعات المسلحة . وفي تفسير ذلك قال الوزير : " إنه لا يمكن وضع شرطى بجانب كل مواطن " وأشار إلى أن الحكومة تلقت طلبات من المواطنين للحصول على السلاح بغرض الدفاع عن أنفسهم ، وأنها ستقبل مثل هذه الطلبات . وهذا الكلام معناه أولاً أن الحكومة لم تعد قادرة على النهوض بدورها فى حماية الناس والمجتمع ، ومعناه ثانيًا أن العيار قد انفلت من الناحية الأمنية ، الأمر الذى يعزز التقارير الغربية التى أشارت عدة مرات إلى أن الجماعات المسلحة المناهضة استطاعت أن تبسط سلطانها على بعض مناطق الجزائر . معناه ثالثًا أن البلاد أصبحت على عتبات الدخول فى طور الحرب الأهلية ، لأن الاشتباك القائم الآن هو بين الجماعات المسلحة وبين السلطة ومؤسساتها الأمنية ، ومن شأن هذا التطور الجديد أن يدخل بعض فئات المجتمع طرفًا في الاشتباك المسلح . كما أن السلوك الأمنى فى الجزائر يكرس من ذلك الخوف بل ويضاعفه وفى هذا الصدد تقارير نشرتها الصحف الفرنسية والإنجليزية منصبة على ضلوع المؤسسة الأمنية الجزائرية على نطاق واسع فى أعمال العنف ، ومصدرها هو بعض رجال الأمن الجزائريين أنفسهم الذين لم يحتملوا الانخراط فى تلك الأنشطة ، فتسللوا خارج البلاد، واستقر أغلبهم فى فرنسا .

ولأن للسلطة برنامجها للمحافظة على " كيان الدولة " وحمايته من الانهيار والتفكك وهي تدعو إلى انتخابات رئاسية لتسترد بها شرعية الدولة، بينما المعارضة المسلحة ممثلة بالجماعة الإسلامية المسلحة تواصل حملات الاغتيالات وترد على الأقلام بالسيوف وتغتال صحافيين ومفكرين وتحرق مدارس وتخرب مؤسسات اقتصادية .

وقد ذهب الخبير العربي في شئون العالم العربي في المركز القومي الفرنسي للبحث العلمي غسان سلامة مشيرًا إلى أن " إراقة الدماء باتت الآن من الانتشار بحيث يصعب تصور حصول انتخابات وطنية في الجزائر " تعقيبًا على اقتراح الرئيس زروال إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية عام ١٩٩٥ . ولفت سلامة إلى أن أكثر من ٣٠٠ شخص يلقون حتفهم أسبوعيًا في الجزائر في حرب لا هوادة فيها بين قوى الأمن والأصوليين ، فالنظام ما زال يدور في حلقة مفرغة والجديد في المخاض اتساع رقعة القتال والزج بقوى جديدة في " الأتون " واستخدام وسائل وأدوات أشد عنفًا ووحشية بحيث أن كل ما حدث الآن يبدو مشهدًا باهتًا وروتينيًا ، أمام التطورات المرتقبة وثمة من يتوقع دخول الجزائر في المرحلة الثالثة من المواجهة التي ترتدى كل مواصفات المنازلة النهائية .

وفي ظل الوضعية الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ذات النتائج الأكيدة على الوضع الاجتماعي والسياسي ، وفي ظل الأزمة السياسية خاصة التي يعيشها النظام السياسي الجزائري بمكوناته التاريخية والثقافية فإن استشفاف مستقبل الوضع يضعنا أمام سيناريو السكون واستمرار الوضع المتأزم اقتصاديًا وسياسيًا كما هو مع نزعة نحو التدهور أكثر على الأقل في المنظور القريب . مما يفترض بقاء النظام السياسي نفسه والطبقة السياسية الحاكمة

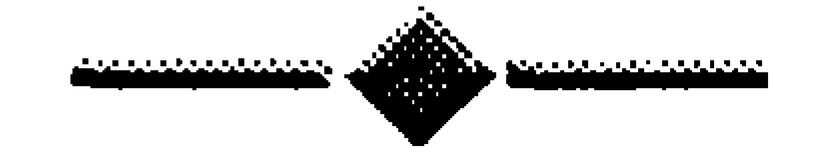
التى تفتقد الشرعية فى عيون الأغلبية الساحقة من الفئات المكونة للمجتمع ، باعتبار أن النظام السياسى لا يستطيع أن يقوم بعملية إصلاح جذرية فى المستقبل كما تطلب الأغلبية الساحقة من الفئات الشعبية ، معناه توجه أكثر نحو العنف فى العلاقات الاجتماعية والسياسية إذا توجه النظام السياسى إلى تبنى قيم وأفكار الفئات الأقل شعبية ضمن ما يسمى بمجتمع العصرنه .

هذا الوضع إذا تأكدت ملامحه ، معناه عدم الاستقرار الذى يؤدى فى الغالب إلى أحد احتمالين : إما تردى الوضع السياسى والاقتصادى ، وبالتالى عدم استقرار أكثر وإمكانات أوسع لتدخل الجيش ، وإما أمام احتمال بقاء الأوضاع كما هى عليه ، من دون تغيير فى الأوضاع السياسة والاقتصادية والتحالفات الاجتماعية يمهد الطريق إلى سيطرة قوى الإسلاميين وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ . هذه السيطرة قد تأتى عن طريق الانتخابات كما يمكن لها ، أن تحصل عن طريق تردى الأوضاع. وهذا الوضع الجديد يصعب التكهن بنتائجه نظرًا للخصائص التى تميز التيار الدينى السياسى فى الجزائر وهى خصائص تصبح جد خطيرة إذا راعينا القضية الثقافية ومسألة الهوية ، وهذا الوضع فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة يصبح الوضع أمام احتمالات أكثر للتدخل الأجنبى فى الجزائر بأى شكل من الأشكال وخاصة إذا تعرضت مصالحها الحيوية لتهديد حقيقى .

إذا من الصعب إنهاء مسلسل العنف الدموى والتدميرى فى الجزائر إذا بقى الوضع الراهن على حاله واستمرت الجماعات المسلحة فى هجماتها وتفجيراتها واغتيالاتها ، ومضت السلطة فى الرد بالمثل . ولن يجدى تحرك أحزاب المعارضة فى الخارج ؛ لأن الحل إذا أريد أن ينجح لا بد أن يكون من داخل البلاد . ولا يمكن للحل أن ينجح إلا إذا كانت بدايته اتفاق كل

القوى السياسية في البلاد ، سواء في السلطة أو التي خارجها وتعارضها ، على وقف أعمال العنف وطرح كل حسابات الماضي من الحاضر والمستقبل، والبدء في إجراء حوار عميق هدفه استعادة الحياة الديمقراطية عن طريق انتخابات عامة حرة ونزيهة تحت إشراف محايد ، وإجراء الحوار يفترض مشاركة القوى السياسية التي تعلن نبذ العنف وترفضه أيًا كان مصدره ؛ لأنها عندئذ تكتسب أهلية المشاركة في الانتخابات وتستطيع أن تنضم إلى القوى السياسية الأخرى الرافضة للعنف للوقوف صفًا واحدًا ضد أى جماعات تصر على استخدام سلاح الإرهاب للوصول إلى السلطة . والواضح حتى الآن هو أن أحزاب المعارضة لن تستطيع أن تملى حلاً على السلطة ، مثلما لا تستطيع السلطة الاستمرار إلى ما لا نهاية في محاولة التصدى بالجيش وقوات الأمن لجماعات مسلحة ترتكب أعمالها في معظم الأحيان بلا تمييز غير آبهة بمن تقتل أو ماذا تهدم .

ولن يهدأ الوضع في الجزائر من خلال أى تدويل لأزمتها ، بل إن أى تدويل سيفاقم الأزمة . ولكى لا نذهب بعيدًا فالحل موجود . والذين بيدهم الربط والحل يعرفون أين يجدونه عندما يريدونه . إنه موجود بداخلهم وليس خارجهم ، إنه موجود في عقولهم وقلوبهم وضمائرهم . فليسألوها . وحتمًا غير موجود في غرائزهم وأنانيتهم وكبريائهم وعنادهم. فالحل موجود متى وجدوا السلام مع أنفسهم .



المراجع

أولاً : الكتب

١ - الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية للدكتور/ محمد بلقاسم حسن بهلول مطبعة دحلب - الجزائر .

٢ - الإسلام السياسى - صوت الجنوب - لـ . فرانسوا بورجا . ترجمة د. : لورين زكرى - الطبعة الأولى ١٩٩٢ - دار العالم الثالث - القاهرة .

٣ - الإخوان والجامع (استطلاع للحركة الإسلامية فى الجزائر) لـ د. أحمد رواجعية تعريب : خليل أحمد خليل - الطبعة الأولى ١٩٩٣ - دار المنتخب العربى - بيروت - لبنان .

٤ - الجزائريين العسكريين والأصوليين لـ/ أمين المهدى - الطبعة الأولى مارس ١٩٩٢ - الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة .

٥ - فضائح تكشفها فخاخ الديمقراطية فى الجزائر لـ/ محمد بن عبد الكريم الجزائرى - الطبعة الأولى ١٩٩٣ .

٦ - الجزائر حرب الإرهاب (لم يطبع) للدكتور / محمد الطاهر عوانى .

٧ - جماعات الإسلام السياسى والعنف فى الوطن العربى (دار المعارف) لـ د./ محمد سعد أبو عامود .

ثانيًا : المجلات والدوريات

١ - المستقبل العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان
- العدد : ١٥٦ - ٢ / ١٩٩٢
- العدد : ١٨٠ - ٢ / ١٩٩٤

- العدد : ١٨٣ - ٥ / ١٩٩٤
- العدد : ١٩١ - ١ / ١٩٩٥

٢ - منبر الشرق - المركز العربى الإسلامى للدراسات (حزب العمل)
- العدد : ١٨ مارس ١٩٩٥

٣ - المجلة العربية للدراسات الدولية - المعهد العربى للدراسات الدولية - السنة الرابعة
- العدد الأول / الثانى شتاء / ربيع ١٩٩٣

٤ - المجلة (مجلة العرب الدولية)
- العدد : ٧٢١ ديسمبر ١٩٩٣
- العدد : ٧٣١ فبراير ١٩٩٤
- العدد : ٧٧٠ نوفمبر ١٩٩٤
- العدد : ٧٧٣ نوفمبر / ٣ ديسمبر ١٩٩٤
- العدد : ٧٧٥ ديسمبر ١٩٩٤

٥ - الوسط (أسبوعية سياسية مستقلة) - لندن
- العدد : ١٢٥ يونيو ١٩٩٤
- العدد : ١٣٨ سبتمبر ١٩٩٤

٦ - الحوادث (أسبوعية - سياسية - مستقلة)
- العدد : ١٩٣٢ نوفمبر ١٩٩٣
- العدد : ١٩٨٤ نوفمبر ١٩٩٤

٧ - السياسة الدولية (مجلة فصلية علمية) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام :
- العدد : ١١٣ يوليو ١٩٩٣
- العدد : ١٠٧ يناير ١٩٩٢
- العدد : ١١٥ يناير ١٩٩٤

٨ - آخر ساعة العدد : ٣١٥٦ - ١٩ أبريل ١٩٩٥

ثالثًا : الجرائد اليومية

١ - الوفد ٤/١/٣٩٩١ - القاهرة

٢ - الحياة (لندن) :

الأعداد : (١١٥٦٤ أكتوبر ١٩٩٤) - (١١٦٠٤ نوفمبر ١٩٩٤) - (١١١٦٩ - ١١١٧ - ١١١٧٧ سبتمبر ١٩٩٣) (١١٣٧٣-١١٣٧٤ - ١١٣٧٥)(١١١٦١ - ١١٣٧٦ - ١١٣٨٩ أبريل ١٩٩٤) .

الفهـرس


مطابع
ت : ٩٣٢٢٧٠٦

يستعرض الباحث الجزائرى الشاب عبد الباسط دردور ، فى هذا الكتاب الهام المداخل الرئيسية لفهم طبيعة الصراع الجارى فى الجزائر ، مركّزًا على أزمة الهوية الثقافية وتحولها إلى مجال صراع بين أطراف تضم سلطة العسكر ومصالح المستفيدين اقتصاديًا وخاصة من أنماط الفساد والتيارات الدينية التى قفزت إلى ساحة السياسة .

وينحاز الباحث إلى التفسير الثقافى للأزمة الجزائرية ، أى التفسير باعتبارات البحث عن الهوية ، واستغلال التيارات المختلفة لواقعها .

من زاوية أخرى يواجه الأستاذ يسرى مصطفى الباحث بمركز البحوث العربية بالقاهرة - فى تقديمه للكتاب -هذا المنطلق الثقافى معتبرًا إياه من مظاهر الأزمة التى تحتاج إلى تحليل وتفسير بدورها . ثم ينطلق بعد ذلك فى تفسيره هو للأزمة .

والكتاب يضم - إلى جانب ذلك - جهد المؤلف عن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية للأزمة فى الجزائر من واقع دراسته للموضوع بشكل مُحكّم ، ولذا يجىء البحث معمقًا وفى وقته .

الناشر

65

